



RCPSS

مركز الرياض للدراسات السياسية والاستراتيجية
AL RIYADH CENTER FOR POLITICAL & STRATEGIC STUDIES

محطات بارزة

في مسيرة العلاقات السعودية مع القوى الكبرى
الولايات المتحدة الأميركية - بريطانيا- فرنسا



د. إبراهيم فؤاد عباس

riyadhcpss.com



RCPSS

مركز الرياض للدراسات السياسية والاستراتيجية
AL RIYADH CENTER FOR POLITICAL & STRATEGIC STUDIES

محطات بارزّة في مسيرة العلاقات السعودية مع القوى الكبرى

الولايات المتحدة الأميركية - بريطانيا - فرنسا

الدكتور / إبراهيم عباس

الطبعة الأولى
1444هـ - 2022م



ح) مؤسسة اليمامة الصحفية ، ١٤٤٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

عباس ، إبراهيم فؤاد إبراهيم
محطات بارزة في مسيرة العلاقات السعودية مع القوى الكبرى -
الولايات المتحدة الأمريكية - بريطانيا - فرنسا. / إبراهيم فؤاد
إبراهيم عباس -. الرياض ، ١٤٤٤هـ

١٢٨ ص ؛ ..سم.- (كتب مركز الرياض للدراسات ؛ ٢٢)

ردمك: ٩٧٨-٦.٣-٨١.٤-٣٩-٢

١- السعودية - العلاقات الخارجية - الولايات المتحدة ٢-
السعودية - العلاقات الخارجية - بريطانيا ٣- السعودية - العلاقات
الخارجية - فرنسا أ.العنوان ب.السلسلة

۱۴۴۴/۳۵۷۵

ديوي ۳۲۷,۵۳۱

رقم الإيداع: ١٤٤٤/٣٥٧٥

ردمك: ٢-٣٩-٤-٨١-٣-٦-٩٧٨





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



إهداء

إلى الإخوة الأعزاء أصحاب السعادة رؤساء تحرير الصحف
السعودية، الذين تشرفت بالعمل في صُحبتهم الزكية على مدى
أكثر من ثلاثة عقود:

د. هاشم عبده هاشم - الأستاذ قينان الغامدي -
والدكتور فهد آل عقران..

وإلى الإخوة الأعزاء زملائي الكرام في صُحف "عكاظ"،
و"البلاد"، و"المدينة"، الذين لن أنساهم ما دمت حيًّا..
وتحية شُكر وتقدير إلى مركز الرياض للدراسات السياسية
والاستراتيجية والقائمين عليه.



«نخون نشعر بأننا ملوك في كل ذرة من كياننا»

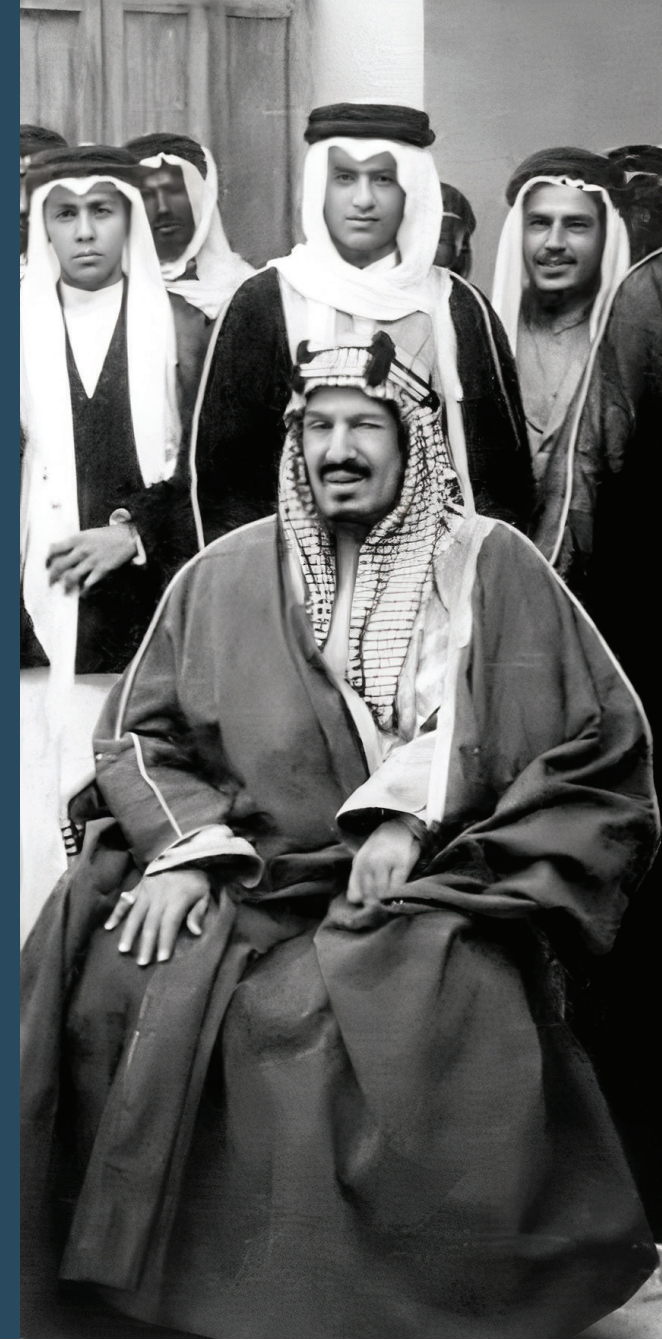
الإمام فيصل بن تركي للكولونيل لويس بيلي أثناء زيارته
للرياض عام 1282هـ / 1865م

المقدمة

انتهج القائد المؤسس جلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود - رحمه الله - سياسة الانفتاح على العالم الغربي ودوله، بعدما قررت عشر دول غربية الاعتراف بمملكة الحجاز ونجد، خاصة بعد الذي لمسه قناصل هذه الدول المقيمون في جدة من استقرار الحجاز. وبالفعل، قدّموا تقاريرهم لدولهم بذلك، الأمر الذي دفع الملك عبد العزيز إلى تكليف ابنه الفيصل بزيارة هذه الدول، وتقديم الشكر لها على الاعتراف الرسمي بالدولة. وترتّب على ذلك تبادل السفراء والقناصل مع هذه الدول. وأيضاً، مضى الملك عبد العزيز في بناء الدولة بأنظمة حديثة متطورة، واكب فيها الدول الغربية الحرة على المستويين الداخلي والخارجي (1).

وما وجد جلالته حَرَجًا في ذلك، ونراه يقول بهذا الشأن: «لا مانع من أن نأخذ من غيرنا المفيد، فالحكمة ضالة المؤمن، يلتقطها حيث وجدها، وقد كان للعرب في جاهليتهم خصال حميدة، وكان لغيرهم أيضاً، وجاء الإسلام وأقرّها» (2).

ويذكر جلالة الملك فيصل بن عبد العزيز - رحمه الله - أن والده «كان يحب الانتفاع بالعلوم الحديثة، والأخذ من المدنية أفضل ما فيها، وترك مساوئها» (3).





وقد وضع جلالة الملك عبد العزيز التطوير إستراتيجية عامة للدولة منذ عهد التكوين، وهو ما أشار إليه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز في كتابه «ملامح إنسانية في سيرة جلالة الملك عبد العزيز آل سعود» بقوله: «رعى - رحمه الله - تأسيس هذه الدولة وذهنه متعلق بمستقبلها وشعبها، وأدرك أن الطريقة الفعالة التي يمكن بواسطتها تنفيذ التقدم وتشجيع التمدن هو وجود نظام الحكم المتطور المعتمد على شريعة الله السمحة، والواعي بمصالح الأمة، الذي يقوم باتخاذ خطوات التغيير الاقتصادي والاجتماعي، كما أوضح ذلك الدكتور وحيد حمزة هاشم في كتابه أنظمة الحكم والدولة في المملكة العربية السعودية» (4).

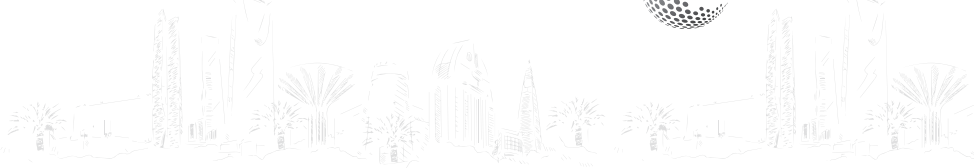
وفي خطبة لجلالته في جدة يعبر فيها عن مفهومه لأسس العلاقات مع الدول الأجنبية، وهي أقرب ما تكون للمفهوم المعاصر للعلاقات الدولية فيما يتعلق بالاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، واحترام المعاهدات والمواثيق الدولية، وعدم التدخل في شؤون الغير، وعدم السماح لأحد بالتدخل في شؤون المملكة، وحيث نراه يقول: «إن علينا للدول الأجنبية المحترمة حقوقاً، ولنا عليها حقوق. لهم علينا أن نفي لهم بجميع ما يكون بيننا وبينهم من العهود (إن العهد كان مسؤولاً)، والمسلم العربي يشين دينه وشرفه أن يخفر عهداً أو ينقض عهداً، والصدق أهم ما نحافظ عليه. علينا أن نحافظ على مصالح الأجانب ومصالح رعاياهم المشروعة، محافظتنا على أنفسنا ورعايانا، بشرط إلا تكون تلك المصالح ماسة باستقلال البلاد الديني أو الدنيوي. تلك حقوق يجب علينا مراعاتها واحترامها، وسنحافظ عليها ما حيينا أن شاء الله تعالى» (5).

وأولى جلالته عنايته للعلاقات مع دول العالم العربي والإسلامي، لما عُرف عنه من فِكر





إستراتيجي وَحَدَوِيٍّ، وعن حملته لهموم أمته، وهو ما تُرجم على صعيد الدعوة إلى وحدة العرب وَجَمْع كلمتهم، والدعوة إلى التضامن الإسلامي؛ (حيث عُقد أول مؤتمر إسلامي بجوار الكعبة المشرفة عام 1926)، كما أولى جلالته - رحمه الله - العلاقة بالدول الكبرى اهتماماً كبيراً، وعلى الأخص الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، لما تتمتع به تلك الدول من تقدم علمي، ونفوذ عالمي، وتأثير في السياسة الدولية. كما حرص جلالته على أن يربطه بتلك الدول الثلاث رباط وثيق من الصداقة والتعاون على أُسس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، ولكن ليس على حساب المصلحة والسيادة الوطنية والثوابت العقدية والسياسية لبلاده. ولم يكن الملك عبد العزيز مرتبطاً بدولة واحدة فقط أو خاضعاً لدولة معينة، بل استفاد من انفتاح العلاقات مع الجميع، رغم تناقض بعض تلك العلاقات مع بعضها بعضاً من منظور تلك الدول. وعبر عن ذلك الباحث البريطاني دي. سي. وات في مقالة له نشرها في مجلة «مجلة آسيا الوسطى الملكية» عام 1383هـ - 1963م عندما درس سياسة الملك عبد العزيز الخارجية خلال الفترة من 1936-1939م؛ حيث أشار إلى أن الملك عبد العزيز كان يتصل - عبر سياسته الخارجية - بعدد من الدول العظمى من خلال الضغط على بعضها بعضاً، وإثارة المنافسة بينها من أجل الاستجابة لاحتياجاته، ورغم وجاهة ما ذكره «وات»، إلا أن الأسلوب، الذي استخدمه الملك عبد العزيز في علاقاته مع الدول رغم تناقضها وتناقض مصالحها في المنطقة، كان يقوم على الصراحة وعدم الارتباط بدولة معينة على حساب مصالح بلاده أو علاقاته مع الآخرين؛ لذا يمكن القول إنه من خلال استعراض السياسات الخارجية لعدد من الدول العربية في المنطقة في تلك الفترة المبكرة، نجد أنه من النادر أن تجد دولة - كالسعودية - تمتعت بتلك الاستقلالية في سياستها الخارجية من جهة، أو حظيت بعلاقات واسعة مع عدد كبير من الدول ذات المصالح المختلفة ولها ممثلات في البلاد من جهة أخرى (6).



وقد ظلت علاقات الصداقة، التي ربطت المملكة بكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية وفرنسا خلال عقود، تتأثر كثيراً من الشكوك لدى البعض، الذين اعتقدوا أنه لا يمكن للرياض أن تحتفظ بمثل تلك العلاقات، وتدعم القضية الفلسطينية في الوقت ذاته. ونسي أولئك المشككون أن العلاقات السعودية بهذه الدول تعرضت خلال مسيرتها التاريخية الطويلة لعديد من الهزات، ووصلت إلى منعطفات خطيرة في كثير من الأحيان لأسباب عدة، من أبرزها: الموقف السعودي المساند لقضايا الأمة العربية والإسلامية عموماً والقضية الفلسطينية خصوصاً، وأن المملكة ظلت تحرص على توظيف علاقات الصداقة، التي تربطها بتلك الدول، لخدمة قضايا أمتها، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وهو ما يتضح من خلال الكلمة التي ألقاها الملك عبد العزيز- رحمه الله- أثناء المأدبة التي أقامها جلالته لكبار الحجاج في مكة المكرمة في 9 ذي الحجة 1364هـ الموافق 1945/11/15م عندما قال: «إنني أقول بصراحة إن السكوت عن قضية فلسطين لا يوافق المصلحة، وقد سبق لي أن تكلمت مع أركان الحكومة البريطانية، كما تحدثت مطولاً مع الرئيس روزفلت، وذكرت بصراحة الحيف الذي أصاب إخواننا عرب فلسطين والإعانات والقهر اللذين خضعوا لهما، وطالبت وطلبت من الرئيس الراحل - أي روزفلت- إنصاف عرب فلسطين إن لم يكن بالمساعدات الفعلية، فعلى الأقل بالوقوف على الحياد وعدم مساعدة اليهود عليهم» (7).

وتطرق الزركلي إلى هذه النقطة عندما أشار إلى كلمة جلالته: «على أميركا وبريطانيا أن تختارا بين أرض عربية يسودها السلام والهدوء، وأرض يهودية غارقة بالدم». ويعقب الزركلي: «هذه الكلمة التقطها الكولونيل وليام إدي، سفير الولايات المتحدة لدى المملكة العربية السعودية، من كلام الملك عبد العزيز، أمام عدد من ممثلي الدول الأجنبية، في ربيع الأول 1364هـ/ فبراير 1945، وبعث بها إلى حكومته يومئذ في تقرير ظل مكتوماً إلى أن أذنت الخارجية الأميركية في 1969/05/18 بإخراجه من السر إلى العلن» (8).

وثمة تقرير آخر، قبل هذا، بعث به السفير الأميركي لدى المملكة وليم إدي، إلى وزير الخارجية بواشنطن، جيمس بيرنز، مؤرخ في 1945/01/05 (محرم 1364هـ)، جاء فيه إشارة إلى مقولة للملك عبد العزيز: «شرف لي أن أموت شهيداً في ساحة القتال، دفاعاً عن فلسطين في معركتها مع اليهود» (9).

ويضم الكتاب أربعة فصول تطرقت فيها في الفصل الأول إلى مراحل تطور السياسة الخارجية السعودية، وتناولت في الفصول الثلاثة التالية علاقات المملكة بكل من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا على الترتيب، وذلك بمنهجية تاريخية تتضمن التحليل السياسي والمعلومة الموثوقة في إطار موضوعي ينشد الحقيقة والصدق.



” إن مسألة فلسطين هي أهم ما يشغل أفكار المسلمين والعرب هذه الأيام، وهي المسألة التي يجب أن تكون موضع عناية الجميع ومدار اهتمامهم، ومع أنني لا أحب كثرة الكلام، وأفضل على الدعاية العمل الصامت المثمر، فإنني أقول بصراحة إن السكوت عن قضية فلسطين لا يوافق المصلحة. وقد سبق لي أن تكلمت مع أركان الحكومة البريطانية كما تحدثت مطولاً مع الرئيس روزفلت، وذكرت بكل صراحة الحيف الذي أصاب إخواننا عرب فلسطين والإغنيات والقهر اللذين خضعوا لهما، وطالبت وطلبت من الرئيس الراحل إنصاف عرب فلسطين إن لم يكن بالمساعدات الفعلية فعلى الأقل بالوقوف على الحياد وعدم مساعدة اليهود عليهم

جلالة الملك عبد العزيز
بن عبد الرحمن
آل سعود رحمه الله





الفصل الأول

تطور السياسة الخارجية السعودية



1- مراحل تطور السياسة
الخارجية السعودية.

2- دور الفيصل والأمير سعود
الفيصل في البناء الهيكلي
للسياسة الخارجية السعودية.

3- تطورات السياسة السعودية
في عهد الملك سلمان وولي العهد
الأمير محمد بن سلمان.

جَرَتْ أول اتصالات سعودية دبلوماسية مع دول الغرب الكبرى- تحديداً بريطانيا وفرنسا- منذ عهد الدولة السعودية الأولى، لكنها لم تصل إلى حدِّ مفهوم العلاقات الخارجية بين الدول، وإنما كانت عبارة عن اتصالات بسيطة أُجريت في مناسبات وظروف معينة، واتخذت في غالبيتها شكل الرسائل المتبادلة وزيارات المبعوثين السياسيين، وإبرام اتفاقيات تتعلق بسلامة الملاحة البحرية.

وكان الأمر كذلك في عهد الدولة السعودية الثانية.

أما في عهد الدولة السعودية الثالثة (المملكة العربية السعودية)، ففي البداية كان اتصال القائد المؤسس الملك عبد العزيز بالعالم يتم عن طريق الخليج، ولم يكن لديه جهاز دبلوماسي مستقل ومتميز، وإنما كان يقوم بهذا العمل بنفسه، فيراسل الحكومات ويتلقى أجوبتها، وهو الذي يشرف على جميع الشؤون الخارجية لبلاده.

ورغم أن جلالته كان يقوم بهذه المهمة بنفسه منفرداً، إلا أنه كان إلى جانبه في أكثر الأوقات رجال اختلطوا كثيراً بالعالم الخارجي، ولهم خبرة ومِـرَان في ممارسة الشؤون الخارجية. وكان من الذين يُعوَّل عليهم الملك في مراسلاته وشؤونه الخارجية الأمير أحمد بن ثيان آل سعود، الذي وُلِد ونشأ في إسطنبول، وتعلّم في مدارسها، وأجاد عدة لغات، فوجد فيه الملك عبد العزيز اليد التي يمكن أن تعاونه في إدارة شؤونه الخارجية. فقد قام ابن ثيان بسفارات عدة كلفه بها الملك عبد العزيز، منها - على سبيل المثال - سفارته في المفاوضات التي دارت في جزيرة دارين المواجهة للقطيف، وانتهت بعقد معاهدة دارين (القطيف) في 1915/12/26 بين الملك عبد العزيز وبيرس كوكس، ومنها رحلته مع الأمير فيصل سنة 1919 إلى أوروبا ثم إلى الكويت وبغداد (10).

وبعد اعتزال ابن ثيان السياسة واستقراره في الأحساء، تولى المهمة من بعده عدة مستشارين ومساعدين للملك، منهم الدكتور عبد الله بن سعيد الدملاجي، وحمزة غوث، وحافظ وهبة، وفؤاد حمزة، ويوسف ياسين، الذين كانوا ينتمون إلى عدة أقطار عربية، فعملوا مساعدين ومستشارين في إدارة الشؤون الخارجية.

وبعد ضمّ الملك عبد العزيز جدة أواخر عام 1925 وبداية عام 1926 أسّس جلالته مديرية مستقلة للشؤون الخارجية مقرها مكة المكرمة مع افتتاح فرع لها في جدة، وصدرت في غضون ذلك الوقت «التعليمات الأساسية» للدولة.

ولم تصدر مديرية الشؤون الخارجية ممثلات خارج المملكة باستثناء مفوضتين، الأولى سنة 1926، وعُيِّن الشيخ فوزان السابق وزيراً مفوضاً فوق العادة في القاهرة، والأخرى عام 1930 وعُيِّن الشيخ حافظ وهبة وزيراً مفوضاً ومندوباً فوق العادة في لندن (11).

وفي 1930/12/16 حُوِّلَت مديرية الشؤون الخارجية إلى وزارة الخارجية، أو وزارة الشؤون الخارجية، وعُيِّن الأمير فيصل بن عبد العزيز وزيراً لها علاوة على النيابة العامة، كما عُيِّن فؤاد حمزة وكيلاً للخارجية.



المملكة العربية السعودية

1-مراحل تطوّر السياسة الخارجية السعودية:

يلخص الدكتور بكر عمر حمزة والدكتور وحيد حمزة حامد تطوّر السياسة الخارجية السعودية بأربع مراحل (مع ضرورة الإشارة هنا إلى أن هذا التطور لم يَمَسَّ أولويات هذه السياسة وثوابتها، التي يأتي على رأسها دَعْم القضية الفلسطينية وتأييدها، باعتبارها القضية المركزية للأمة، ودَعْم قضايا الأمن والسلام في العالم وفي المنطقة عمومًا، والعمل على حلّ القضايا والمنازعات الإقليمية والدولية بالطرق السلمية والأساليب السياسية والدبلوماسية، وتَتَوَخَّى سياسة الوسطية والاعتدال في التعامل مع المجتمع الدولي، إلى جانب الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في شؤون الغير، وعدم السماح لأي طرف دولي بالتدخل في شؤونها الداخلية):



المرحلة الأولى (1930-1953): تميّزت السياسة الخارجية السعودية في تلك المرحلة بالاستخدام الفعال للدبلوماسية؛ لتجنب أي تعقيد في العلاقات الخارجية من أجل تثبيت أركان الاستقرار الداخلي.

المرحلة الثانية (1953-1956): سيطر على تلك المرحلة شعور بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وكانت المملكة العربية السعودية معروفة في أروقة المنظمة الأممية بدورها المناهض للدول الاستعمارية.

المرحلة الثالثة (1957-1967): امتازت السياسة الخارجية السعودية بدورها الفعال في إعادة توحيد الصف العربي، ووقّفت سياسة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في الجامعة العربية.

المرحلة الرابعة (1967-1990): تميّزت السياسة الخارجية السعودية بأخذ المملكة العربية السعودية شعلة القيادة العربية: لحل القضايا العربية الحاسمة، ما مهّد الطريق أمامها للدخول إلى المجال الدولي بوصفها قوة يحسب حسابها الجميع (12).

ويمكن القول إن السياسة الخارجية السعودية تطورت بعد ذلك تدريجياً لتصبح أكثر برجماتية في اتجاه تأكيد المصلحة الوطنية السعودية وتعزيزها، لكن ليس على حساب الثوابت العقديّة والمبادئ الرئيسة التي قامت على أساسها هذه السياسة.

ولعب الفيصل وابنه سعود - يرحمهما الله - لعدة عقود دوراً كبيراً على صعيد تفعيل السياسة الخارجية السعودية وتمييزها من حيث الاتزان والهدوء والحكمة.

وقد اكتشف الملك عبد العزيز مدى نبوغ ابنه الفيصل منذ نعومة أظفاره، وهو ما دفعه إلى العالم الخارجي وهو في سنوات عمره المبكرة؛ حيث قام بأكثر من ثلاث عشرة رحلة رسمية خارجية بين عامي 1926 و1943، «وإذا ما أضيفت إلى ذلك رحلاته فيما بعد، يصبح صحيحاً ما قاله دوجوري بأن فيصلاً كان من بين كل الحكام الأحياء، الوحيد الذي قابل خلال حياته السياسية أكبر عدد من الساسة والقادة» (13).

2- دور الفيصل والأمير سعود الفيصل في البناء الهيكلي للسياسة الخارجية السعودية:

وإذا ذكر أي باحث في وزارة الخارجية السعودية فلا بد أن يذكر اسم الفيصل، «فقد اقترن الاسمان معاً مدة تزيد على أربعين عاماً، وكان الفيصل أول وأصغر وزير خارجية، إذ كان عمره أربعة وعشرين عاماً في ذلك الوقت.

كما يذكر بنو ميشان أن فيصلاً كان أول وزير خارجية يحمل هذا اللقب في شبه الجزيرة العربية» (14).

ويذكر أحمد عبد الغفور عطار - رحمه الله- أن الملك عبد العزيز وكلّ لابنه فيصل الشؤون الخارجية قبل أن تكون لدى الحكومة وزارة خارجية (15).

وكان الفيصل تلميذاً نجيباً لوالده الملك عبد العزيز، وكان أيضاً رائداً في الدعوة إلى التضامن الإسلامي؛ حيث ارتبطت دعوة التضامن الإسلامي به ارتباطاً وثيقاً، وظلت «عنواناً للسياسة السعودية» (16).

أما بالنسبة إلى سمو الأمير سعود الفيصل فإننا نجد هنا أن العامل الوراثي يلعب دوراً كبيراً في براعته الدبلوماسية ودهائه السياسي الذي عُرف به، فالجين الوراثي الخاص بهذه الصفة، الذي ورثه سموه عن والده الفيصل وجده القائد المؤسس الملك عبد العزيز - يرحمهم الله - يبدو

الفيصل أول
وأصغر وزير
خارجية

شديد الوضوح. ويكفي القول في التدليل على البصمة السياسية والدبلوماسية، التي دُمِغت بها السياسة الخارجية السعودية طيلة الفترة التي شغل فيها منصب وزير الخارجية - هو الشهادة التي أدلى بها آخر رؤساء الاتحاد السوفييتي، الرئيس ميخائيل جورباتشوف: «لو كان لدي رجل كسعود الفيصل ما تفكك الاتحاد السوفييتي». كما تجب الإشارة إلى قول وزير الخارجية الأميركي السابق كولن باول بأن سعود الفيصل «يعادل اللوبي اليهودي، بل يُعد لوبيًا سعوديًّا في أروقة الكونجرس». كما نقل البعض عن سعود الفيصل في أحد الاجتماعات العالمية للقضية الفلسطينية أنه دخل ولم يصافح الوفد اليهودي ومن في القاعة من وفود، وعندما سُئل قال: «لم نأتٍ للتهريج ومضيعة الوقت» (17).

وعُرف سموه بالذكاء والدهاء، وظل يُوصَف من قبل العديد من ساسة العالم بأنه أذكى سياسي في العالم، وشَهد له كثيرون ممن هم من خارج بلاده، بل أغلبهم من أسماء تاريخية أو كان لها أثر في تاريخ السياسة العالمية، منهم الرئيس العراقي السابق صدام حسين عندما سئل: من الرجل الذي تخشاه؟ فابتسم. ثم قال: سعود الفيصل أدهى من قابلت في حياتي، فحينما كنت في حرب إيران، جعل العالم معي، وبعد أن دخلت الكويت قلب العالم ضدي، وكل ذلك يكون في مؤتمر صحافي واحد!.

وفي الحقيقة، لعب سموه - رحمه الله - دورًا كبيرًا ومؤثرًا في تطوير السياسة السعودية وتفعيلها في اتجاه تعزيز المصلحة الوطنية والارتقاء بمكانة المملكة العربية السعودية على الخريطة الدولية، من خلال إبراز الدور السعودي في تبني السياسة التوفيقية، وحلّ النزاعات والخلافات الدولية بالطرق السياسية والأساليب الدبلوماسية، والعمل من أجل إحلال الأمن والسلام في المنطقة والعالم، ونشر رسالة الإسلام الخالدة في التسامح والوسطية والاعتدال. واستطاع سموه، منذ أوكل له والده مهام السياسة الخارجية للبلاد، تحقيق عديد من الإنجازات المهمة، من أبرزها إلغاء معاهدة دارين (1915) واستبدالها بمعاهدة جدة (1927) المتوازنة، ودوره الكبير في مؤتمر لندن (مؤتمر المائدة المستديرة)، الذي ترأس فيه وفد بلاده، كما كان لخطابه في الجمعية العمومية للأمم المتحدة عشية صدور قرار التقسيم وقع عالمي كبير؛ حيث عدَّ كثير من المراقبين ذلك الخطاب بأنه أقوى مرافعة قانونية في الدفاع عن القضية الفلسطينية.





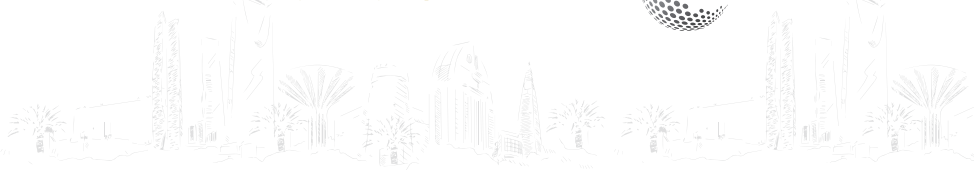
سمو ولي العهد يقلد رئيس هيئة الأركان الأميركية وسام الملك عبدالعزيز

3- تطورات السياسة السعودية في عهد الملك سلمان وولي العهد الأمير محمد بن سلمان:

شهدت السياسة الخارجية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده الأمين سمو الأمير محمد بن سلمان تطوراً بارزاً؛ حيث اتخذت هذه السياسة عنواناً لها هو «الحزم والحسم والعزم».



وتجسّدت في حضور الدور السعودي بإيجابية في القضايا الإقليمية والدولية، والعمل ما أمكن على ترويض الأزمات والصراعات التي لها صلة بأمن واستقرار المنطقة، «أما إذا تطلّب الأمر ما هو أكثر من الترويض بعد طول تحمّل، فهناك الحزم والعزم من أجل الحسم». وهو ما عبّر عنه الأستاذ فؤاد مطر في مقاله «قاطرة سلمان»، في «الشرق الأوسط» في 2016/01/18 بقوله: «عندما نتأمل في خطوات حفلت بها الأشهر الأولى، التي تلت البيعة يوم 23 يناير 2015، نرى أن الحزم والحسم والعزم كانت على خط ما اتسمت به قيادة الملك سلمان للبلاد محاطاً بارتياح العباد، وكانت في إطار ثلاث مهمات حددها في خطبة البيعة بدءاً بـ«وحدة الصف وجمع الكلمة والدفاع عن قضايا أمتنا».



ويوضح الأستاذ مطر هذه المهمات على النحو الآتي:

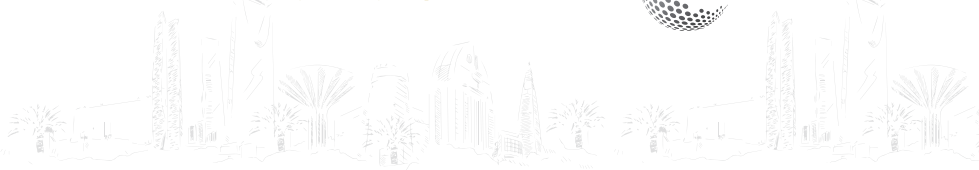
أكد الإجماع العربي في مؤتمر وزراء الخارجية يوم الأحد 10 يناير 2015 المهمة الأولى؛ حيث كان التصويت بالإجماع على إدانة الأفعال الإيرانية البغيضة، وأظهر جنوح الدول الأعضاء إلى الأخذ بجمع الكلمة في وجه الجموح الإيراني ومن وراءه تدليسا لبعثرة الكيانات.

أما المهمة الثالثة فيما تعهد به الملك سلمان في خطبة البيعة فإنها بالحزم الذي اعتمده إزاء الموضوع اليمني، والترشيد الذي بلورته الميزانية السعودية السنوية لعام 2016 معاملة في ضوء الصدمات الناشئة عن ارتباكات عميقة في أسواق النفط وبعض مستهلكيه، مُمهِّداً الطريق أمام «الأخذ بكل ما من شأنه وحدة الصف وجمع الكلمة والدفاع عن قضايا أمتنا». وعندما أضاف ما أضافه سواء في الخطاب الأول له مساء يوم الثلاثاء 10 مارس 2015 بحضور نخبة من المسؤولين والعلماء استقبلهم في قصر اليمامة في الرياض، فإنه كان بما حواه الخطاب يرسم خريطة الطريق، التي جاءت الأشهر القليلة التي تلت، وتحديداً التصرف الإيراني الخالي من التعقل إزاء التحرش في اليمن من جهة وأحكام أصدرها القضاء السعودي بعد ذلك، تؤكد بعض مضامينه ومنها عبارة «الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية»، بما في ذلك احترام مبدأ السيادة، ورفض أي محاولة للتدخل في شؤوننا الداخلية، والدفاع المتواصل عن القضايا العربية والإسلامية في المحافل الدولية بشتى الوسائل». ومن هنا فإن الإجماعين، العربي في مجلس الجامعة في القاهرة بعد الخليجي في مجلس التعاون في الرياض، كانا إذا جاز القول بمثابة ورقة اقتراع بالموافقة الخليجية - العربية المحروسة بتفهم إسلامي على روحية هذا السعي للملك سلمان كما أورده في الخطاب الأول تعزيزاً لما حدده في خطبة البيعة في ضوء ما تعيشه المنطقة من أحداث أقرب إلى الويلات والصدمات المتلاحقة، يبدو الملك سلمان بن عبد العزيز في المشهد العربي - الإسلامي العاصف كما لو أنه «القاطرة» التي ألقت الظروف والقدرات على كاهل المسك بدفة قيادتها الدور الذي من شأن إنجاز مراحل الوصول بالأمة إلى مدار السلامة والاستقرار» (18).



هوامش المقدمة والفصل الأول

- (1) - أرشيف مجلة «الشرق الأدنى» يروي قصة الملك عبد العزيز ودولته الناهضة، «الشرق الأوسط»، 2020/11/09.
- (2) - محيي الدين القاسبي، المصحف والسيف، ص36.
- (3) - خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، الجزء الأول، ص 24.
- (4) - سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ملامح إنسانية من سيرة الملك عبد العزيز، ص29.
- (5) - خير الدين الزركلي، الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز، ص214.
- (6) - الدكتور فهد بن عبد الله السماري، تاريخ العلاقات السعودية الأميركية، جريدة الرياض.
- (7) - الدكتور إبراهيم فؤاد عباس، المملكة وفلسطين، بانوراما تاريخية لمسيرة الدعم السعودي للقضية الفلسطينية، ص166.
- (8) - الوجيز، مصدر سابق، ص266.
- (9) المصدر السابق.
- (10) أحمد عامر، الملك عبد العزيز وصنع القرار في السياسة الخارجية السعودية، دراسة في التنظيم الدبلوماسي، (-1901 1953)، ص4 (من بحوث مؤتمر الملك عبد العزيز).
- (11) - المصدر السابق، ص5.
- (12) - نفسه، ص11.
- (13) - الدكتور بكر عمر العمري، والدكتور وحيد حمزة هاشم، السياسة الخارجية السعودية بين النظرية والتطبيق، ص99.
- (14) - الدكتور عبد الرحمن صالح الشبيلي، إنجازات الملك فيصل، ص20 (هدية مجلة الفيصل، مع العدد 238).
- (15) - المصدر السابق، ص 22.
- (16) - أحمد عبد الغفور عطار، ابن سعود وقضية فلسطين، ص142.
- (17) - الشبيلي، مصدر سابق، ص18.
- (18) - رجل المهمات الصعبة، سعود الفيصل مهندس السياسة الخارجية السعودية، «البيان»، 2015/04/30.



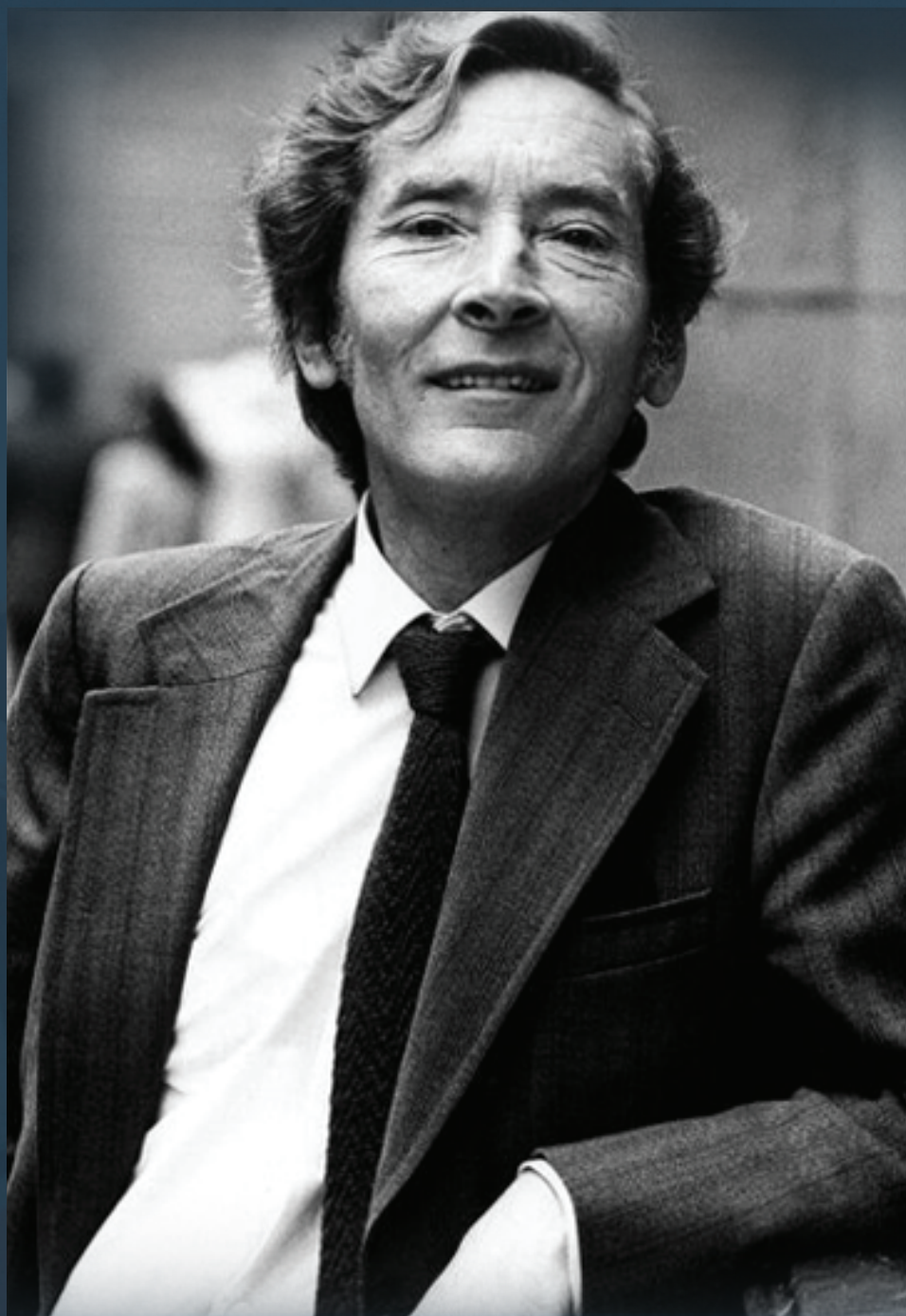
”
إني لأمل أن يوجد بين
الإنجليز الآن وفي
المستقبل، من يقتفي أثر
كوكس وشيكسير، وأن
تنمو الصداقة البريطانية
العربية - السعودية وتحيا
إلى الأبد
“

الكاتب الصحفي البريطاني

المستر كينيث وليامز

بمناسبة مرور خمسين عامًا
على استرداد الرياض

شبه الجزيرة العربية في عهد
الملك عبد العزيز، ج (3)، ص 838





الفصل الثاني

العلاقات السعودية البريطانية

1-الجنود

2- العلاقات السعودية - البريطانية في

عهد الملك عبد العزيز

3- موجات الجزر في العلاقات

السعودية - البريطانية

4- الملك عبد العزيز وعلاقته بفيلى

5- العلاقات السعودية - البريطانية

بعد الملك عبد العزيز

6- أصداء نجاح التجربة السعودية في

مكافحة الإرهاب في الأوساط السياسية

والإعلامية البريطانية



تستوجب العلاقات السعودية - البريطانية وقفة خاصة؛ كونها تعود في جذورها إلى الدولة السعودية الأولى من جهة، ولأنها الأقدم في تاريخ علاقات الدولة السعودية الحديثة مع دول الغرب من جهة أخرى، إلى جانب أنها قامت على ركائز ثابتة من خلال المبادئ الأساسية، التي أرسى دعائمها القائد المؤسس جلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود - رحمه الله-، وأضفت على السياسة الخارجية السعودية طابعها المميز، الذي ظلت تتسم به منذ ذلك الوقت حتى الآن، والتي تنطلق من هدي مبادئها الإسلامية، التي تدعو إلى المحبة والوئام والسلام والوسطية والاعتدال.

وظلت المملكة العربية السعودية تحتل مكانة خاصة في الإستراتيجية البريطانية، فمصالحتها فيها تختلف عن مصالحها في سائر أقطار المنطقة، «ففيها المركز الديني الرئيس للمسلمين، الذي يشكل أحد فروضهم الخمسة، وكانت الإمبراطورية البريطانية تضم في ذلك الوقت قرابة مائة مليون مسلم، معظمهم في الهند، لذلك لم يكن بوسع بريطانيا أن تتجاهل أهمية بقائها على علاقات طيبة مع كل من يحكم الحجاز»(1).

في الجانب الآخر، تطلع عبد العزيز إلى التقرب من بريطانيا باعتبارها القوة العظمى في العالم في ذلك الوقت (وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، عندما حلت الولايات المتحدة محلها تحديداً بعد حرب السويس عام 1956)، وباعتبارها إحدى الدول الصناعية الكبرى، وإحدى الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وأيضاً أحد الاقتصاديات الكبرى في العالم.

1- الجذور:

يمكن الاستدلال على جذور العلاقات السعودية - البريطانية من خلال ما كتبه الأستاذ محمد جلال كشك؛ حيث ذكر أنه في مارس 1903 أبلغ عبد العزيز الشيخ مبارك بانتصاره على ابن جراد. وقد طير شيخ الكويت النبأ إلى رئيس الخليج، ومنه إلى السفير في إسطنبول سيرن. أوكونور. وعلى إثر ذلك بادرت حكومة الهند بإعداد دراسة مختصرة عن العلاقات بين بريطانيا والسعوديين بدءاً من الاتصالات الأولى بين الجانبين التي تمت سنة 1866(2).

لكن هناك من الوثائق ما يثبت أن الاتصالات بين الجانبين لم تبدأ في عهد الدولة السعودية الثانية، وإنما منذ عهد الدولة السعودية الأولى؛ حيث بدأ الاحتكاك بين الإنجليز والدولة



السعودية الأولى بعد أن لاحظت بريطانيا وجود تحالف بين السعوديين وأقربائهم من القواسم سكان رأس الخيمة، الذين سبق أن نزحوا من نجد قبل ذلك ببضعة عقود. وقد دفعت أعمال القرصنة المتكررة من جانب القواسم الإنجليز إلى توجيه أول ضربة لهم عام 1805، وهو العام الذي يُعد البداية الحقيقية لتدشين العلاقات السعودية - البريطانية.

وقد أوصت حكومة بومباي الكابتن «ستون» قبيل غزوه للقواسم في ذلك العام بأن يتجنب إغضاب السعوديين (3).



الإمام سعود الكبير

وذكر «رينتسي» في دائرة المعارف الإسلامية، أن «صموئيل مانيستي» مندوب الشركة البريطانية للهند الشرقية في البصرة أرسل الضابط البحري البريطاني «رينو» إلى الدرعية لمفاوضة الإمام عبد العزيز بن محمد بن سعود - والد الإمام سعود الكبير، الذي وصلت الدولة السعودية الأولى في عهده إلى أوج اتساعها - وقد تحدّث «رينو» عن الدرعية وأميرها. ومما ذكره بهذا الصدد نُشر في مجلة «فون ذاك» الصادرة عام 1805 (4).



وبعد أن تكررت الحملات البريطانية ضد القواسم، قام الأمير السعودي سعود الكبير عام 1810 بمراسلة المقيم السياسي البريطاني في «بوشاير» معرباً عن احتجاجه على تلك العمليات الحربية من جانب الإنجليز، مبدئياً في الوقت نفسه رغبته في الحفاظ على علاقات طيبة مع حكومة بومباي.

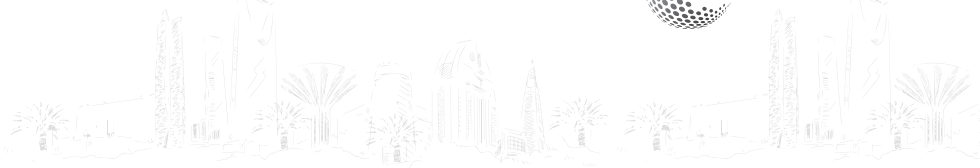
وردت حكومة بومباي بالخطاب الآتي:

«تلقت الحكومة البريطانية، بمزيد من الرضى، رغبتكم في بناء علاقات طيبة معها، وهي رغبة نشارككم فيها بالقدر نفسه. وإنني بهذه المناسبة أؤكد لكم أن الحملة التي نُفِذت مؤخراً لم تكن موجهة ضدكم، ولكنها وُجِّهت ضد القراصنة الذين دأبوا على نَهَب السفن وقَتْل ركابها من سائر الجنسيات دونما أي تمييز. وإن الحكومة البريطانية لتؤكد لكم أنها ليست ضد الأعمال التي تقومون بها بهدف تقويم المجتمع الإسلامي، خاصة إزاء أولئك الذين يَجِدون عن تعاليم القرآن، وإن قوات حكومة صاحب الجلالة ستضرب بيد من حديد على القراصنة أعداء جميع الشعوب. ويمكن القول إنه، بهذه الرسالة، تكون قنوات الاتصال بيننا قد أصبحت مفتوحة الآن... وسيكون من دواعي سروري السماع دائماً عنكم، وعمّا تحققونه من نجاحات وازدهار».

وفي عام 1810، والعام الذي تلاه، قُوبِلَ طلب سلطان مسقط بالمساعدة من البريطانيين ضد السعوديين بالرفض. وقد تضمن الطلب الإشارة إلى أن تعاون السلطان مع الإنجليز قد وضعه في حالة حرب مع السعوديين، وأن الأمل يحده في أن الحكومة البريطانية لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء التحركات السعودية ضده.

وأجابت حكومة الهند بأن الحكومة البريطانية اعتبرت نفسها دائماً في حالة سَلَمٍ مع السعوديين، وأن تعاونهم (أي الإنجليز) مع السلطان لا يتضمن بالضرورة - كبنده من بنوده - شَنَّ الحرب ضد السعوديين (5).

وهناك من يرى أن العلاقات السعودية - البريطانية لم تكن جيدة في نهاية عهد الدولة السعودية الأولى؛ إذ يُورد أحد الباحثين معلومات حول حصول مكاتبات واتصالات بين الطرفين، وأنه في سنة 1818 «رغبت الدرعية في إقامة علاقات مع الإنجليز إبان حروب



محمد علي، فردت الحكومة البريطانية بأنها لا ترغب في هذا الظرف في إقامة علاقات، حتى لو كانت تجارية» (6).

واتضح الموقف البريطاني من الدولة السعودية الأولى بوضوح بعد سقوط الدرعية؛ حيث أرسلت بريطانيا «سادلر» إلى الدرعية ليهنئ إبراهيم باشا على انتصاره على الدولة السعودية، وما ألقوا بها من اتهامات وصفات جارحة (7).

ولم يطرأ تغير كبير على العلاقات السعودية - البريطانية في عهد الدولة السعودية الثانية، بل يرى العديد من المراقبين أن واحة البريمي شكّلت - إلى جانب مسألة القرصنة - محوري التماس الرئيسيين في العلاقات السعودية - البريطانية في عهد الدولة السعودية الثانية. وسنتحدث بتوسع أكبر عن مسألة «واحة البريمي» في موضع آخر من هذه الدراسة.

أما بالنسبة إلى مسألة القرصنة، فسنجد أن هناك إشارة إلى اتهام بريطاني جديد للسعوديين بتشجيعهم أعمال القرصنة، فعندما ألح مكتوم بن بطي على سعد بن مطلق والإمام فيصل؛ لإعادة بناء «خور العديد»، الذي هدمه سعيد بن طحنون. عَقَّب «هنل» على ذلك بالقول: «إذا وقعت العديد في أيدي النجدي (أي الإمام فيصل)، فسترتكب في البحر جميع أنواع القرصنة والمنكرات، وسيزيد نفوذ الوهابيين على موانئ ساحل الخليج، وستصبح العديد ملجأ لذوي السيرة السيئة». وهذا يعني أن الحكم في الرياض يُشجّع على عمليات القرصنة في الخليج، وهو ما تنفيه القرائن استناداً إلى ما عُرف عن الإمام فيصل بن تركي من كراهيته للفوضى ومحاربه للفساد وأعمال السلب، وما اتسمت به فترة حكمه من استتباب للأمن والاستقرار.



ونستطيع أن نقف على معالم هذه السياسة من خلال التعليمات التي أصدرها الإمام فيصل بن تركي إلى الأمير أحمد السديري «أن ينظر في المصالح الخاصة والعامة من إصلاح الثغور، ونفي الخبائث والشرور، وحض الناس على الاجتماع للصلوات في المساجد، وتأديب أهل الكسل والاختلاف». ويذكر حافظ وهبة أن شخصية فيصل بن تركي كان لها الفضل في إحياء النظام والقضاء على الفوضى وسياسة الأمن والقانون (8).

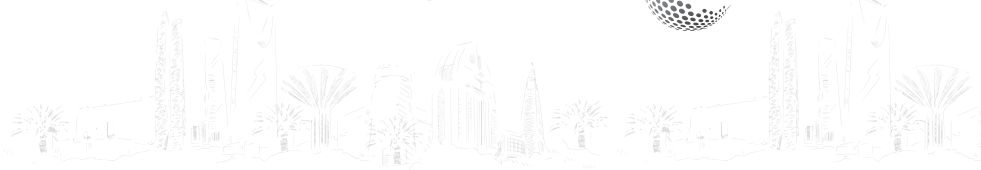
وقد تعهّد الإمام فيصل بن تركي في رسالته إلى المعتمد البريطاني «كمبل» عام 1855، بأن يتعاون مع بريطانيا لكبح جماح القبائل التي تقوم بالسلب في المنطقة، وأشار في رسالته إلى التفاهم بين أجداده وبريطانيا لمدة مائة عام بخصوص سلامة التجار والمسافرين في البحر (9).

وشكّلت زيارة المقيم السياسي في الكويت الكولونيل لويس بيلي للرياض عام 1865 انعطافة مهمة في مسيرة العلاقات السعودية - البريطانية في القرن التاسع عشر. وتبع أهمية هذه الزيارة من كونها «أول مرة يتوغل فيها معتمد بريطاني داخل الجزيرة لإقامة علاقة صداقة مع الحاكم السعودي». وهو ما أكدّه حافظ وهبة بالقول إن الزيارة «كانت تستهدف تحسين العلاقة بين الدولة السعودية الثانية، وبريطانيا» (10).

ومعلوم أن تلك الرحلة، قد جرت في أواخر حياة الإمام فيصل، ونشرت في مجلة الجمعية الملكية البريطانية، فيما بعد، ومن الملاحظ أن لويس بيلي لم يقدم تقريره عنها إلا بعد خمسة شهور من وفاة الإمام فيصل.

وقد جاء تقريره في (170) فقرة، يُفهم منها أنها لم تكن بعثة صداقة، كما ادعى لويس بيلي نفسه، وكما رَوَّج المؤرخون من بعده، بل جاءت في فترة تردت فيها العلاقات السعودية - البريطانية بسبب التدخلات الإنجليزية في سلطنة مسقط، وإمارات الساحل والبحرين (11).

والواقع أن بريطانيا لم تكن تُحبِّذ امتداد النفوذ السعودي إلى مسقط وعمان والبحرين وإمارات ساحل الخليج؛ لذلك نجدها تضع البحرين تحت حمايتها سنة 1861 ضمن إمارات الساحل.



وقد انتهت العلاقات بين فيصل وإنجلترا سنة 1865، «على أن يكبح الأول جماح القبائل التي تقوم بالسلب في منطقة الخليج، وذلك تنفيذًا لما كان قد وعد به أجداده بخصوص سلامة التجار والمسافرين في البحر لمدة مائة عام» (12).

ويمكن القول في تقييم العلاقات السعودية - البريطانية خلال فترة حكم الدولة السعودية الثانية، إن مسار تلك العلاقات خضع- مثلما كان الحال في عهد الدولة السعودية الأولى- لحالة الدولة من القوة والضعف، «إذ إنه ما أن توفى الإمام فيصل بن تركي وتولى الإمارة من بعده ابنه عبد الله، الذي بدأت في عهده الدولة السعودية الثانية الدخول في طَور الضعف، حتى بادرت حكومة الهند بإرسال خطاب إلى الأمير عبد الله تطلب منه الاعتذار عن حادث صور. وخلال ذلك الشهر (يناير 1866)، دمرت بعض المراكب السعودية من قبل أسطول الخليج الفارسي. وفي الشهر التالي (فبراير)، سُويت استحكامات صور بالأرض بعد تدميرها من قبل المدفعية البريطانية. وعلى إثر ذلك أرسل الأمير عبد الله بن فيصل بن تركي مبعوثًا له إلى بوشهر لبحث سبل السلام» (13).





2-العلاقات السعودية - البريطانية في عهد الملك عبد العزيز:

بدايةً، حاولت بريطانيا تجاهل تطورات الأحداث في شبه الجزيرة العربية بعد استرداد الملك عبد العزيز للرياض عام 1902؛ حيث كانت تُعدُّ منطقة نجد منطقة داخلية. وخلال المدة التي قضاها الملك عبد العزيز في الكويت، استطاع بحكمته ودهائه أن يُعرِّف كثيرًا عن علاقة الدول الكبرى آنذاك بالأحداث في شبه الجزيرة العربية، وقد علم بأن لبريطانيا دورًا كبيرًا في الأوضاع السياسية بمنطقة الخليج العربي؛ وذلك لكونها تُعدُّها حلقة وصل مع شبه القارة الهندية، التي كانت تحت الحكم البريطاني، ولكون بريطانيا تُعد المنافس الكبير للدولة العثمانية في تلك المنطقة؛ لذا رأى عبد العزيز أنه من الأفضل الاتصال بالإنجليز ومحاولة الحصول على تأييدهم له (14).

لكننا سنلاحظ دائماً أن رغبة الملك عبد العزيز في إقامة علاقات صداقة وتعاون مع بريطانيا لم تكن على حساب السيادة والمصلحة الوطنية. ولو راجعنا العلاقات السعودية - البريطانية في عهده، ومنذ بداياتها لما وجدنا واقعة واحدة يمكن أن يُصنّف بها الملك عبد العزيز، أو الدولة السعودية أداة في خدمة الإمبراطورية البريطانية، ولا وجدنا موقفاً تطوّع فيه، أو أرغم، على التضحية بمصلحة بلاده في سبيل مصلحة بريطانيا. والحقيقة أنه استطاع أن يوظف الإمبراطورية البريطانية لخدمة أهدافه، وما من دليل واحد يثبت العكس. كما يمكن القول إنه ما من حاكم عربي استفاد من صداقة الإنجليز مثل عبد العزيز، وما من حاكم عربي في دائرة النفوذ البريطاني عجز الإنجليز عن استخدامه لتحقيق هدف واحد من أهدافه يتعارض مع مصالحه الوطنية مثل عبد العزيز (15).

الملك عبد العزيز والسير بيرسي كوكس

وكانت مقابلة عبد العزيز للكابتن شكسبير عام 1911، أول مقابلة من نوعها بمبعوث بريطاني. وأعقب ذلك زيارة أخرى قام بها الكابتن ليشمان، الذي زار عبد العزيز في ديسمبر 1912. ثم تكررت لقاءات شكسبير بعبد العزيز حتى عام 1915 (سنة لقاءات)، وانتهت ذلك العام





السير بيرسي كوكس

بموته عندما شارك في معركة «جرب» بالانضمام إلى جانب عبد العزيز ضد آل رشيد. واثراً توقيع معاهدة دارين (معاهدة القطيف) دعا السير بيرسي كوكس عبد العزيز إلى زيارة البصرة والنزول بها ضيفاً عليه وعلى القائد العام. وقد تمت تلك الزيارة عام 1916، وكانت المرة الأولى التي سافر بها الملك عبد العزيز إلى بلد خارج الجزيرة العربية، واهتبلها فرصة للمرور بالكويت، وتعزية شيخها الجديد جابر بن مبارك بوفاة أبيه. وفي 23 محرم 1335هـ / 1916/11/20، شارك في مؤتمر عقده البريطانيون في الكويت، وقدمت - وفق ما ذكره فيلبي - في المؤتمر أوسمة بريطانية لعبد العزيز ولجابر الصباح (16).

والواقع أن الملك عبد العزيز لم يلفت انتباه بريطانيا إلا بعد طرده الأتراك من الأحساء عام 1913 ووصوله إلى مياه الخليج، فأرسلت إليه وكيلها السياسي في البحرين أواخر ذلك العام؛ للتباحث معه في مصالح الجانبين، وخطر امتداد النفوذ الألماني من العراق إلى الخليج، والرغبة في وضع خطة للتعاون بينهما على أساس متين. وتلا ذلك لقاء آخران في بدايات عام 1914، أحدهما مع الكولونيل هاملتون الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، والآخر مع الكابتن شكسبير القنصل البريطاني في الكويت، الذي أرسله الوكيل السياسي البريطاني في البحرين السير بيرسي كوكس؛ ليحرضه على حرب الدولة العثمانية، إلا أن الملك عبد العزيز كان حريصاً على موقف الحياد (17).

وقد أثار نجاح الملك عبد العزيز في توحيد شبه الجزيرة اهتمام بريطانيا، التي كانت سياستها في



ذلك الوقت - كما يذكر أنتوني ناتج في كتابه العرب (ص107) - «تقوم على أساس مدّ مجال نفوذها حتى الخليج العربي؛ لمواجهة السياسة الألمانية الزاحفة نحو الشرق»، وكان من الطبيعي، والحال هكذا- أن تسعى بريطانيا إلى كسب عبد العزيز إلى صفها في الحرب العظمى، في ظل الصراع الناشب في ذلك الوقت بين عبد العزيز وابن الرشيد، الذي كان يُعدُّ الحليف الأول للدولة العثمانية في المنطقة. ويبدو أن الملك عبد العزيز كان مُلماً بأبعاد السياسة البريطانية في ذلك الوقت بشكل كافٍ، فسعى إلى اتخاذ موقف حيادي في رسالة واضحة للإنجليز إلى أنه غير قابل للاحتواء (18).

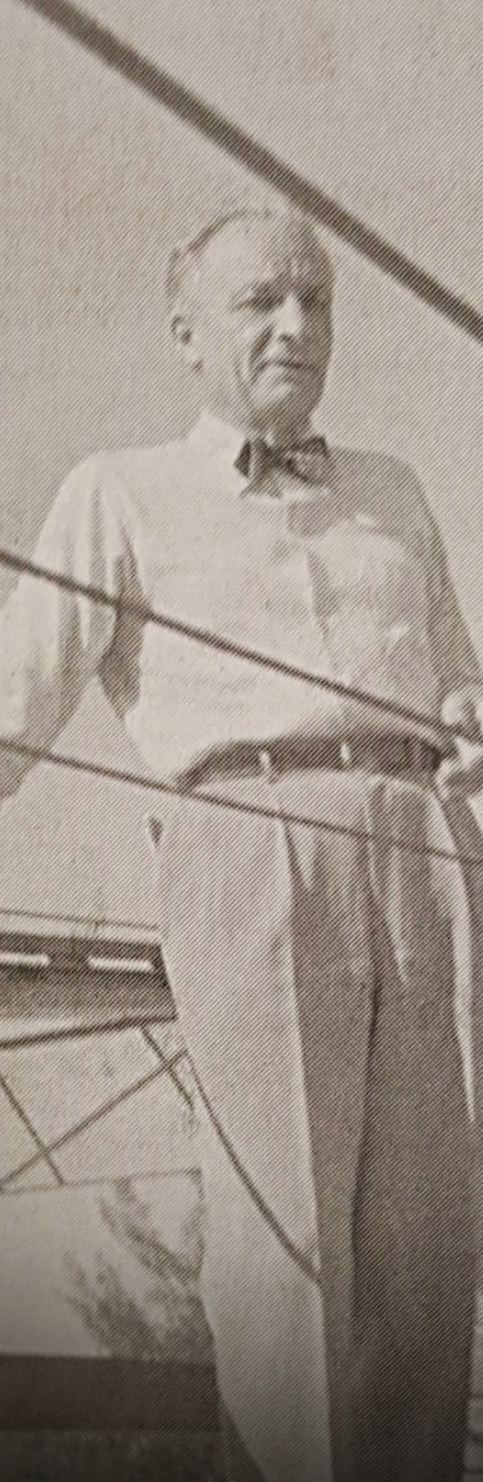
وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى، وأصبحت تركيا العدو الحقيقي، سعت بريطانيا إلى عَقْد معاهدة تحالف مع عبد العزيز؛ للحصول على مساعدته ضد الأتراك (معاهدة دارين أو القطيف)، لكن الأمير الحذر لم يقبل أي تورُّط، وكل ما وافق عليه هو التزام الحياد مقابل اعتراف بريطانيا به حاكماً على نجد والأحساء، مع الدفاع عنه ضد أي هجوم تركي، وتزويده بالبنادق والمال (19).

وعُقِدت هذه المعاهدة بين عبد العزيز وبييرسي كوكس سنة 1334هـ / 1915 على غرار المعاهدات التي كان الإنجليز يعقدونها مع إمارات الخليج.

وكان أول لقاء بين عبد العزيز والقنصل البريطاني في جدة، إثر الحصار الذي فرضه الملك في جدة بعد دخوله مكة، عندما توسط القنصل البريطاني في جدة «بولارد» في موضوع تسليمها. وقد أبرق بولارد إلى حكومته يطلب الإذن له بالتوسط، فوصل الجواب منها صباح الأربعاء 16 ديسمبر، فأسرع القنصل وكتب كتاباً إلى الملك عبد العزيز يطلب منه التفضل بمقابلته في الرغامة في ضحى اليوم التالي، وأرسل الكتاب مع كاتبه الهندي المنشئي إحسان الله. وغادرت سيارة القنصلية جدة تحمل الكاتب الهندي ويرفرف فوقها علم أبيض. والتقت السيارة بموكب عبد العزيز بالقرب من بحرة... وقد وافق عبد العزيز على مقابلة القنصل في اليوم التالي (الخميس) في الرغامة. وكانت تلك أول مقابلة له معاً. وكتب القنصل في تقريره إلى حكومته يبيدي إعجابه بما شاهد في ابن سعود من جاذبية بالخلق وتسامح كريم في ساعة النصر (20).

وتطرَّق محمد المانع في كتابه الذي وضعه بالإنجليزية ثم ترجمه الدكتور العثيمين «توحيد





الجيولوجي الأميركي (كارل تويتشل)

المملكة العربية السعودية»، إلى الحديث عن الثري الأمريكي «صديق العرب» كما كان يلقب نفسه (تشارلز كرين)، وكيف أقنع الملك عبد العزيز، وحظي بموافقة على البحث عن البترول والمعادن في المنطقة الشرقية، وبعث كرين من قبل خبيراً هو «كارل تويتشل».

يقول المانع عن تويتشل وفق ما جاء في مقال الأستاذ مشاري الزايدي في «الشرق الأوسط» في 27 مايو 2019 بعنوان «حكايا الماضي: بريطانيا ونفط السعودية»: «بعد أن قضى في جزيرة العرب نحو ثمانية عشر شهراً، وجد أن التكوينات الجيولوجية في منطقة الظهران تشير بوضوح إلى احتمال وجود الزيت فيها». ويضيف: «أخذ تويتشل تقاريره إلى الملك، وأوضح له ما يحتاج إليه للبحث عن الزيت، وماذا سيحدث لو عثر عليه. وكان، مثل كرين، يتحدث بطريقة خيالية عن المدن والطرق البرية وسكك الحديد والمطارات والمدارس والمستشفيات، وغيرها من مظاهر الدولة الصناعية الحديثة، التي يمكن أن تنشأ من ثروة الزيت. ورغم حماسة تويتشل فقد كان جلالته مرتاباً؛ لأنه كان لا يزال يعتقد في قرارة نفسه بأنه لم يكن هناك إلا صخور لا قيمة لها تحت صحرائه الجرداء، لكنّه وافق على أنه إذا كان هناك زيت في بلاده، فلا بُدّ من العمل لاستخراجه وبيعه. وكان الأمير فيصل، حينذاك، على وشك السفر لزيارة بريطانيا. وبناء على تعليمات الملك ذهب إليه بنسخة من تقرير تويتشل. وخلال زيارته لتلك البلاد سلّم التقرير إلى حكومتها وعرض عليها، كما طلب منه والده، أن يمنحها امتياز الزيت في الأحساء. وبعد ذلك بوقت قصير تسلم الملك برقية من سفارة بريطانيا في جدة تفيد بأن الحكومة البريطانية تشكره على عرضه لكنها ليست راغبة فيه!»



3- موجات الجزر في العلاقات السعودية - البريطانية:

مرت العلاقات السعودية - البريطانية بموجات من المد والجزر منذ بدايتها، ولعبت القضية الفلسطينية دوراً كبيراً ومهماً في التأثير على تلك العلاقات، إلى جانب العديد من العوامل الأخرى.

ويمكن وصف العلاقات السعودية - البريطانية في المجمل - رغم ما واجهته من أزمات اعترتها في كثير من الأحيان خلال مسيرتها الطويلة- بالمتانة، وهو ما أكدته عديد الزيارات بين كبار مسؤولي البلدين، وتوقيع عشرات الاتفاقيات التجارية والاقتصادية والعسكرية. وقد حرصت الدبلوماسية السعودية على الحفاظ على آصرة الصداقة والتعاون مع لندن دائماً، والعمل معاً لحل ما كانت تواجهه تلك العلاقات - مع استثناء الوضع عندما يتعلق الأمر بالسيادة الوطنية والقضية الفلسطينية - من هزات أو أزمات بالحكمة والتفاهم وتجنب التصعيد ما أمكن. ومن أمثلة ذلك، ردُّ سمو الأمير تركي الفيصل على تصريحات قرينة رئيس الوزراء البريطاني شيري بلير، التي أدلت بها أثناء حفل عشاء؛ لجمع الأموال استجابة للمبادرة التي أطلقتها البارونة بولا أودين لتشجيع مشاركة النساء المسلمات في بريطانيا، وانتقادها للمملكة على هامش تلك المناسبة بالقول: «هناك صورة منفرة عن السعودية في الغرب»، وفق ما نُشر في صحيفة «الإنديبندنت» في عددها الصادر في 2003/12/17. وقد جاء ردُّ سموه، وكان حينذاك سفيراً للمملكة في لندن، حاملاً نبرة هادئة تتسم بالحكمة والإقناع، بأنه يتفهم المعنى الذي كانت تقصده السيدة بلير، التي كانت آمنة في تصريحاتها تلك، والتي أرادت أن تؤكد من خلالها حرصها على تصحيح تلك الصورة المنطبعة في الذهنية الغربية. وأكد سموه في رده على تصريحات السيدة بلير، الذي نُشر في الصحيفة نفسها، أهمية العمل على تصحيح تلك الصورة، مُعدداً كثيراً من الحقائق حول التقدم الكبير، الذي تم إحرازه في المجتمع السعودي، وقال إن المملكة لديها الآن مجتمع ينمو سريعاً نحو التطور؛ حيث يتغير دور المرأة في مواكبة هذا التطور، مضيفاً أنه يوجد الآن في المملكة من النساء اللاتي يقدمن المشورة في مجلس الشورى، كما أن عدد الطالبات الجامعيات يفوق عدد الطلاب، كما تمتلك المرأة نحو 40% من الملكية الفردية.

وأضاف سموه أن المرأة السعودية تشكل شريحة قوية في المجتمع في مضمار الأعمال التجارية والاجتماعية، وهي تتطلع الآن نحو تحقيق مزيد من الحقوق، خاصة في المجالين السياسي



والقانوني. وختم سموه بالقول إنه يعد السيدة بلير «من بين أصدقائنا الذين يتوقون إلى رؤية المرأة السعودية والمرأة المسلمة عمومًا يحصلن على كل حقوقهن اللاتي يستحقنهن».

وقد تميزت العلاقات السعودية - البريطانية بعدد من الزيارات المتبادلة بين الطرفين، وهو ما اكتسب أهمية كبرى، لما كان يتم خلالها من توثيق لعلاقات الصداقة والتعاون وتعزيزها، وتوقيع الاتفاقيات والبروتوكولات والمعاهدات في شتى المجالات. ومما يجدر ذكره أن بريطانيا كانت أول دولة يزورها مسؤول سعودي رفيع المستوى (الأمير فيصل بن عبد العزيز)، وذلك عام 1919.

ولم تكن القضية الفلسطينية وأزمة البريمي العامل المؤثر الوحيد في التأثير على العلاقات السعودية - البريطانية، فقد لعبت مؤثرات أخرى على هذا الصعيد، مثل العدوان الثلاثي على مصر وقطاع غزة عام 1956، وقضايا خلافية أخرى ظهرت على السطح في فترات متفاوتة من مسيرة تلك العلاقات، مثل توفير بريطانيا الملاذ للمنشقين السعوديين محمد المسعري وسعد الفقيه، وتوفير الملاذ أيضًا لبعض رموز الإخوان المسلمين.

ولم تتردد المملكة في تعاملها مع هذه القضايا وغيرها، التي تمس مصالحها الأمنية، ومصصلحة الأمة في انتقاد السياسة البريطانية. ووصل الأمر إلى حدّ قَطْع علاقاتها مع بريطانيا بسبب أزمة البريمي، ثم مع فرنسا أيضًا على إثر العدوان الثلاثي على مصر وقطاع غزة عام 1956.

ونظرًا لأن القضية الفلسطينية وأزمة البريمي شكلتا المفصلين الأكثر تأثيرًا وأهمية في العلاقة بين البلدين في عهد الملك عبد العزيز، ولأن جلالته -رحمه الله- في تعامله مع هاتين القضيتين كان بحزم وعزم، كان له أيضًا أثره الكبير في تمرير رسالة دائمة لدى دول الغرب خاصة، بأن السيادة الوطنية السعودية والقضية الفلسطينية ركيزتان مهمتان من ركائز السياسة الخارجية السعودية، وهو ما يدفعنا إلى عرض هاتين المسألتين بشيء من التفصيل:

العلاقات السعودية - البريطانية والقضية الفلسطينية:

بدأ اهتمام الملك عبد العزيز بالقضية الفلسطينية منذ صدور وعد بلفور عام 1917، وعلى الرغم من أن الإنجليز كانوا يحيطون به من كل جانب، فقد كانت كل من الكويت والعراق والبحرين ومصر تحت سيطرتهم، إلا أنه رأى أن تزامُن احتلال الإنجليز لفلسطين مع صدور وعد بلفور وبداية تصاعد الهجمة الصهيونية على فلسطين، وبداية ترديد نغمة «الوطن القومي» لليهود في

فلسطين - يبدو مختلفاً، ويحمل نُذُر خطر كبير على الأمة، وهو ما استشعره جلالته عندما طلب منه الإنجليز الاعتراف بوعده بلفور، فأبدى رفضاً قاطعاً لهذا الطلب، وأيضاً عندما طلب منه الإنجليز مادة خاصة يعترف فيها بمركز بريطانيا في فلسطين، عندما طالب الملك عبد العزيز بإلغاء معاهدة «دارين» الموقعة عام 1915 لتأخذ ثمن إلغائها اعترافاً من الملك عبد العزيز بمركز خاص لها في فلسطين، واستمرت المباحثات نحو عشرين يوماً، وكانت هذه المادة سبباً في توقّف المفاوضات «إلى أن رضخت بريطانيا لمطالب ابن سعود» (21).

وكانت المجابهة الأولى بين الملك عبد العزيز والبريطانيين في قضية فلسطين، يوم عرضوا في اجتماعات وادي العقيق في جمادى الأولى 1435هـ / 1926 مشروع اتفاقية عرفت بعد ذلك باتفاقية «جدة»، وطلبوا وضع مادة للاعتراف بمركز خاص لبريطانيا في فلسطين. وتوقفت المفاوضات من أجل هذه المادة ومواد أخرى إلى أن تنازلت بريطانيا عنها (22).



ثورة البراق

الأقصى، أرسل الملك عبد العزيز خطاباً إلى ملك بريطانيا جورج الخامس في 12/05/1348هـ الموافق 15/10/1929 عبّر فيه عن حزنه العميق وأسفه البالغ لما حدث من اعتداء صهيوني على المصلين في المسجد الأقصى أثناء صلاة الجمعة، وأعرب له كذلك عن الأثر السيئ، الذي تركه هذا الحادث في نفسه، ونفس شعبه، وناشده المحافظة على الدين وحماية المصلين ومعاقبة الأثمين. وردّ عليه ملك بريطانيا في 08/07/1348هـ الموافق 15/10/1929م بأن حكومته مهتمة بهذا الأمر، «وسنعمل على إجراء تحقيق في هذا الشأن» (23).

ونتيجة الممارسات الإنجليزية من إرهاب واعتقال وقتل في صفوف الشعب الفلسطيني إثر رفضه توصية لجنة «بيل» تقسيم فلسطين عام 1937، قرر الإنجليز إعادة دراسة المشروع، واعترفوا أن خطة التقسيم المقترحة ليست في مصلحتهم، «والدليل على ذلك أن العلاقات الإنجليزية مع الملك عبد العزيز تدهورت، فكتب القنصل البريطاني في جدة جي. دبليو. ريندل رسالة إلى ريدر بولارد بتاريخ 19/06/1937 قائلاً: إن تدهور العلاقات الإنجليزية مع ابن سعود والعرب عمومًا هي نتيجة طبيعية لسياساتنا الخاطئة التي اتضحت في دعمنا لليهود» (24).

وقد ألغت بريطانيا مشروع التقسيم لعام 1937 وعدلت عنه بسبب ضغط المعارضة العربية والإسلامية من جهة، وبسبب تدهور الموقف الدولي وقرب اندلاع الحرب العالمية الثانية من جهة أخرى (25).

وتقدّم الملك عبد العزيز بآرائه بشأن فلسطين إلى بولارد الوزير البريطاني المفوض في المملكة لدى زيارته الرياض، التي تركزت في تلك الآونة على رفع الضيم عن شعب فلسطين، الذي كان لا يزال يعاني آثار الثورة الفلسطينية الكبرى من اعتقال وإبعاد ونفي. وحمل القائم بأعمال المفوضية البريطانية في المملكة العربية السعودية «وول» الرد البريطاني في شكل بيان رسمي في 16 نوفمبر 1939، الذي تبدي فيه الحكومة البريطانية اهتمامها بآراء الملك، ومع أنها لا تستطيع أن تُجري أي تعديل مهم في سياستها، ولكنه «احتراماً لآراء جلالته قررت إصدار إعلان يلفت النظر إلى الفرص التي تقدمها سياستها الحالية للأشخاص الذين يرغبون في العودة إلى فلسطين وفي التصالح مع السلطات البريطانية هناك. وأما الشكل النهائي الذي سيتخذه هذا الإعلان فهو قيد الدرس، وسيلج لجلالته قبل أن ينشر» (26).



أزمة واحة البريمي:

البريمي واحة مشهورة بين سلطنة مسقط والساحل، عُدَّت في الماضي أهم معقل للسعوديين في المنطقة (المتصالحة). وتكمن أهميتها الإستراتيجية في تحصيناتها إلى جانب أنها بوابة مسقط. وقد آلت إلى الحكم السعودي منذ عام 1800، ومنذ ذلك التاريخ حتى عام 1896 - باستثناء فترات متقطعة- ظلت تشكل قاعدة لهم في شرق الجزيرة العربية (27).

ظلت الواحة بيد السعوديين حتى سقوط الدرعية عام 1818. وهي مؤلفة من عدة واحات زراعية كواحة عين الظواهر، وهيلاي، وجيمي، ومعترض، ومسعودي، ومريقب، وقطارة، وصعرة، والمويقي، وحماسا. وفيها تسع قرى صغيرة، وتُعد البريمي مفتاح الطريق إلى النفوذ السعودي في الزاوية الجنوبية الشرقية من شبه الجزيرة العربية (28).

ومن الثابت أن البريمي آلت إلى الحكم السعودي في عهد الإمام عبد العزيز بن محمد، ذلك أن الدولة السعودية بدأت تتطلع إلى نشر مبادئ الدعوة السلفية في عمان بعد ضم منطقة الأحساء. وكان ذلك يتطلب امتداد رقعتها في تلك المنطقة، فأمر الإمام عبد العزيز بن محمد بن سعود قائده مطلق المطيري غزو عمان الصير؛ حيث تسكن قبائل بني ياس، إلا أن مطلق لم يُوفَّق في الاستيلاء على المنطقة في هذه الحملة، عندها رأى الإمام السعودي أن يوكل الأمر إلى قائده إبراهيم بن عفيصان، الذي لعب دوراً بارزاً في دخول المنطقة الشرقية. فقاد بن عفيصان حملة عسكرية إلى منطقة الصير ضد بني ياس، حتى أجبرهم على طلب الأمان من إمام الدرعية، ثم لحقت بهم قبائل النعيم، الذين كانوا يسكنون واحات البريمي (29).

وقد دخل إبراهيم بن عفيصان البريمي عام 1210هـ / 1795م، وأقام وجنده فيها وبنى فيها قصرًا كبيرًا ليكون مقر القيادة السعودية في المنطقة (قصر الصبارة)، الذي يقع في الطريق الموصل بين البريمي وحماسا... وقد جاء القائد السعودي سالم بن بلال إلى منطقة البريمي عام 1215هـ / 1800م أميرًا عليها، خلفًا لابن عفيصان، وقد بدأ هذا القائد يوسع نفوذ الدولة السعودية في عمان بين القبائل والبلدان القريبة من البريمي باتجاه الساحل، وعن طريق حملات هذا القائد سيطرت القوات السعودية على كثير من البلدان المجاورة للبريمي، ومن ثم فإن جميع قبائل نعيم والظواهر وبنى ياس أطاعت الدولة السعودية (30).



وقد تولى الإمارة على البريمي بعد سالم بن بلال مطلق بن محمد المطيري، ثم أمير غير معروف الاسم، ثم عبد العزيز بن غردقة، ثم مطلق بن محمد المطيري (31).

ويستفاد مما ذكره الدكتور أبو عليّة حول ما آلت إليه الأوضاع وتطوراتها في البريمي، بعد نهاية الدولة السعودية الأولى، أن قبيلة النعيم استقلت في البريمي، وكانت بريطانيا تشجع فيهم روح الاستقلال. وفي أعقاب الحكم المصري، اتجهت نية خالد بن سعود، ثم عبد الله بن ثيان لإعادة سلطة أجدادهما في عمان والبريمي، لكن بريطانيا رفضت هذا التوجه، وعَدَّتْهُ معادياً لها. ووصل الأمر إلى حد إرسال المقيم العام البريطاني في الخليج روبرتسون رسالة إلى عبد الله بن ثيان، يحذره فيها من مَغَبَّة هذا العمل، ومبيناً له موقف بريطانيا من أطماعه، ويشرح له الأثر السيئ الذي نجم عند نشر تعاليم الوهابية بين رؤساء القراصنة... ومهما يكن من أمر، فإن انشغال عبد الله بن ثيان بثورة ابن عمه الأمير فيصل بن تركي بعد خروجه من السجن قد صرفه عن تحقيق مشروعه الكبير، خاصة أنه تخلى عن الحكم بعد نجاح ثورة فيصل (32).

وظلت مشكلة البريمي عالقة حتى عهد القائد المؤسس، ويذكر الزركلي بهذا الصدد أنه «عندما قام بعض مهندسي شركة الزيت الأميركية بالتنقيب فيها، أقحمت الحكومة البريطانية نفسها باسم بعض محمياتها، فمنعت المنقبين من عملهم هناك - بدعوى أنها من الأراضي غير المتفق على تبعيةها - فوافق الملك عبد العزيز حسماً للنزاع مع الإنجليز على انسحاب المنقبين من تلك الأراضي، لكن عبد العزيز فوجئ بأن عمالاً تابعين لشركة النفط البريطانية يقومون بالحفر والتنقيب في الأراضي نفسها. واحتجت الحكومة السعودية في الرابع من شعبان 1369هـ الموافق 21 مايو 1950، وعُقد مؤتمران لهذا الغرض حضرهما مندوبون سعوديون وبريطانيون، أحدهما في لندن، والآخر في الدمام. وبعد أن استمر الثاني ثمانية أيام (1371هـ - 1952م)، طلب الوفد البريطاني تأجيل اجتماعه شهراً. ووافق الوفد السعودي، وقد اتضح أن ذلك التأجيل كان مباطلة من جانب البريطانيين. وقد أرسل الملك عبد العزيز أميراً «مدنياً» هو تركي ابن عطيشان للنظر في شؤون البريمي، فنزلت من مقره قوة بريطانية مسلحة، سَدَّتْ في وجهه سبل التموين والاتصال بالخارج، وبدأت الطائرات تحوم فوق قرية «حماسا» التي نزل بها ابن عطيشان، وأبرق الملك عبد العزيز إلى سفارته في لندن (29/12/1371هـ - 19/09/1952م) أن تنقل على لسانه رسالة لوم إلى وزير الخارجية البريطانية المستر إيدن، الذي أجاب في 19/01/1372هـ الموافق 09/10/1952م بالاستمرار على صداقة الحكومة البريطانية للملك عبد العزيز، وأن طائرات السلاح الجوي البريطاني قد أوقفت من الطيران، وأنه صادق الرغبة في حل الخلاف بصورة عادلة وودية،



ومستعد لسحب القوات من البريمي في الوقت الذي ينسحب ابن عطيشان منها. وأبى الملك عبد العزيز سحب ابن عطيشان. وتوفي جلالته - رحمه الله - عام 1953 والوضع على حاله، وتطورت هذه القضية بعد وفاته، فكان التحكيم، وانسل منه ممثل الجانب البريطاني، فلم يتم» (33).

وقد قامت القوات البريطانية عام 1375هـ / 1955م باحتلال الواحة لمصلحة حاكم أبو ظبي وحاكم عمان اللذين كانا يلحان بالمطالبة بالبريمي بحجة أن الواحة ملك الآباء والأجداد. وبسبب تجميد الوضع فترة طويلة، وعدم تحقيق أي تقدم يُذكر في المفاوضات المتعددة السابقة، فإن الحدود بين الدول الثلاث لم تسلم من بعض التوترات، التي ما لبثت أن تطورت إلى صدامات مسلحة على الحدود السعودية - العمانية خلال عامي 52 و1954، قطعت على إثرها العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وبريطانيا، ولم تستأنف إلا بعد تسع سنوات تقريباً؛ حيث استؤنفت بعدها الجهود السلمية لتسوية النزاع للمرة الأولى تحت الإشراف الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة. والجدير ذكره هنا أن الصدامات السعودية - البريطانية في البريمي في تلك الفترة لم تكن الأولى من نوعها، فقد شهدت المناطق الحدودية بين نجد والعراق والكويت وشرق الأردن في العشرينيات من القرن العشرين بعض المصادمات؛ بسبب الغارات التي كانت تشنها بعض قوات الإخوان (خاصة المتمردين منهم كفيصل الدويش وابن بجاد)، على تلك المناطق، وهي مصادمات أدت إلى توقيع الاتفاقيات الحدودية بين تلك الأطراف (اتفاقية المحمرة- مؤتمر الكويت- اتفاقيتي جدة وحدا).

ويُعدُّ صدام 1344هـ/1924م الأخطر من نوعه، ففي صيف عام 1344هـ / 1924م قام الإنجليز بشن غارات جوية قاسية على الإخوان من قوات عبد العزيز، على إثر مهاجمتهم لقرية طلمب خلال الفترة من النزاع بين الجانبين السعودي والهاشمي، وقد انتقد بعض الكتاب البريطانيين هذا التصرف من جانب بريطانيا، ووصفوا الغارة البريطانية بأنها كانت أكبر مما ينبغي. وإثر ذلك، أرسل الملك عبد العزيز احتجاجاً إلى بريطانيا على ما فعلته قواتها بالإخوان. وردت عليه بريطانيا ببرقية أرسلتها عن طريق قنصلها في بوشهر تبرر فيها الغارة بالقول إنها ملزمة بصد أي هجوم على منطقة تقع تحت مسؤوليتها (34).



وقد تم إغلاق ملف «البريمي» عام 1974 عندما قام الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بزيارة المملكة، والتقى في جدة بالملك فيصل، ووقع العاهلان على اتفاقية الحدود بعد وضعها في صيغتها النهائية. وأبدى الفيصل ارتياحه نتيجة المباحثات التي أجراها سمو الأمير - آنذاك- فهد بن عبد العزيز في أبو ظبي مع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في 09/07/1374م، التي أنهت بتوقيعها النقاط الأساسية للحدود بين البلدين (35).

وتضمن الاتفاق تنازل المملكة عن واحات البريمي الست لدولة الإمارات مقابل تنازل الأخيرة عن مثلث أرض غرب «أبو ظبي»، وجنوب شرق قطر المعروف باسم «سبخة مطي». كما تضمن الاتفاق إنشاء ممر بري للمملكة يصل خور العديد على الساحل الغربي لدولة الإمارات؛ أي أن المملكة حصلت مقابل تنازلها عن واحة البريمي على سبخة مطي الغنية بالبتروول وخور العديد (36).

وقد تأزمت العلاقات السعودية البريطانية خلال الفترة بين -1928 1930؛ بسبب بعض الفئات المتمردة من الإخوان، الذين كانوا يقومون بعمليات ذات طابع عسكري على الحدود مع العراق والكويت. واستطاع الملك عبد العزيز معالجة ذلك التوتر بعد قضائه على مشكلة تمرّد هذه الفئات خلال (معركتي السبلة والدبدبة القريبة من حفر الباطن) (37).



4- الملك عبد العزيز وعلاقته بفيلبي:



**هاري سانت جون
بريدجر فيلبي**

الشيء الوحيد الذي يُسجّل على فيلبي عَرْضُهُ على الملك عبد العزيز الموافقة عام 1940 على إعطاء فلسطين لليهود مقابل 20 مليون جنيه استرليني، وذلك استناداً إلى ما سبق أن عرضه فيلبي على الدكتور حاييم وايزمان بهذا الشأن، وحصوله على موافقة منه لتقديم هذا العرض للملك. ومعروف كيف كان رَدُّ الملك عبد العزيز وما لقيه من الطرد والزجر والتعنيف كما يذكر الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار. ويبدو أن فيلبي اعتقد أن الحاجة - في ذلك الوقت- سوف تلجئ الملك عبد العزيز إلى قبول هذا العرض، ولكنه فوجئ بثورة الملك العارمة بمجرد مُفاتحته فيه.

والثابت أن الملك عبد العزيز، ورغم علاقة الصداقة التي كانت تربطه بفيلبي، إلا أنه كان يُبدي نوعاً من الحذر تجاهه. وذكر الزركلي أنه لاحظ أكثر من مرة أن الملك يكون مسترسلاً في الكلام، ويلمح من بعيد غُترة فيلبي داخلاً، فلا يلبث أن يُحوّل موضوع الحديث بلباقة من دون تردد أو صمت، إلى موضوع آخر مما يجوز أن يستمع إليه فيلبي (38).

ويذكر أن الرئيس روزفلت كان قد أوفد في يوليو 1943 مبعوثاً شخصياً له يدعى الكولونيل هاري هوبكنز لمقابلة جلالة الملك عبد العزيز ومباحثته باسم الرئيس الأميركي في القضية الفلسطينية ومعرفة آرائه حولها بالتفصيل، واستمزاجه حول إمكان استقبال جلالاته لحاييم وايزمان أحد قادة الحركة الصهيونية. ورد جلالاته بالقول: «أحب أن



يعلم فخامة الرئيس بأننا نقابل كل من يأتي إلينا من جميع الأديان، بكل ترحيب مع القيام بالواجب لهم، حسبما تقتضيه مهامهم من الإكرام، أما اليهود بصفة خاصة فلا يخفى على الرئيس ما بيننا وبينهم من عداوة سابقة ولاحققة، وهي معلومة ومذكورة في كتبنا التي بين يدينا ومتأصلة من أول الزمان... أما الشخص الذي هو حاييم وايزمان، فهذا الشخص بيني وبينه عداوة خاصة، وذلك لما قام به نحو شخصي من جرأة مجرمة بتوجيهه إلي دون جميع العرب والمسلمين تكليفاً دنيئاً خائناً لديني وبلادي، الأمر الذي يزيد البغض له ولمن ينتسب إليه...» (39).

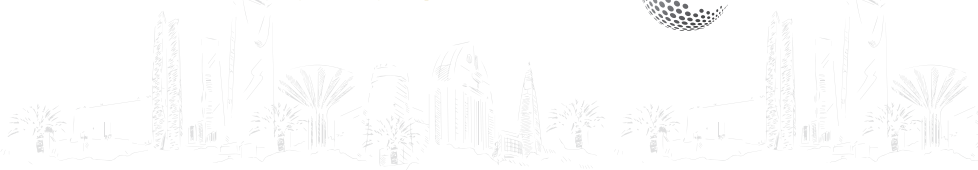
وأورد الزركلي نص برقية وردت من الرياض في 23/07/1937 برقم 1140/23/75 هذا نصها:
«نخشى أن يحسب بعض الناس أن كلام فيليبي وخطبه ومقالاته تعبر عن رأينا في قضية فلسطين. وحيث إننا لم نكلفه بيان أي رأي أو اقتراح باسمنا، فإننا نرغب في أن توعزوا إلى بعض الصحف لتتشر أن فيليبي صديق شخصي، وعلاقته بنا علاقة شخصية، ولمعاملات تجارية وما شاكلها. أما أراؤه السياسية فهي له، ولا تعبر عن فكرنا مطلقاً».

ويُعد الملك عبد العزيز أول من عارض فكرة تقسيم فلسطين، واستكرها، وتصدى لها، وبين مخاطرها. وقد حاول بكل السبل أن يحارب قرار التقسيم. من ذلك ما نُقل عن الشيخ يوسف ياسين - مبعوث الملك - قوله للمبعوث الألماني في بغداد في 1937/11/05، أن الملك يتوقع من ألمانيا أن تقوم بخطوات للحيلولة دون قيام دولة يهودية في فلسطين (40).



الملك عبدالعزيز مع ونستون تشرشل

وفي رسالة وجهها الملك عبد العزيز إلى رئيس الوزراء البريطاني «ونستون تشرشل» في 26 ربيع الأول 1364هـ / 1945/03/10 إثر لقائه به في الفيوم، ذكر جلالاته وجهة نظر المملكة إزاء القضية الفلسطينية، وكرر ما سبق أن تضمنته رسالته إلى الرئيس روزفلت بهذا الصدد. ويذكر اللورد كيلرن - سفير بريطانيا لدى مصر في ذلك الوقت، في مذكراته التي كانت تنشرها مجلة «آخر ساعة»، أن الملك عبد العزيز خاطبه قائلاً: «لا شيء يستطيع أن يمزق الصداقة البريطانية - العربية إلا إذا أوقعت أعمال اضطهاد أو شيء يهدد الإسلام أو مستقبل العرب». وقال إنه من



أجل الإسلام قد يحارب بريطانيا نفسها. ثم انتقل إلى الحديث عن فلسطين واليهود الذين قال عنهم إنهم أخطر الآن على الإسلام وعلى الصداقة العربية- الإنجليزية» (41).

ووصلت المواجهة في كثير من الأحيان إلى مستوى التحدي، فعلى سبيل المثال فإن غالبية المستشارين العرب- منهم المصري ومنهم السوري، واللبناني، والفلسطيني، والعراقي، والليبي- الذين عملوا في خدمة الملك عبد العزيز كانوا مطلوبين من قبل بريطانيا وفرنسا، اللتين كانتا تحتلان بلادهم. وقد أقاموا في حامي الملك عبد العزيز الذي رفض تسليمهم رغم الضغوط والتهديدات.

ومن الأمثلة على ذلك قصة لجوء رشيد عالي الكيلاني إلى المملكة نهاية الحرب العالمية الثانية، وإصرار الإنجليز الذين خرجوا من الحرب منتصرين على ألمانيا على تسليمه إليهم بدون قيد أو شرط، فكانت إجابته للإنجليز: والله، ثم والله، ثم والله، أن رشيد عالي سيظل عندي آمناً مطمئناً ما بقيت وما بقي أحد من آل سعود حياً، والله، ثم والله، ثم والله لو جاء الإنجليز بأساطيلهم إلى جدة وصفوا بوارجهم من لندن إلى جدة فلن يأخذوه ما دمت حياً» (42).

وحدث الشيء نفسه عندما لجأ بطل معركة القسطل الشهيد عبد القادر الحسيني إلى حامي الملك عبد العزيز عام 1943.

وخلال أحداث البراق عام 1929 وقتل اليهود الصهاينة لبعض المصلين في المسجد الأقصى المبارك، احتج الملك عبد العزيز لدى ملك بريطانيا جورج الخامس، وأرسل له خطاباً في 15/10/1929 أعرب فيه عن احتجاجه والأثر السيئ الذي تركه هذا الحادث في نفسه ونفس شعبه، وشكّلت الحكومة البريطانية على إثر ذلك الاحتجاج لجنة تحقيق (لجنة شو)، خلصت نتائجها إلى أن للعرب وحدهم ملكية حائط البراق، وهو ما عادت وأكدته اليونسكو في قراراتها الثلاثة الصادرة عام 2016.

5- العلاقات السعودية - البريطانية بعد الملك عبد العزيز:

بدأت العلاقات السعودية - البريطانية منذ ستينيات القرن الماضي في التحسن والتطور على أسس من التفاهم والتعاون الوثيق والاحترام المتبادل بين البلدين. وظلت المملكة تؤمن دوماً بأن اللقاءات والزيارات المتبادلة بين القيادات السعودية وقيادات الدول، التي لها مكانة بارزة على خريطة السياسة الدولية، تشكل إحدى الوسائل الفعالة لإرساء أجواء



التفاهم، وتوفير عوامل الأمن والاستقرار، وأجواء التعاون المستمر بينها وبين تلك الدول، بما ينعكس إيجاباً على مصالح المملكة وتلك الدول على الصعيدين الرسمي والشعبي.



الملك فيصل بن عبدالعزيز رحمه الله مع الملكة إليزابيث الثانية ملكة بريطانيا

وانطوت زيارة الفيصل - رحمه الله- إلى لندن في 18 أبريل 1967 بدعوة رسمية من الملكة إليزابيث الثانية - ملكة المملكة المتحدة - على أهمية خاصة؛ نظراً إلى أنها تمت في وقت حرج؛ حيث كانت كل المؤشرات تُنذر باقتراب اندلاع حرب جديدة بين العرب وإسرائيل. وأجرى الفيصل مباحثات مهمة مع رئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون، تمحورت حول الصراع العربي - الإسرائيلي، وشكّلت تلك الزيارة محطة مهمة في جولته الأوروبية في تلك الفترة. وقد أخطر الفيصل - أثناء وجوده في أوروبا- الدول العربية بواسطة ممثليها الدبلوماسيين في لندن وبروكسل، أن إسرائيل تتوي القيام بهجوم على البلدان العربية المجاورة لها (43).

وزار كل قياديي المملكة ملوكاً وأولياء عهد ومسؤولين كباراً بريطانيًا بدعوات رسمية، وزار غالبية رؤساء وزراء بريطانيا وكبار مسؤوليها، بما في ذلك ولي عهدا الأمير تشارلز - في المقابل- الملكة؛ حيث تم على هامش تلك الزيارات توقيع عشرات الاتفاقيات والمعاهدات في شتى المجالات، التي ظلّت تعكس متانة العلاقات الوثيقة بين البلدين، وبقيت بريطانيا المورد الأكبر للأسلحة للمملكة بعد الولايات المتحدة.

يذكر أن الملكة أبرمت عام 1985 اتفاقية مع بريطانيا لشراء طائرات «تورنادو» ضمن ما عُرف



حينذاك باسم (يماما (1)، أو اتفاقية القرن).

وفي العام التالي، توصل الطرفان إلى مذكرة تفاهم تنصُّ على تزويد المملكة بتجهيزات قواعد جوية كاملة مع برامج تدريب الطيارين والمهندسين الفنيين العاملين فيها. وتم تسلم الدفعة الأولى من طائرات تورنادو المقاتلة الاعتراضية للقوات الجوية الملكية السعودية عام 1989. (استخدمتها المملكة عام 1991 في حرب تحرير الكويت مع طائرات الفانتوم الأميركية). واستؤنف التعاون العسكري بين البلدين عام 1990 ضمن ما عرف بمشروع (اليمامة-2). وبلغ التعاون العسكري السعودي - البريطاني ذروته أثناء حرب تحرير الكويت في شتاء عام 1411هـ / 1991م، عندما اشتركت بريطانيا في تلك الحرب كأكبر ثاني قوة في قوات التحالف الدولي بعد الولايات المتحدة الأميركية.

أما في المجال الثقافي، فَيُعَدُّ معرض «المملكة بين الأمس واليوم»، الذي أقيم في لندن في صالة الأولمبياد وافتتحه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز عام 1986 عندما كان أميراً على منطقة الرياض أحد مظاهر العلاقات الثقافية بين البلدين التي ازدهرت في تلك الفترة.

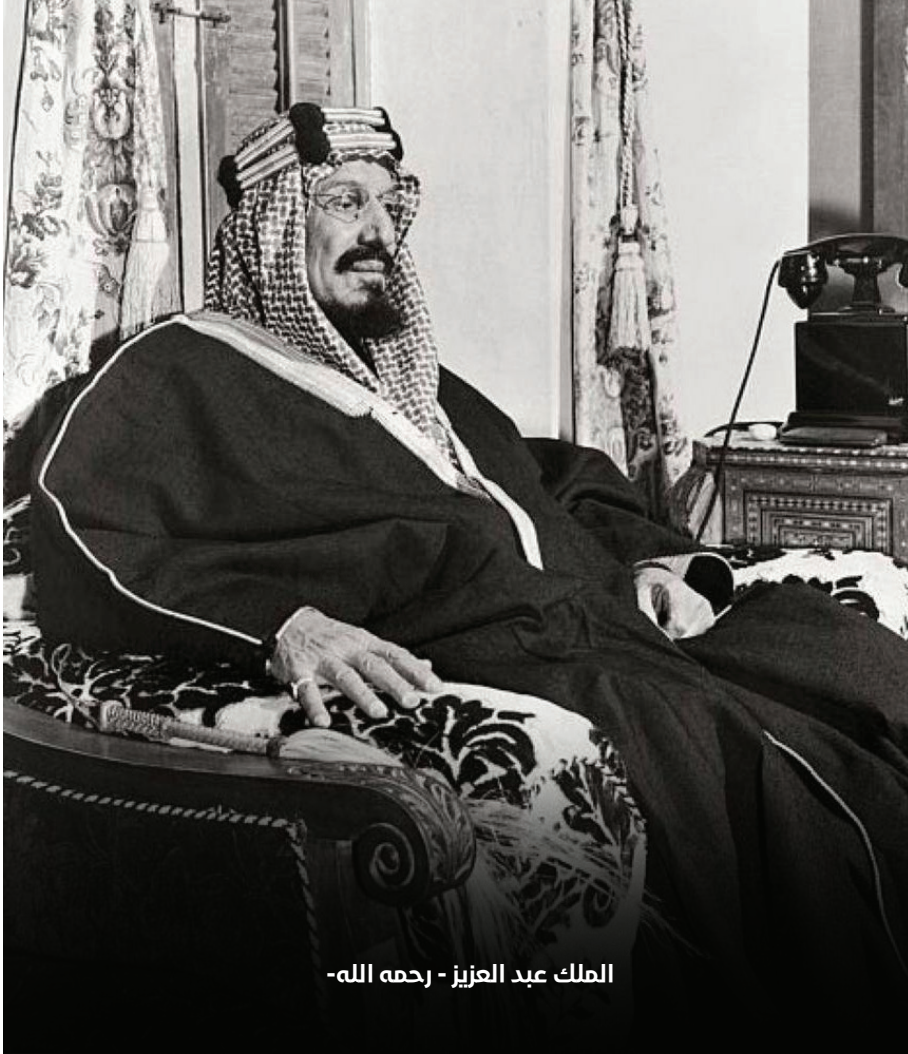
ويقدم المجلس البريطاني في كل من الرياض وجدة خدمات ثقافية في مجال تعلم اللغة الإنجليزية. كما يزور بريطانيا كل عام آلاف السياح السعوديين. كما لا بد من الإشارة إلى آلاف الطالبات والطلبة السعوديين الذين يبتعثون إلى بريطانيا كل عام، والذين ازدادت أعدادهم بشكل ملحوظ في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - رحمه الله..

وهناك آلاف المواطنين البريطانيين الذين يعملون في المملكة، ويُعد ذلك كله مؤشراً واضحاً على متانة العلاقات بين البلدين.

وعلى الصعيد التجاري، تشكل السعودية الشريك التجاري الأهم لبريطانيا في الشرق الأوسط. وكانت بريطانيا من جملة البلدان الصناعية، التي وفَّرت للمملكة عدداً كبيراً من العمال الأجانب المهرة؛ لمساعدتها على تنفيذ خططها التنموية. وظفر كثير من الشركات البريطانية بتعاقدات كبيرة في المملكة مع اتساع القاعدة الصناعية والتجارية في البلاد. «وكان من نتيجة ذلك أن نعمت بريطانيا بميزان تجاري شديد الرجحان في تعاملها مع المملكة» (44).



وتلعب مؤسسات وهيئات سعودية - بريطانية مشتركة دورًا مهمًا في مجال الشراكة الإستراتيجية بين البلدين، مثل مجلس الأعمال السعودي - البريطاني، والمجلس الثنائي البريطاني في المملكة العربية السعودية، المجلس السعودي - البريطاني .



الملك عبد العزيز - رحمه الله-



وشهدت العلاقات السعودية - البريطانية في فترة ما بعد حكم القائد المؤسس الملك عبد العزيز - رحمه الله - كثيراً من الأزمات التي تفاوتت في حدتها، لكنها لم تصل إلى حد القطيعة كما كان الحال في أزمة واحة البريمي والعدوان الثلاثي - من أبرزها:

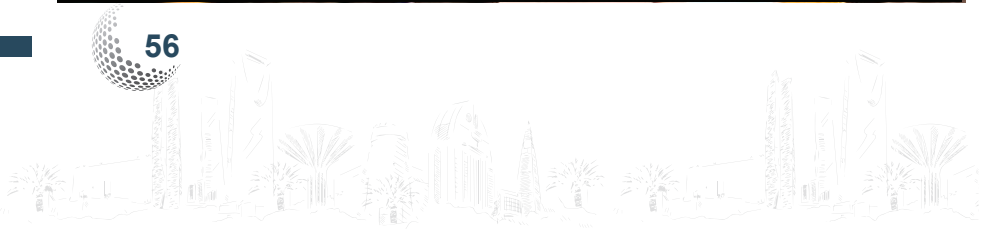
1- تازمت العلاقات بشكل كبير عام 1973 عقب حرب أكتوبر (العربية - الإسرائيلية) «عندما تزعمت السعودية حظرًا على تصدير النفط إلى الغرب».

2- أدى عرض محطة بي. بي. سي فيلمًا مسيئًا للسعودية في الثمانينات، إلى سحب الرياض سفيرها من لندن احتجاجًا.

3- يُذكر أن سمو وزير الداخلية الأسبق الأمير نايف بن عبد العزيز - رحمه الله - كان قد صرح لصحيفة «الشرق الأوسط» في عددها الصادر في 1996/04/25، بأن السعودية تجد احتياجاتها في أي مكان في العالم، وأن الصديق لا يسيء لصديقه، في إشارة إلى إيواء لندن لبعض المنشقين السعوديين كمحمد المسعري وسعد الفقيه. وجاء ردُّ لندن سريعًا بالتأكيد على حرصها الكامل على تطوير العلاقات مع السعودية، وكررت معارضتها لنشاط المنشقين السعوديين.



الأمير نايف بن عبد العزيز



والمنشقين من أنصار التطرف، مع ضرورة إعادة بريطانيا النظر في سياستها تلك. وكان سفير خادم الحرمين الشريفين في لندن سمو الأمير تركي الفيصل قد ذكر في مقابلة أجرتها معه صحيفة التايمز البريطانية في 2005/08/09 في إشارة إلى التفجيرات الإرهابية التي شهدتها لندن في 2005/07/07، أن بريطانيا تجاهلت تحذيرات بلاده فيما يتعلق بالمتطرفين، وأنه عبثاً حذّر السلطات البريطانية من التهديد، الذي يمثلته معارضون سعوديون مقيمون في بريطانيا. كما أشار سموه في المقابلة إلى أن سمو الأمير عبد الله بن عبد العزيز- عندما كان ولياً للعهد- أكد أن العلاقات بين البلدين «ستتضرر إذا لم تقم السلطات البريطانية بأي خطوة للتعامل مع هذا الخطر».

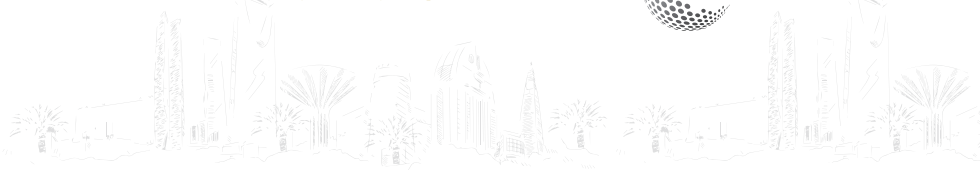
5- تسببت قصيدة للدكتور غازي عبد الرحمن القصيبي - رحمه الله- الذي شغل منصب سفير السعودية في بريطانيا من عام 1992 إلى 2002 في إغضاب الحكومة البريطانية؛ حيث أشاد في تلك القصيدة بالشهيدة الفلسطينية آيات الأخرس، التي فجّرت نفسها في سوق بالقدس، ما أدى إلى مقتل اثنين من الإسرائيليين.

6-أصداء نجاح التجربة السعودية في مكافحة الإرهاب في الأوساط السياسية والإعلامية البريطانية:

لفت نجاح الإستراتيجية السعودية في مكافحة الإرهاب نظر الخبراء السياسيين والأمنيين البريطانيين؛ حيث ذكر ستيفن نورد الخبير البريطاني في قضايا الإرهاب ورئيس منظمة التعبئة ضد العنف البريطانية، أن المملكة أفضل من قدر خطورة تنظيم «القاعدة» على الاستقرار في الشرق الأوسط والعالم منذ إسقاط الجنسية عن أسامة بن لادن، مؤكداً أن المملكة أخذت دوراً متقدماً على جميع دول العالم في محاربة الإرهاب والتصدي له (45).

ونقلت صحيفة الديلي تلغراف البريطانية عن وزير الخارجية البريطاني الأسبق جاك سترو خلال زيارته للرياض أواسط أبريل 2006 قوله: «إن السعوديين يبذلون الكثير للتعامل مع الإرهاب» (46).

ونقل الدكتور سعود بن صالح المصبيح عن آدمز سردار الخبير البريطاني المتخصص في شؤون التطرف الديني في جامعة دبلن، تعقيباً على العمليات الإرهابية التي جرت في المملكة



العربية السعودية قوله: إن الغرب أخذ محاربة الإرهاب الدولي إلى مسالك بعيدة عن مجراه، بل يقوم باحتضان حلقات مهمة من خلايا الإرهاب، التي لها صلة وثيقة بأنشطة إرهابية في الشرق الأوسط، وإن الرياض تخوض الآن معركة ضارية ضد الإرهاب نيابة عن العالم كله، وإن كثيراً من سياسة الغرب ونُخبه بدأت تعي هذه الحقيقة» (47).

وكانت صحيفة: «الديلي تلجراف» قد أشادت في عددها الصادر في 2006/04/25 بالتجربة السعودية في مكافحة الإرهاب بالقول إن السعوديين يعالجون قضية الإرهاب بفن الإقناع (الناعم). «وأوضحت الصحيفة في التقرير الذي أعده مراسلها في الرياض أنطون لاجارديا، أن رؤساء أجهزة أمنية بريطانية بصدد التوجه إلى الرياض؛ للاطلاع على تلك التجربة عن كثب. وتحديث الصحيفة عن مزايا البرنامج السعودي لمكافحة الإرهاب، الذي تعكسه تلك التجربة بأنه يركز في أحد جوانبه على الاستعانة برجال الدين لإقناع المتطرفين بالعودة إلى جادة الصواب، وهو ما أدى إلى تحويل 400 من مجمل 700 معتقل من التطرف إلى الاعتدال، ومن ثم إطلاق صراحهم.. وذكر التقرير أن المملكة تعد من الدول القليلة في العالم التي حققت نجاحاً ملحوظاً في مجال مكافحة الإرهاب من خلال هذا الأسلوب، وذلك منذ بدء المواجهة مع الإرهابيين، التي بدأت باستهداف مجمع سكني في الرياض يقطنه غربيون قبل نحو ثلاث سنوات، وهو أمر لم يُعدَّ يحدث الآن» (48).

ووصفت «الصنڊاي تايمز» في عددها الصادر في 2008 / 07/06 «مركز التأهيل والرعاية» الواقع على مشارف الرياض، الذي افتتح لإعادة تأهيل الشباب المغرر بهم بأنه يبدو «كمدرسة داخلية نموذجية»، أو «منتجع» أكثر منه معتقلاً، معتبرة ذلك دليلاً على طموحات الملك عبد الله بن عبد العزيز الكبيرة في مجال الترويج للإصلاح الاجتماعي. وقالت الصحيفة إن المركز الذي يضم ستة أقسام: أربعة مخصصة للسعوديين؛ اثنين للذين حاربوا أو حاولوا الحرب في العراق، واثنين للعائدين من جوانتانامو؛ حيث يسمح للنزلاء بممارسة السباحة وتتنس الطاولة والبلاي ستيشن. وفي المساء، يلعب النزلاء والحراس كرة القدم. كما يتلقى النزلاء دروساً تدور حول تعاليم الإسلام وشرعية الجهاد، ويقوم فريق من الإخصائيين بتعليمهم كيفية التحكم في مشاعرهم، ويسمح لهم بزيارة ذويهم في الأعياد والمناسبات» (49).

ذكرت الممثلة البريطانية الشهيرة السابقة فانيسيا ريجريف وسكرتيرة حزب السلام والتقدم البريطاني في اتصال أجرته معها صحيفة «المدينة» يوم السبت 2006/05/13، على إثر مطالبة



منظمات وهيئات بريطانية بإعادة التحقيق في وقائع تفجيرات مترو الأنفاق في لندن في 2005/07/07، وبعد أن ذكر وليام بيدن سكرتير جماعة السلام الأخضر بأن كثيراً من الوقائع تشير إلى ضعف جاهزية السلطات الأمنية البريطانية في مواجهة التفجيرات الإرهابية - قالت فانيسيا ريجريف إن مكافحة الإرهاب ينبغي ألا تقتصر بالتضييق على الحريات، وأن حكومة توني بلير تتخبط في تقديم سياسة مقنعة للرأي العام البريطاني بصدد حماية السكان من مخاطر التطرف والإرهاب، وأنه ينبغي لحكومة بلير أن تعكف على دراسة تجارب الدول الأخرى في التصدي للإرهاب والإفادة من هذه التجارب، لاسيما تلك الدول التي تعرف ثقافة وأمزجة وبرامج الجماعات الدينية المسلحة مثل المملكة العربية السعودية» (50).

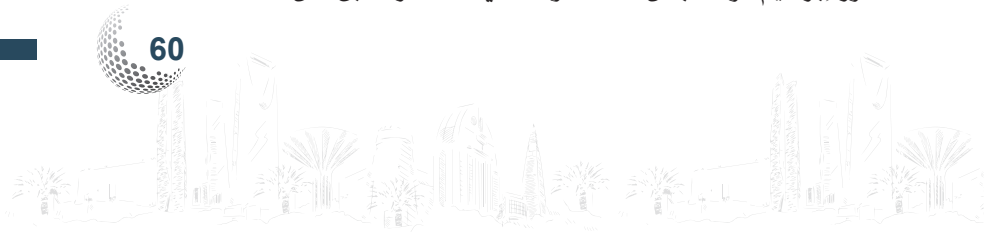


خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود



هوامش الفصل الثاني

- 1- نجدة فتحي صفوة، علاقات الرياض ولندن في الوثائق السرية البريطانية، «الشرق الأوسط»، 1995/09/23 .
- 2- محمد جلال كشك، السعوديون والحل الإسلامي، ص319-320 .
- 3- د. منير العجلاني، تاريخ البلاد العربية، ج (3)، ص 30 .
- 4- العجلاني، مصدر سابق، ج (2) .
- 5- Tuson& Burdett, Records of Saudi Arabia, Vol.(1), P.6755 .
- 6- عبد الله محمد بن خميس، الدرعية العاصمة الأولى، ص 197 .
- 7- الدكتور عبد الفتاح أبو علي، محاضرات في تاريخ الدولة السعودية الأولى، ص 128 .
- 8- أبو علي، مصدر سابق، ص 179-180 .
- 9- نفسه، ص 186 .
- 10- رحلة ببلي إلى الرياض عام 1281هـ (1865م)، ترجمة وتعليق الدكتور أحمد إبيش، عبد الرحمن بن سليمان الرويشد، «الجزيرة»، 2010/05/31 .
- 11- المصدر السابق .
- 12- الدكتور مديحة أحمد درويش، تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الأول من القرن العشرين، ص 68.
- 13- Tuson&Burdett, Ibid, P.642
- 14- الدكتور تركي بن محمد بن سعود الكبير، علاقة بريطانيا بالملك عبد العزيز آل سعود، - رحمه الله - 1902-1925، مجلة الدارة، العدد الرابع، السنة الحادية عشرة، رجب 1406هـ/ مارس 1986م.
- 15- محمد جلال كشك، مصدر سابق، ص 213.
- 16- خير الدين الزركلي، الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز، ص 75 - 16 .
- 17- أحمد عامر، الملك عبد العزيز وصنع القرار في السياسة الخارجية السعودية، دراسة في التنظيم الدبلوماسي، (1901-1953)، ص 4 (من بحوث مؤتمر الملك عبد العزيز).
- 18- عبد الرحمن بن عبد العزيز العثمان، عبقرية التجربة السعودية، ص 325-326 .
- 19- المصدر السابق، ص 326 .
- 20- الدكتور علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج (6)، ص 225-227 .
- 21- الدكتور إسماعيل أحمد ياغي، الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود وقضية فلسطين، 1364-1367هـ / 1948-1936م، بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام، الرياض 07 - 11شوال 1419هـ - 24-28/01/1999 .
- 22- الوجيز، مصدر سابق، ص 251.
- 23- الدكتور إبراهيم فؤاد عباس، المملكة وفلسطين، مصدر سابق، ص 170 .



- 24- المصدر السابق، ص171 .
- 25- أ. د. عبد الفتاح أبو عليّة، الدين والسياسة في موقف الملك فيصل تجاه قضية فلسطين - المبادرة والحل، المملكة العربية السعودية وفلسطين، الجزء الثاني، ص85، بحوث ودراسات دارة الملك عبد العزيز، 1417هـ/ 2006م.
- 26- الدكتور خيرية محمد قاسمية، فلسطين محور اهتمام السياسة الخارجية السعودية، المملكة العربية السعودية وفلسطين، مصدر سابق، ج (3)، ص33-34.
- 27- العثمان، مصدر سابق، ص178-179.
- 28- الدكتور أبو عليّة، تاريخ الدولة السعودية الثانية، ص97.
- 29- المصدر السابق، ص92.
- 30- المصدر السابق.
- 31- نفس المصدر، ص100-101.
- 32- نفسه، انظر ص98 وما بعدها.
- 33- العثمان، مصدر سابق، ص329-330.
- 34- الدكتور علي الورد، مصدر سابق، انظر ص225 وما بعدها.
- 35- العثمان، مصدر سابق، ص179.
- 36- المصدر السابق، ص179-180.
- 37- نفسه، ص328.
- 38- «المدينة»، 2004/02/19.
- 39- محيي الدين القباسي، المصحف والسيوف، ط (4)، ص163-164.
- 40- الدكتور إبراهيم فؤاد عباس، المملكة وفلسطين، مصدر سابق، ص60.
- 41- أحمد عبد الغفور عطار، ابن سعود وقضية فلسطين، التاريخ- المؤامرة- القضية، ص251.
- 42- العثمان، مصدر سابق، ص341 .
- 43- الدكتور صلاح الدين المنجد، فيصل بن عبد العزيز من خلال أقواله وأعماله، ص62 .
- 44- الدكتور فؤاد عبد السلام الفارسي، الأصالة والمعاصرة - المعادلة السعودية، ص417.
- 45- الدكتور إبراهيم فؤاد عباس، الإرهاب-الظاهرة- المواجهة- المعالجة، ص297.
- 46- المصدر السابق، نفس الصفحة
- 47- المصدر السابق، ص298.
- 48- نفسه.
- 49- نفسه، ص-299.
- 50- نفس المصدر، ص300.



”

الولايات المتحدة شريك
استراتيجي... والرياض
ليس لديها سوى خلافات
قليلة مع إدارة الرئيس
الأميركي جو بايدن، وتعمل
على حلها... والسعودية لن
تقبل أي تدخل في
شؤونها الداخلية.”

“

سمو ولي العهد

الأمير محمد بن سلمان







الفصل الثالث

العلاقات السعودية – الأميركية



توطئة

1- 1945: التدشين العملي
للعلاقات السعودية - الأميركية

2- أثر القضية الفلسطينية على
العلاقات السعودية - الأميركية

3- الملك فيصل وكيسنجر

4- أثر هجمات 11 سبتمبر
الإرهابية على العلاقات
السعودية - الأميركية

5- قانون «جاستا»

6- العلاقات السعودية - الأميركية
بعد هجمات 11 سبتمبر



الملك عبدالعزيز والرئيس فرانكلين روزفلت يتبادلان الحديث في 15 فبراير 1945



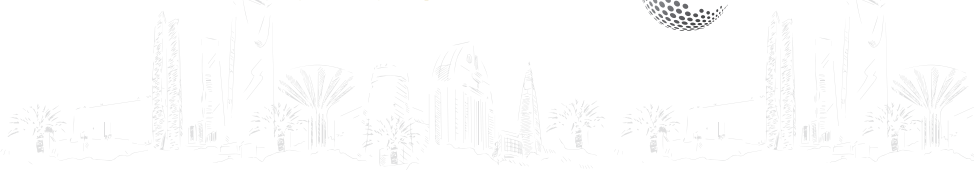
تَمَيَّز النفوذ الأميركي في منطقة الخليج العربي منذ بداية القرن العشرين حتى الحرب العالمية الثانية بالدفاع عن المصالح التجارية الأميركية ومصالح الرعايا الأميركيين، مع الابتعاد عن كل تدخّل سياسي في منطقة الخليج، التي كانت تُعدُّ ساحة نفوذ بريطاني (1).

وهناك مَنْ يرى أن العلاقات السعودية - الأميركية بدأت على أساس «اتفاقية مؤقتة» عُقدت في لندن في العاشر من رجب 1352هـ الموافق السابع من نوفمبر 1933 بين الوزير المفوض السعودي في العاصمة البريطانية لندن «الشيخ حافظ وهبة» والسفير الأميركي فيها «روبرت روث بيرجهام». وسبق ذلك توقيع الاتفاقية بين «ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا»، والملك عبد العزيز الخاصة بالتقريب عن النفط بالمنطقة الشرقية في 27/05/1933 من أربعة وثلاثين مادة. وقد وقَّعها نيابة عن حكومة المملكة العربية السعودية الشيخ عبد الله بن سليمان الحمدان وزير المالية آنذاك، والمستر ل. ن. هملتون ممثلاً عن الشركة الأميركية (2).

وشهدت العلاقات بين البلدين زيادة في شكل التمثيل الدبلوماسي، فقد كان جيمس سي. موس قد عُيِّن قائماً بالأعمال في مارس 1943، وفي يوليو 1943 رفع هذا التمثيل الدبلوماسي إلى درجة وزير مقيم، وتحت ضغط من أرامكو فإن وزارة الخارجية الأميركية افتتحت قنصلية في الظهران في مارس 1944 (3).

ويسرد الدكتور السماري بشيء من التفصيل تطوُّر العلاقات السعودية - الأميركية بدءاً من استثمار فؤاد حمزة، الذي كان يقوم بإدارة الشؤون الخارجية آنذاك، فرصة طلب الولايات المتحدة الأميركية عام 1347هـ - 1928م من جميع الدول المستقلة والمرتبطة بعلاقات معها، توقيع اتفاقية باريس «معاهدة كيلوغ براين» في 27 أغسطس 1928م للتخلي عن الحرب، وإرساله في ذلك العام رسالة إلى وزير الخارجية الأميركي أبدى فيها رغبة مملكة الحجاز ونجد في الحصول على اعتراف الولايات المتحدة، وتأسيس علاقات متبادلة بين البلدين، ما يُمكن الدولة السعودية الجديدة من الانضمام إلى الاتفاقية المذكورة.

ووجَّهت وزارة الخارجية الأميركية سفيرها في مصر كي يبلغ مبعوث الملك عبد العزيز في مصر بشكل غير رسمي مشاعر الصداقة الأميركية نحو الدولة السعودية، وأن الولايات المتحدة ليست



مستعدة بعد للنظر في موضوع الاعتراف والعلاقات الدبلوماسية. ومنذ تلك الخطوة بدأت عديد من التحركات؛ لتشجيع الولايات المتحدة على تأسيس العلاقات مع الدولة السعودية، فبدأ من نائب القنصل الأميركي في عدن، الذي حثَّ حكومته عام 1349هـ - 1930م على الارتباط بعلاقات مع الملك عبد العزيز لأهميته، ومروراً بأمين الريجاني، وانتهاءً بعبدة الله فيليبي، الذي كتب للسفارة الأميركية في مصر قائلاً: «لن تمتعضوا من قيامي بتذكيرهم بتأسيس العلاقات مع الملك عبد العزيز باعتباري صديقاً للعرب وممثلاً ووكيلاً لعدد من الشركات التجارية الأميركية البارزة، مثل فورد وستاندارد أويل وفيرستون وسنجر وغيرها». كما كتب تشارلز كرين إلى الحكومة الأميركية يدعوها إلى تأسيس العلاقات مع الدولة السعودية (4).

ويستطرد الدكتور السماري بالقول إنه «عندما قامت الولايات المتحدة بتقييم العلاقات الدولية للدولة السعودية، وجدت أنها مرتبطة بالعديد من الدول سواء باتفاقيات دبلوماسية أو حتى اتفاقيات تجارية، مثل اتفاق الملك عبد العزيز البارز مع ألمانيا عام 1929م؛ ونتيجة لذلك بعثت وزارة الخارجية الأميركية معاون الملحق التجاري بالأسكندرية السيد رالف تشيزبروف إلى جدة صيف عام 1930م؛ كي يُقيّم الأوضاع هناك، ويكتب عن انطباعاته. وجاء هذا التحول الأميركي نتيجة لدوافع اقتصادية في الدرجة الأولى؛ كي تعزز علاقاتها مع المنطقة في المجالات الاقتصادية. ظل السيد تشيزبروف في جدة ثمانية أيام، وأعدَّ تقريراً وافياً في بيروت بعنوان «المصادر الاقتصادية والأنشطة التجارية لمملكة الحجاز ونجد وملحقاتها»، وكان التقرير متفائلاً بمستقبل العلاقات التجارية بين الدولة السعودية والولايات المتحدة وفقاً للمعايينة المباشرة. وفي عام 1931م، تحرّكت وزارة الخارجية الأميركية نحو تأسيس العلاقات مع مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها، وتحديث وزير الخارجية الأميركي بنفسه مع الرئيس الأميركي هوفر، الذي أصدر أوامره ببدء التحضير لتأسيس تلك العلاقات بين البلدين، وفي العام نفسه تسلّم حافظ وهبة وزير الملك عبد العزيز المفوض في لندن رسالة من مستشار السفارة الأميركية بلندن، جاء فيها استعداد الحكومة الأميركية لتأسيس العلاقات الدبلوماسية، وتوقيع اتفاقية بهذا الشأن بين البلدين. وفي 14 أبريل 1931م، أصدرت الولايات المتحدة قرارها بالاعتراف بالدولة السعودية؛ تمهيداً لتأسيس علاقات دبلوماسية، وبدأت المفاوضات السعودية - الأميركية لتوقيع اتفاقية التعاون، وكان من المتوقع أن تسير سريعاً، إلا أن المفاوضات والمكاتبات استمرت عامين قبل التوقيع النهائي عام 1352هـ - 1933م، ما يدلُّ على عمق السياسة الخارجية السعودية وارتكازها على المبادئ قبل المصالح، كما تدلُّ أيضاً على عمق الموقف السعودي في العلاقات الخارجية والمفاوضات واستقلالية القرار (5).



1- 1945: التدشين العملي للعلاقات السعودية - الأميركية

اتخذت العلاقات السعودية - الأميركية في البداية الشكل التجاري عندما وُقِّع القائد المؤسس اتفاقية للتقريب عن البترول في المنطقة الشرقية مع شركة «ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا» (سوكال) في 27 مايو 1933، ثم بدأت تلك العلاقات تتسم بالطابع السياسي إثر اللقاء التاريخي للملك عبد العزيز والرئيس روزفلت عام 1945 على ظهر الطراد «كوينسي» في البحيرات المرة عام 1945. وظلت العلاقات السعودية - الأميركية تزداد متانة، مع زيادة الاحتياجات الأميركية لإمدادات النفط السعودي، التي ظلت تتزايد بشكل مُطَّرد، ومع زيادة حاجة المملكة إلى الأسلحة والتكنولوجيا الأميركية... ويذكر الكاتب الصحفي البريطاني المتخصص في الشؤون العربية بيتر مانسفيلد بهذا الصدد، أن الولايات المتحدة «كانت عام 1971 تستورد 30% من احتياجاتها النفطية من فنزويلا بشكل أساس، لكن هذه النسبة بدأت تزداد تدريجياً مع عقد الثمانينيات لتصل إلى 60%؛ حيث جاء الفرق بشكل أساس من المملكة. وكان ذلك يعني أن الاقتصاد الأمريكي بدأ يعتمد بشكل متزايد على النفط السعودي» (6).

**الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود والرئيس الأميركي
ليندون جونسون أثناء زيارة إلى الولايات المتحدة عام 1966م**

وقد نقل بنوا ميشان في كتابه «ميلاد مملكة» تفصيل لقاء عبد العزيز وروزفلت المهم في 15/02/1945 مستعيناً بأقوال نجل روزفلت، ومذكرات روزفلت نفسه، ومعلومات مدير أرامكو، «وفيه أعاد الملك موقفه من العرب واليهود، ورأيه في تسوية المشكلة، وإصراره على هذا الموقف، مما ترك علامات الإعجاب في نفس روزفلت، الذي اعترف بأنه أفاد كثيراً من صلابة الملك عبد العزيز وصراحته ووضوحه، الذي اعترف بأنه أفاد كثيراً بمعرفة جوانب المشكلة من هذه المقابلة، ووعدته بالألا يتخذ موقفاً ضاراً بالعرب مستقبلاً» (7).

ومن المحطات البارزة في مسيرة تلك العلاقات إرسال جلالة الملك عبد العزيز ابنه الأمير فيصل والأمير خالد إلى واشنطن؛ لمقابلة الرئيس روزفلت (عام 1943)، بعد أن اعتذر عن تلبية دعوة زيارة واشنطن. من جهته، أراد روزفلت أن يعزز العلاقات السعودية مع بلاده؛ لأنه كان يريد موافقتها لعبور الطائرات العسكرية الأميركية أجواها بين الهند ومصر وإيران واستعمال مطار الظهران، إضافة إلى تعزيز دور الشركات النفطية الأميركية في السعودية (8).

وفتح تدشين العلاقات بين البلدين المجال أمام اتساع مجالات التعاون بين البلدين، بدءاً من إرسال البعثات الزراعية (بعثة تويتشل)، والعسكرية. وقد قدّمت المملكة طلباً في السادس من يونيو 1943 يضم قائمة باحتياجاتها من الأسلحة، ولقد وافقت واشنطن على الطلب، ووصلت الأسلحة المطلوبة إلى المملكة في 25/10/1943 (9).

وفي أكتوبر 1943، طلب الملك عبد العزيز بعثة أميركية عسكرية؛ لتدريب الضباط السعوديين على استعمال الأسلحة الجديدة، ووافقت الولايات المتحدة على إرسال هذه البعثة برئاسة الجنرال رالف رويس، الذي بحث مع الجانب السعودي مواضيع أخرى، مثل: شحنات الأسلحة مستقبلاً، وتطوير الطيران المدني، وإمكانية إنشاء قاعدة جوية. لكن الملك عبد العزيز «لم يتعهد بشيء بخصوص موضوع القاعدة الجوية» (10).

وفي مراسلات وتوصيات الوزير الأميركي المقيم في المملكة، كان دائماً يؤكد ويكرر لوزير الخارجية الأميركية، أن مصادر البترول وموقع الجزيرة العربية كحلقة للمواصلات الجوية للحلفاء يجعلان المملكة العربية السعودية أهم بلد في الشرق الأوسط بالنسبة للحلفاء» (11).

وفي إطار بواكير التعاون الأمني بين الرياض وواشنطن، قام سلاح المهندسين بالجيش الأميركي



ببناء مطار في الظهران ومنشآت أخرى، وتوسّع التعاون الأمني بين البلدين في فترة الحرب الباردة.

لكن بعد حرب حزيران / يونيو 1967، أصبحت المملكة العربية السعودية مقتنعة بأن إسرائيل عارضت علاقات الرياض القوية مع واشنطن وتريد إضعافها. خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، كانت الخلافات الدورية حول مبيعات الأسلحة الأميركية للمملكة تميل إلى تعزيز المخاوف السعودية بشأن مدى النفوذ السياسي، الذي يمارسه أنصار إسرائيل في واشنطن. في عدة حالات، عارض قادة الكونجرس مبيعات الأسلحة الأميركية، على أساس أن السعوديين قد يستخدمونها ضد إسرائيل. على الرغم من تأكيدات المسؤولين السعوديين بأن الأسلحة كانت ضرورية للدفاع عن بلادهم، خفّض الكونجرس أو ألغى كثيراً من مبيعات الأسلحة المقترحة. ورغم أن النقاشات حول مشتريات الأسلحة السعودية كانت بين الهيئة التشريعية الأميركية والسلطة التنفيذية، إلا أن هذه المناقشات السياسية أفضت السعوديين بالمرّة، وكان لها تأثير سلبي في العلاقات العامة. من منظور سعودي، يبدو أن الخلافات السياسية العامة بين قادة الولايات المتحدة ترمز إلى إضعاف التزامها بالدفاع عن أمن المملكة (12).

وقد سبق لقاء القمة بين جلالة الملك عبد العزيز والرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت عام 1945، تبادل الرسائل بينهما، وتكمن أهمية هذه الرسائل في أنها أسست الإرهافات الأولى التي مهدت الطريق، ليس فقط لعلاقة الصداقة الشخصية بين الملك عبد العزيز والرئيس روزفلت؛ وإنما أيضاً لأنها رسمت الخطوط العريضة للسياسة الخارجية السعودية إزاء القضية الفلسطينية، التي ظلت تشكل منذ عشرينيات القرن العشرين ركيزة مهمة في السياسة الخارجية السعودية وأحد ثوابت هذه السياسة، إضافة إلى أن رسائل الملك عبد العزيز لروزفلت تُعدّ وثائق مهمة في موقف المملكة من القضية الفلسطينية، وشكّلت في مجملها أكبر مرافعة في الدفاع عن القضية الفلسطينية يقوم بها زعيم عربي وبشكل غير مسبوق؛ لإقناع رئيس أكبر دولة في العالم بعدالة القضية الفلسطينية والحق التاريخي للعرب في فلسطين.

وفي الرسالة التي أرسلها الملك عبد العزيز إلى الرئيس روزفلت في 19/11/1938، أوضح جلالته حقيقة الأمر بين العرب واليهود في فلسطين، وأنه لا يوجد أي حق لليهود في مطالبتهم بفلسطين، «فلسطين عربية منذ التاريخ الأقدم، وموقعها في وسط البلاد العربية لم يسكنها اليهود إلا حقبة من الزمن» (13).



ولم تكن تلك المرة الوحيدة التي تحدث فيها الملك عبد العزيز عن عروبة فلسطين والحق العربي الفلسطيني التاريخي فيها، فقد كرر جلالته الحديث بإسهاب عن هذا الحق في حديثه المطول مع مجلة «لايف» في مايو 1943.



الملك عبد العزيز آل سعود و الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت على متن البارجة كوينسي

وقد بدا واضحاً أن الرئيس روزفلت اقتنع بالحجج الدامغة، التي تؤكد الحق العربي في فلسطين، وهي قصة نراها تتكرر بعد ربع قرن عندما أقنع الملك فيصل - رحمه الله - الرئيس الفرنسي شارل ديغول بعدالة القضية الفلسطينية، وبالحق التاريخي للعرب في فلسطين، خلال زيارة جلالته لباريس ولقائهما عام 1967؛ حيث أدت تلك الزيارة إلى تحوّل دراماتيكي في السياسة الخارجية الفرنسية إزاء القضية الفلسطينية، مع الفارق أن اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة يقف وراء الانحياز الأميركي الأعمى لإسرائيل.

ويرى كثير من المراقبين أنه من الصعب الحديث عن الانحياز الأميركي لإسرائيل، الذي تناوله عدد من الكُتّاب والباحثين والصحفيين الأميركيين - من أبرزهم: (ستيفن جرين وكتابه «الانحياز- علاقات أميركا السرية بإسرائيل» الصادر عام 1985، وكتاب ستيفن وولت وجون ميرشايمر «سر العلاقة الأميركية - الإسرائيلية» الصادر عام 2006، ومؤخراً كتاب مارك لاموت هيل وميتشيل بلينتيك «ما عدا فلسطين» الصادر عام 2021)- بمعزل عن تأثير اللوبي الإسرائيلي في الولايات



المتحدة على السياسة الخارجية فيها، والرأي العام الأميركي من خلال السيطرة الصهيونية على الوسائل الإعلامية ومراكز الأبحاث...إلخ.

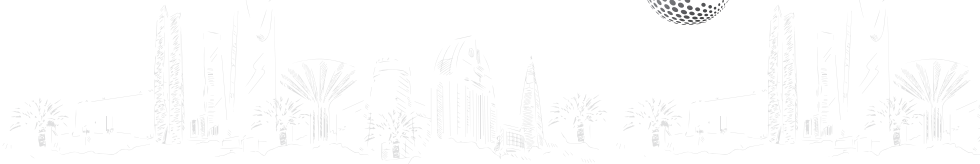
كما ينبغي ألا ننسى- ونحن نخوض غمار هذا الموضوع- أن اتهام «إيباك» لوزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر باللاسامية بسبب إبدائه بعض التعاطف مع القضية الفلسطينية يرسخ نظرية: «الطريق إلى البيت الأبيض يمر عبر إيباك»، ورغم أن الرجل لم يكن - كما هو معروف- مرشحاً للانتخابات الرئاسية، لكنه ربما كان صاحب فكرة عدم موافقة الرئيس جورج بوش على ضمانات قروض بقيمة 10 مليارات دولار لإسرائيل ما لم تُقْم تل أبيب بتجميد بناء المستوطنات.

وتتضح الفكرة بشكل أكبر في موقف الرئيس كارتر من مسألة النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي أثناء وجوده في البيت الأبيض وبعد انتهاء فترة ولايته، الذي عبّر عنه في كتابه: «فلسطين سلام لا تفرقة عنصرية».

ورغم نَفْض الرئيس ترومان للوعد الذي قطعه سلفه الرئيس فرانكلين روزفلت للملك عبد العزيز بأنه لن يفعل شيئاً مناهضاً للعرب في فلسطين، إلا أن ترومان لم يكن يضع لليهود أي اعتبار خارج عن أهمية الدور الذين يلعبونه في الانتخابات الأميركية، إلى جانب استخدامهم سلاح «الهولوكوست» و«اللاسامية» لاكتساب وضع استثنائي في التعامل مع المجتمع الدولي؛ حيث يجري استخدامهم لهذين السلاحين بشكل ابتزازي واستفزازي سياسياً وإعلامياً ضد كل من يجرؤ على انتقادهم؛ لذا ينبغي وَضْع هذا العامل في الاعتبار عند البحث في العلاقات السعودية - الأميركية، وتحديدًا منذ إدارة الرئيس ترومان؛ (أي منذ قيام دولة إسرائيل)، عندما رفض ترومان في وثيقة الاعتراف تمرير «دولة يهودية»، فشطبها وكتب محلها «إسرائيل».

كما يمكن أن نرى الجانب الآخر من الرئيس ترومان بعيداً عن تأثيرات وضغوط اللوبي الإسرائيلي، عندما نقرأ له هذه الكلمات التي ييوح بها على استحياء: «إن القضية الفلسطينية - بلا شك - من أصعب القضايا التي تواجه العالم في وقتنا الحاضر، وإن الولايات المتحدة الأميركية قلقة لإيجاد حل لها يكون قائماً على أساس العدل» (14).

ورغم أن الولايات المتحدة ظلت مورد السلاح الأكبر للمملكة، إلا أن الرياض كثيراً ما أبدت عدم ارتياحها؛ بسبب رفض الإدارات الأميركية الاستجابة لاحتياجاتها من الأسلحة. وحيث كان



الكونجرس، الذي يقع تحت تأثير اللوبي الإسرائيلي في كثير من الأحيان بيدي اعتراضه على تلك الصفقات، لكنه لم يكن ينجح دائماً في مساعيه تلك. ومثال على ذلك فشله في عرقلة صفقة طائرات أوا إكس في فترة حكم الرئيس ريجان. وقامت المملكة في سبيل حصولها على احتياجاتها من الأسلحة المتطورة بتتبع مصادر تسليحها، من خلال إبرام عديد من صفقات الأسلحة مع كل من بريطانيا وفرنسا.

وبعد حرب تحرير الكويت، واجهت المملكة مرة أخرى احتمال معارضة الكونجرس لطلباتها للحصول على الأسلحة، ورأت الرياض أن تعاونها في الحرب على العراق أظهر شرعية متطلباتها الدفاعية. ومع ذلك، أبلغت الولايات المتحدة المسؤولين السعوديين أن طلب المملكة شراء أسلحة ومعدات عسكرية بمبلغ 20 مليار دولار ربما لا يحظى بموافقة الكونجرس، ثم وافقت الرياض على مَضْض على اقتراح إداري لمراجعة طلبها بتقسيم الصفقة لتتم على ثلاث دفعات منفصلة تُنفَّذ خلال سنوات متتالية. وقد أدت تلك العملية إلى تآكل المشاعر الإيجابية التي نشأت خلال الحرب، وأعادت استياء السعوديين من معاملتهم بوصفهم حليفاً غير أساسي للولايات المتحدة (15).

تحالفت السعودية وأميركا منذ الحرب العالمية الثانية ضد الشيوعية، وللمحافظة على استقرار أسعار النفط، وفي سبيل المحافظة أيضاً على سلامة حقول النفط وطُرُق نقله من خلال الخليج. كان تحالفهما يهدف كذلك إلى تعزيز استقرار الاقتصادات الغربية، التي كان السعوديون يستثمرون فيها أموالاً طائلة.

كما كان البلدان حليفين ضد السوفييت في أفغانستان في الثمانينيات، وفي طَرْد القوات العراقية من الكويت عام 1991 (16).

2- أثر القضية الفلسطينية في العلاقات السعودية - الأميركية:

1- ظلت القضية الفلسطينية - رغم علاقات الصداقة التاريخية بين المملكة والولايات المتحدة - تشكل عامل توتر بين البلدين منذ عهد الملك عبد العزيز؛ وذلك بسبب الدعم السعودي الثابت والمستمر للقضية الفلسطينية، والانحياز الأميركي السافر والمتواصل لإسرائيل، لكن الرياض دأبت، رغم ذلك، على محاولة استثمار علاقة الصداقة، التي تربطها بواشنطن في اتجاه دَفْعها إلى اتخاذ الإدارات الأميركية المتعاقبة مواقف متوازنة فيما يتعلق بهذه القضية... كما لم تحل تلك الصداقة دون احتجاج الملك عبد العزيز على موقف الولايات المتحدة من هجرة اليهود إلى

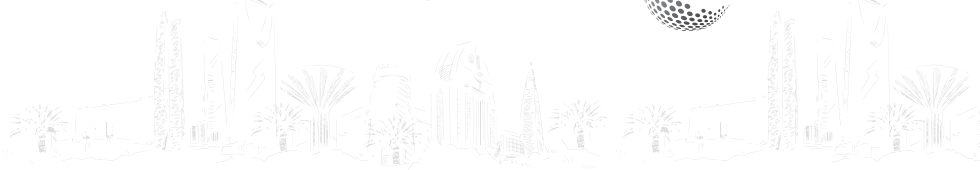


فلسطين عام 1938. وأشار باركر هارت إلى أن العلاقات الأمنية بين المملكة وأميركا، التي تأثرت سلباً بسبب الانحياز الأميركي لإسرائيل، وتجاهل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، شهدت انحساراً واضحاً في الفترة بين 1953-1954. وتشير الوثائق الأميركية إلى أن الأمير فيصل بن عبد العزيز قال لتيري دوس نائب رئيس العمليات في شركة الزيت العربية- الأميركية: إذا لم تُغيّر الولايات المتحدة سياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، فإنه من المحتمل أن يُجبرّ الملك عبد العزيز على تغيير موقفه من المصالح الاقتصادية في بلاده، خاصة المصالح النفطية منها؛ حيث توصّل الملك إلى قناعة بأنه لا يوجد فرق بين الحكومة الأميركية وسياستها، فكلاهما سيان» (17).



الملك فهد بن عبدالعزيز مع الرئيس الأميركي رونالد ريغان

وفي أحيان كثيرة، وظفت المملكة علاقات الصداقة التي تربطها بواشنطن لمصلحة القضية الفلسطينية، ومن الأمثلة على ذلك توسّط المملكة لدى إدارة الرئيس ريجان عام 1982، عقب العدوان الإسرائيلي على لبنان والمخيمات الفلسطينية؛ لتأمين الخروج الآمن لقوات الثورة الفلسطينية من لبنان، وهو ما تحقّق بالفعل.



كذلك فإن هذا الموقف لم تُحدّ منه أحداث 11 سبتمبر 2001، عندما فُتح صُنُور الإعلام الأميركي، الذي تُحرّكه الأصابع الصهيونية، على مصراعيه حقداً على المملكة، التي كان في وسعها التخفيف من حدّة تلك الحملة فيما لو أنها تراجعت عن مواقفها الداعمة لقضايا أمتها العربية والإسلامية، سواءً فيما يتعلق بموقفها المساند للقضية الفلسطينية أو بالنسبة لموقفها الرفض لضرب العراق.

2- وعبرَ الملك فهد بن عبد العزيز عن امتعاضه في كثير من المناسبات؛ بسبب الانحياز الأميركي السافر لإسرائيل على حساب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. فقد أجّل زيارته إلى واشنطن مرتين في وقت قام فيه بالعديد من الزيارات إلى عواصم أوروبية عام 1984، «ومن الواضح أن الإدارة الأميركية فهمت مغزى هذا التأجيل» (18).

3- وعبر الملك عبد الله بن عبد العزيز عن الموقف نفسه عندما اعتذر عن تلبية الدعوة لزيارة الولايات المتحدة في مايو 2001 عندما كان وليّاً للعهد.

4- وكشفت مجموعة من وثائق إدارة الرئيس ريتشارد نيكسون، أن السعودية احتجّت لدى واشنطن عام 1973؛ بسبب انحياز سياستها لإسرائيل. وجاء في تلك الوثائق أن نيكسون استقبل في مكتبه في البيت



الرئيس الأميركي نيكسون وبجانبه جلالة الملك فهد بن عبدالعزيز خلال زيارته لأميركا

الأبيض وزير الخارجية السعودي، الذي نقل إليه رسالة مفادها بأن الدعم الأميركي لإسرائيل يُنظر إليه على أنه عداء للعالم العربي (19).

5- كما كشفت وثيقة لـ «ويكيليكس» عن برقية كتبها السفير الأميركي في جدة يوم 25 يناير 2009 ووجهها إلى المبعوث الأميركي للسلام السيناتور جورج ميتشل، قال فيها: «لقد عبّر الملك عبد الله عن الموقف السعودي بصراحة في الجلسة الافتتاحية للقمة الاقتصادية العربية بالكويت في 19 يناير، بقوله: «على إسرائيل أن تدرك أن الاختيار بين السلام والحرب لن يكون متاحاً لأجل غير مسمى، وأن مبادرة السلام العربية لن تبقى على الطاولة إلى الأبد، وأن الرأي العام السعودي والعربي ردّ بقوة على الهجوم الإسرائيلي على غزة، وخلق ضغطاً شديداً على الحكومات الإقليمية للتحرك... وأكد السفير الأميركي في برقيته أن المملكة أكبر داعم عربي لميزانية السلطة الفلسطينية» (20).

6- وفي فترة من الفترات، راهنت واشنطن على مصر عبد الناصر، وتخلّت عن المملكة. فيذكر سمو الأمير محمد الفيصل بهذا الصدد، أن إدارة الرئيس جون كينيدي «اتخذت قراراً إستراتيجياً بدعم قيادة الرئيس عبد الناصر، حتى في مغامرته اليمينية، فكانت أميركا من أوائل الدول التي اعترفت بالجمهورية اليمنية الجديدة» (21).

كما أن أميركا قررت وقتها أن قيادة عبد الناصر تمثل المستقبل، والقبول الشعبي لها في العالم العربي يرسّحها لأن تكون القيادة الرئيسة والزعامة التي ستسود العالم العربي، «وعليه فقد راهن الأميركيون على الفرس الناصري، وقرروا التخلي عن المملكة» (22).

ويذكر الأمير محمد الفيصل بعض ما دار بينه وبين عضو مجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك روبرت كينيدي، ضمن محاولة سموه إقناع الإدارة الأميركية بمتانة النظام السعودي، وثبات مكانة المملكة عربياً وإسلامياً ودولياً، والتذكير بأهمية العلاقات السعودية - الأميركية، وضرورة استمرارها لمصلحة البلدين؛ فيذكر سموه بهذا الصدد كيف كان ردّ كينيدي صادمًا، فقد أفهم سموه بأن القضية منتهية، «وأن علينا التفاهم مع عبد الناصر بشكل أو بآخر، وأن أميركا لن تستطيع أن تقف معنا إلى الأبد، وعلينا إصلاح نظامنا، وتحسين موقفنا السياسي عربياً ودولياً بأنفسنا، وأوضح بما يفهم منه أن مصالح أميركا وأهدافها الإستراتيجية ليست بالضرورة متطابقة مع أهدافنا وأولوياتنا» (23).



الملك فيصل وهنري كيسنجر وزير خارجية أميركا

3- الملك فيصل وكيسنجر:

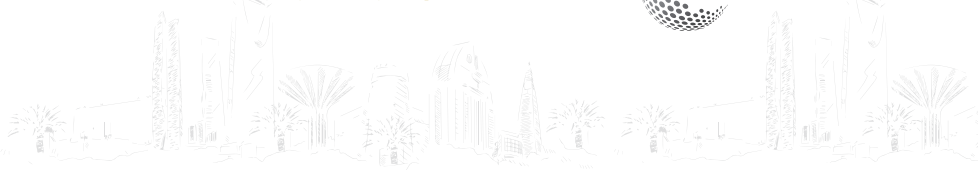
يُعَدُّ يوم 24 رمضان 1393هـ / الموافق العشرين من أكتوبر 1973 علامة فارقة في تاريخ العلاقات السعودية - الأميركية، ففي ذلك اليوم اتخذ جلالة الملك فيصل قراراً تاريخياً بحظر تصدير النفط للولايات المتحدة وهولندا، ما شجّع بقية الدول العربية المنتجة للنفط في أن تحذو حذوه، فبادرت إلى قطع بترولها في 21 شوال 1393هـ، ما كان له أبلغ الأثر في توجيه سير المعركة لصالح العرب، وفي خلق ما سُمِّي بـ «أزمة الطاقة في الغرب» (24).

وقد رفض الملك فيصل الطلب الذي تقدّم به هنري كيسنجر وزير خارجية أميركا بشأن رفع الحظر البترولي، عندما قَدِمَ إلى الرياض في 20 ذي الحجة 1393هـ / 1973/12/14م عقب التوصل إلى اتفاق فكّ الاشتباك الأول على الجبهة المصرية، «فقد عزز الملك فيصل رفضه لطلب كيسنجر باشتراطه أن يتحقق الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي المحتلة عام 1387هـ / 1967م، وفي مقدمتها القدس الشريف» (25).



تحدّث كيسنجر في مذكراته التي كتبها عن لقائه مع الملك فيصل عام 1973م؛ حيث قال إن الملك استقبله متجهماً، وكأنه لا يريد أن يقابله، فحاول كيسنجر أن يستفتح حديثه بالمداخلة السياسية، التي تخترق تلك القضية التي ذهب من أجلها، فقال: -إن طائرتي تقف هامة في المطار بسبب نفاد الوقود، فهل تأمرون جلالتيكم بتموينها، وأنا مستعد للدفع بالأسعار الحرة؟ حينها لم يبتسم الملك، بل رفع رأسه بكل عزة قائلاً: «وأنا رجل طاعن في السن، وأمنيّتي أن أصلي ركعتين في المسجد الأقصى قبل أن أموت، فهل تساعدني على تحقيق هذه الأمنية؟».

وكان من الواضح أن كيسنجر يسعى جاهداً لثني الملك عن قراره بحظر النفط، بينما كان موقف الملك ثابتاً متشدداً؛ حيث قال له: «أنا متأكد أن إسرائيل ستسحب في اللحظة نفسها، التي تعلنون فيها أنكم لن تحموها، ولن تدافعوا عنها، ولن تدللوها، ولن يكون هناك سلام واستقرار إذا لم تتسحب إسرائيل من الأراضي المحتلة، وأن تتعهد الولايات المتحدة بأنها ستتخلى عن تأييد إسرائيل إذا لم تنفذ هذه الخطوات.. نحن نرى أن إسرائيل عبثاً على الأميركيين؛ إنها تكلفكم كثيراً».



كان كيسنجر يحاول إقناع الملك بالجهود التي بذلوها بعد حرب أكتوبر؛ حيث قال إنهم أوقفوا إطلاق النار على الرغم من أن إسرائيل كانت تريد استمراره، كما كشف قراراً سرياً أميركياً وهو وقف عمليات إرسال السلاح إلى إسرائيل، وذلك على اعتبار أنه كان سيبدأ منتصف نوفمبر 1973م، وأوضح أيضاً أنهم سيواجهون كثيراً من المشاكل في حال عدم قبول الملك المفاوضات وتراجعته عن قراره.

بدأ الملك فيصل صارماً وجاداً، فجاء رده على كيسنجر حاسماً للموقف؛ حيث قال له: «أقدر توضيحاتكم المعقولة، لكنني في الوقت نفسه آمل أن تُقدروا موقفنا، ما كان قرار وقف تصدير النفط قراراً فردياً من جانبنا، ولكنه كان قراراً عربياً جماعياً، نحن جزء من العائلة العربية، أريد منكم الالتزام بانسحاب إسرائيل؛ لأذهب إلى إخواني العرب وأقول لهم ذلك، وأريد إضافة إلى ذلك شيئين: أولاً السرعة وثانياً إعلان موقفكم علناً».

وانتقدت المملكة السياسية الأميركية في العراق في عديد المرات، بدءاً من غزوها للعراق عام 2003.

يُذكر أن المملكة لم تحظر تصدير النفط على الغرب في حرب أكتوبر فقط، «ففي العاشر من يونيو 1967 أمر الفيصل - رحمه الله - بوقف ضخ البترول إلى بريطانيا وأميركا بعد عدوان 67»، وكان جلالة الملك سعود قد فرض حظراً نفطياً على بريطانيا وفرنسا على إثر العدوان الثلاثي على مصر.

وفي تصريح لسمو الأمير سعود الفيصل «إن سياسة الولايات المتحدة في العراق تعمق الانقسامات الطائفية إلى حد أنها تُسلم البلاد فعلياً لإيران» (26).





الملك فيصل بن عبدالعزيز والرئيس نيكسون رئيس
الولايات المتحدة الأميركية

4- أثر هجمات 11 سبتمبر على العلاقات السعودية - الأميركية:

شكَّلت أحداث 11 سبتمبر 2001 نقطة تحوُّل في مسار العلاقات السعودية - الأميركية، وفي مفهوم الخطاب السياسي والإعلامي الغربي ومحتواه إزاء الإرهاب، الذي أصبح في نظرهم مرتبطاً بالإسلام (المتطرف)، وهو ما أوجد ما بات يُعرَف بظاهرة (الإسلاموفوبيا)، رغم أنه من الخطأ تناول (الظاهرة) باعتبارها وليدة الفكر الإسلامي السياسي المعاصر؛ لأن الإرهاب ببساطة وفي الأساس صناعة صهيونية منذ القَدَم، وممارسة إسرائيلية يومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أن هناك عمليات إرهابية عديدة أكثر من أن تُعد أو تُحصى قامت بها جماعات متطرفة غير إسلامية، مثل منظمات الألوية الحمراء، وإيتا، والجيش الإيرلندي الأحمر، وبادر ماينهوف، وغيرها، وكلها لا تَمُت للإسلام بصلة.

ومن الممكن تفسير ظاهرة العداء للمملكة على إثر هجمات 11 سبتمبر الإرهابية على نيويورك وواشنطن في ضوء الحقائق التي أفرزتها سيطرة المحافظين الجدد على صناعة القرار السياسي الأمريكي، وبعد أن أصبحوا يديرون السياسة الخارجية والدفاعية للولايات المتحدة. وقد فرضت تلك الحقائق نفسها بقوة بعد 11 سبتمبر، بعد أن التأم التحالف بين اليمين المسيحي الأصولي واللوبي الصهيوني الأمريكي بعد فترة من التباعد والتنافر؛ حيث كان من المعروف دوماً أن اليمين الأمريكي (الراديكالي) يناصب اليهود العداء. ولنا أن نذكر بهذا الصدد ما نُشر حول الإفراج عن محاورات القس بيلي جراهام مع الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون، التي أبدى فيها موقفاً عكس مواقفه العلنية المؤيدة لإسرائيل، متبرماً من سيطرة اليهود على الحياة العامة. وقد نجح اللوبي الصهيوني في التحالف مع اليمين المسيحي المحافظ عندما تلاقت مصلحة الطرفين حول نظرتهم للأوضاع والمصالح المشتركة لهما في الشرق الأوسط. (27).

ويعتقد كثير من المراقبين أنه لو لم تحدث هجمات 11 سبتمبر لما عَدِم المحافظون الجدد الوسائل لاختلاق المبررات في التعبير عن حقدهم على المملكة، والعمل على تخريب العلاقات السعودية - الأميركية بشتى الوسائل، وهو ما جسَّده مقالة مايكل بارون، التي نُشرت في 2001/06/03 في صحيفة «يو. إس. نيوز أند وورلد نيوز» تحت عنوان (أعداؤنا السعوديون)، عندما ذكرت أن السعوديين هم الأعداء الحقيقيون. وقد عبَّر الكاتب عن سخطه في هذا المقال؛ لأن أميركا لم تُقلِّ بعدُ بشكل حاسم إن السعوديين «هم أعداؤنا» (28).

وقد ظهر في تلك الفترة عديد من الكتب، التي تهاجم المملكة والإسلام، ومن أبرز هذه الكتب:



1- أزمة الإسلام للمؤرخ والمستشرق اليهودي الأميركي برنارد لويس.

2- صراع الحضارات وإعادة صياغة النظام الدولي لصموئيل هنتجتون. وقد أصدر هنتجتون كتاباً آخر في معاداة الإسلام تحت عنوان «من نحن؟ - تحديات الهوية الوطنية الأميركية» في مايو 2004، مؤكداً ما ينادي به بمعاداة الإسلام ديناً وحضارة، ومضيفاً بُعداً جديداً في معادلة الكراهية للإسلام، يتمحور حول إعادة تشكيل الهوية الأميركية، والحفاظ عليها خلال الفترة الراهنة وفي المستقبل المنظور. ورغم أن هنتجتون لا يرى في كتابه الجديد، أن الإسلام هو أحد التحديات الأساسية التي أدت إلى تراجع شعور الأميركيين بهويتهم الوطنية خلال العقود الأخيرة، فإنه يرى أن العداء للإسلام وحضارته قد يساعد كثيراً على التفاف الأميركيين المنشود حول هويتهم الوطنية مستقبلاً.

3- النوم مع الشيطان لروبيرت بيبير؛ حيث يستعرض فيه أوجه العلاقات السعودية - الأميركية كافة، لينتهي إلى أن السعودية أصبحت دولة مثيرة للاشمئزاز على حدّ زعمه، مشيراً إلى أنها المكان الذي أنتج الإرهاب العالمي حتى مع خضوعها إلى الانعزالية القديمة والراسخة بصورة عميقة.

4- نهاية الشر أو «كيف نكسب المعركة ضد الإرهاب» لدافيد فرم وريتشارد بيرل. وأهم ما تضمنه الكتاب يدور حول وجوب إخضاع المسلمين الذين يعيشون في الولايات المتحدة لتدقيق خاص من قبل هيئات الرقابة القانونية والسلطات الأميركية الأخرى، وأن تتخلص الولايات المتحدة من الأنظمة الحاكمة في إيران وسورية، وألا يُسمَح للفلسطينيين بإقامة دولة (29). وهناك أيضاً كتاب (القاعدة- من هو العدو الحقيقي؟) لجاسون بورك.

وفي غضون ذلك- ومن خلال حملة إعلامية ضخمة- ظهرت عديد من المقالات المسمومة، التي تحضّ على كراهية المسلمين عامة والسعوديين خاصة، والأمثلة على ذلك كثيرة: منها المقالة التي نشرتها صحيفة «نيويورك تايمز» في 2002/07/12 للكاتب نيل ماكفرهارت تحت عنوان «فئة قليلة من السعوديين يتحدثون الإسلام المتعنت لينصرفوا إلى مناقشة أسباب ضيقهم»، ذكر فيها أن كل السعوديين كانوا قبل 11 سبتمبر يُكنون الكراهية لغير المسلمين، ولكن بعد 11 سبتمبر استيقظ القليل منهم ليوأجها منغصات حياتهم ومسببات عدم احتمالهم. وزعم الكاتب أن محال بيع الكتب

في مكة المكرمة والمدينة المنورة تباع الكتب، التي تحض على كراهية غير المسلمين، والنأي عنهم، وعدم التبسم في وجوههم... إلخ (30).

كذلك ظهرت كثير من الدراسات التي تدور في الفلّك نفسه، ومن ذلك التقرير الذي وضعه المحلل في مؤسسة راند للدراسات لوران مورافيتش، وقدمته المؤسسة في 2002/07/10 إلى هيئة السياسة الدفاعية في وزارة الدفاع الأميركية (البنتاجون)، والذي يقرر في مجال «الإستراتيجية الكبرى للشرق الأوسط» بالحرف ما يأتي: العراق هو المحور التكتيكي، السعودية هي المحور الإستراتيجي، مصر هي الجائزة» (31).

والمتتبع لمسار الهجمة الإعلامية، التي استهدفت المملكة بقيادة صحيفتي «نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست»، والتي اتخذت شكل الحملة الأطول في تاريخ العلاقة بين البلدين، سيجد أنها بدأت بعد هجمات 11 سبتمبر، كما لو أنها أُعدت قبل هذا التاريخ، وسيجد أن الرد السعودي ارتقى إلى مستوى متميز عندما اختار كثير من الدبلوماسيين والصحفيين والكتاب السعوديين الرد على تلك الحملة في الصحف الأميركية نفسها، ومن الأمثلة على ذلك: مقال سمو الأمير تركي الفيصل في صحيفة «الواشنطن بوست» في 2002/06/17، الذي ذكر فيه أنه منذ أن صدر أمر تعيينه في سبتمبر 1973 في مكتب الارتباط السعودي الخارجي، الذي كان مُخوّلًا للعمل مع وكالات الاستخبارات الخاصة بالدول الصديقة، بما في ذلك الاستخبارات الأميركية، حتى 2001/08/31 عندما ترك عمله مديرًا للاستخبارات العامة، كان على رأس المجندين في بلده في الحرب ضد الإرهاب، مضيفًا أنه في السبعينيات، كما في الثمانينيات، عملت الاستخبارات المركزية الأميركية وجهاز الاستخبارات العامة السعودي معًا للتصدي للمنظمات الإرهابية الدولية حول العالم، التي كانت تعمل إلى جانب المعسكر الشيوعي، وعندما قام السوفييت بغزو أفغانستان في ديسمبر 1979، فإن الحكومتين السعودية والأميركية دخلتا في برنامج سري - يضم باكستان أيضًا - لدعم الشعب الأفغاني في مقاومة الغزاة. وأضاف سموه في مقاله: «أن هناك عديدًا من الأمثلة على التعاون بين الرياض وواشنطن، الذي لم تؤثر فيه بعض الخلافات التي كانت تتناوب بين الحين والآخر». ويوضح هذا الجانب في العلاقات بين السعودية وأميركا بقوله: «خلال سنوات خدمتي في جهاز الاستخبارات العامة لمست مباشرة بعض الاختلافات بين بلدينا، وخلال تلك الفترات، حرصت الحكومتان السعودية والأميركية على الحفاظ على الروابط الوثيقة بينهما، وناقشتا مثل تلك الخلافات بصراحة ووضوح، وكنا في الأغلب متفقين على ما نختلف عليه، ولكننا كنا دائمًا نحرص على المصالح المتبادلة في الشراكة التي تجمعنا.. وفيما يتعلق بوقوع هجمات 11 سبتمبر



وتأثيرها في العلاقات، يذكر الأمير تركي في مقالته تلك: «وبدون شك فإن تلك الجريمة النكراء تظل الأكثر شناعة وجُبْنًا في التاريخ المعاصر. وقد كان لوجود 15 سعوديًّا من بين الإرهابيين وَقَعَ كبير على الشعب السعودي، هو مزيج من الصدمة والحزن، وقد تَفَهَّمُوا بقدر كبير مشاعر الألم والحسرة، التي كان يشعر بها الأميركيون في ذلك اليوم. وبالنسبة لي كان ذلك حدثًا مفاجئًا؛ كوني كَرَسْتُ حياتي العملية في القتال ضد الجرائم الإرهابية. وقد أعاد هذا الحَدَث إلى ذاكرتي مشاعر الألم والغضب، اللذين تَمَلَّكاني عندما قُتِلَ والدي المرحوم الملك فيصل في هجمة إرهابية» (32).

5- قانون «جاستا»:

يُعَدُّ قانون جاستا (العدالة ضد رعاة الإرهاب) مسيئًا بشكل مباشر للعلاقات السعودية - الأميركية، وإقرار الكونجرس الأمريكي له في سبتمبر 2016 يُعَدُّ كذلك ضربة في صميم تلك العلاقات. فالقانون «يهدف إلى توفير العدالة لضحايا الأعمال الإرهابية، التي تُرتكَب على الأراضي الأميركية، وتوفير الغطاء القانوني لأهاليهم؛ لإقامة دعاوى قضائية أمام المحاكم الأميركية ضد الأشخاص أو البلدان المشتبه في تمويلهم لتلك الأعمال، وهو يختلف عن قانون الإرهاب السابق، الذي كان يسمح لضحايا الإرهاب الأميركيين برفع الدعاوى ضد الدول المصنفة رسميًا من قِبَل وزارة الخارجية الأميركية بصفتها دولًا راعية للإرهاب كإيران وسورية، التي ليست من بينها المملكة العربية السعودية» (33).

وقال موقع «أونز ريفيو» الأميركي في 2016/010/03، إن قانون (جاستا) صُمِّم خصيصًا لمقاضاة السعودية، وليس دولًا متورطة حقيقةً في دعم الإرهاب كإيران. واستهل الموقع تقريره المطول بالقول إن إمكانية مطالبة الكونجرس بمساءلة الحكومات الأجنبية، سيدفع تلك الدول إلى المعاملة بالمثل، بما يعني أن مسؤولين أميركيين سابقين أو حاليين يمكن اعتقالهم ومحاكمتهم بتهمة ممارسة جرائم حرب خلال الحرب التي تقودها الولايات المتحدة ضد الإرهاب، مثل جرائم القتل والتعذيب والاغتيال (معتقل جوانتناما أو أبو غريب مثلاً)، ومع الاحتمال أيضًا أن تُقام دعاوى قضائية ضد الحكومة الأميركية نفسها، وما يمكن أن ينجم عن ذلك من مطالبات بالكشف عن وثائق سرية تتعلق بالعمليات الأميركية في الخارج» (34).

وعَلَّقت المملكة على صدور القرار بالقول إن المملكة تُعَدُّ اعتماد الكونجرس الأمريكي قانون «تطبيق العدالة على رعاة الإرهاب» المعروف اختصارًا باسم قانون جاستا «يقوض مبدأ المساواة والحصانة السيادية، وهو المبدأ الذي يحكم العلاقات الدولية منذ مئات السنين».



الباحث في «مركز الدراسات
الإستراتيجية والدولية»
أنتوني كوردسمان

وعقد مجلس الوزراء السعودي جلسة ترأسها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز في العاصمة الرياض، حسب وكالة الأنباء السعودية. وقال وقتها وزير الثقافة والإعلام الأسبق، عادل بن زيد الطريفي، في بيان بعد انتهاء اجتماع مجلس الوزراء، إن اعتماد قانون جاستا «يشكل مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي، الذي تقوم فيه العلاقات الدولية على مبدأ المساواة والسيادة».

وأضاف بيان الوزير «من شأن إضعاف الحصانة السيادية التأثير سلباً في جميع الدول بما في ذلك الولايات المتحدة» (35).

وكشفت بعض الوثائق، التي أفرج عنها مكتب التحقيقات الفيدرالي بعد مرور عشرين عاماً على هجمات 11 سبتمبر الإرهابية، والتي تتناول علاقة مواطنين سعوديين باثنين من منفذي تلك الهجمات، وذلك بعد أن غير المكتب الفيدرالي تصنيف تلك الوثائق التي كانت تحمل صفة «سرية». ويطالب أقارب ضحايا تلك الهجمات منذ وقت طويل بالإفراج عن تلك الملفات ونشرها، وهي الملفات المتضمنة في تحقيقات هجمات 2001، التي تُرجَّح (زعمًا) أن مسؤولين سعوديين كانت لهم معرفة مسبقة بالهجمات لكن لم يفعلوا شيئاً لمنعها، لكن اتضح أن تلك الوثائق بعد الكشف عنها- لا تحتوي على أية أدلة على أن الحكومة السعودية كان لها علاقة بالتخطيط لهجمات 11 سبتمبر 2001 (36).

ويُعدُّ الباحث في «مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية» أنتوني كوردسمان من أفضل من ردَّ على الاتهامات التي وُجِّهت إلى المملكة بقوله: «إن تمرير قانون ضد السعودية (المقصود قانون محاسبة السعودية)، سيكون مُضِرًّا، وإن أهداف الولايات المتحدة لن تتحقق بمعادة السعودية» (37).



6- العلاقات السعودية - الأميركية بعد هجمات 11 سبتمبر الإرهابية:

نظراً لأن المرحلة الحالية في العلاقات السعودية - الأميركية، التي يترأس فيها بايدن الولايات المتحدة، لم تنزل في بداياتها، وإن كانت تعكس مؤشرات واضحة لتوترات جديدة في العلاقات بين البلدين، فإننا سنتناول تلك العلاقات خلال مراحل ثلاث، هي: مراحل حكم الرؤساء جورج دبليو بوش وباراك أوباما ودونالد ترمب على الترتيب.

مرحلة إدارة الرئيس جورج دبليو بوش

بدأت العلاقات السعودية - الأميركية تتحو منحى التحسن بعد القمة، التي جمعت بين ولي العهد السعودي سمو الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - رحمه الله - والرئيس الأميركي جورج دبليو بوش في مزرعة الأخير (كوارفورد) في تكساس، لكن سرعان ما ظهرت خلافات جديدة حول مسألة ضَرْب العراق، التي عارضتها المملكة. ورفضت المملكة قبل ذلك المشاركة في الضربات الانتقامية، التي شَنَّها الجيش الأميركي على أفغانستان أواخر 2001، وأدت إلى وقوعها تحت الاحتلال الأميركي، وسرعان ما قامت الأوساط الصهيونية بحملة إعلامية جديدة ضد السعودية، ووُصِفَتْ بأنها «عدوة» للولايات المتحدة» خلال اجتماع في البنتاجون في ذلك الوقت.

وأسهمت الزيارة الثانية لجلالته عام 2005 ولقاؤه الرئيس بوش في تحسين العلاقات بين البلدين. وفي الواقع، فإن الزيارتين «عالجتا الشرخ الكبير، الذي تركته أحداث الحادي عشر من سبتمبر بين القيادتين الأميركية والسعودية، وتخطي مرحلة الشك والريبة في التعامل من كلا الطرفين، وإعادة الثقة بين الشعبين السعودي والأميركي» (38).

وأشاد الرئيس بوش بجهود المملكة في مكافحة الإرهاب في عديد من المناسبات، بما في ذلك خطابه عن حالة الاتحاد. وجاءت تلك الإشادة، على إثر نجاح قوات الأمن السعودية في عملية التصدي للإرهابيين، الذين حاولوا اقتحام القنصلية الأميركية في جدة في السابع من ديسمبر 2004 في أقل من ثلاث ساعات، تعبيراً عن امتنانه لجدارة رجل الأمن السعودي وكفاءته (39).

وزعمت مصادر إعلامية أميركية أن السعوديين أنفقوا أكثر من 100 مليون دولار على العلاقات



العامّة في الولايات المتحدة، في محاولة للتغلب على الصورة النمطية عن السعودية بوصفها مصدرًا للإرهاب، الصورة التي روجتها وسائل الدعاية والإعلام الصهيونية في أميركا.



الملك عبدالله بن عبدالعزيز - عندما كان وليًا للعهد - مع الرئيس
الأميركي جورج بوش وهما يحييان رجال الإعلام من مزرعة
كراوفورد بولاية تكساس



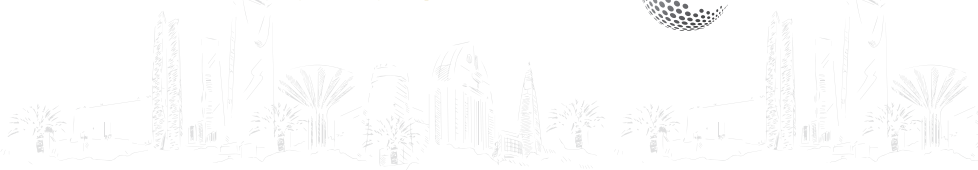
دخلت العلاقات السعودية - الأميركية دور الانحسار خلال إدارة الرئيس أوباما، بدءاً من تراجعته عن توجيه ضربات للنظام السوري، ورَفُض المملكة، بعد نحو شهر، شَغْل مقعد في مجلس الأمن في أكتوبر 2013، واتهام خادم الحرمين الملك عبد الله بن عبد العزيز- رحمه الله- الأمم المتحدة بتطبيق سياسة «ازدواجية المعايير»، وكانت تلك «خطوة غير مسبوقة للاحتجاج على ما عدَّته الرياض تقاعساً من مجلس الأمن» والولايات المتحدة في النزاع السوري، الذي كان في عامه الثالث وقتها» (40).

وأدى الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة 1+5، الذي وُقِّع في عهد إدارة الرئيس أوباما عام 2015 إلى تعميق الخلافات بين الرياض وواشنطن.

ورغم أن العلاقات السعودية - الأميركية لم تكن على ما يرام خلال فترة ولاية الرئيس أوباما، إلا أن مبيعات الأسلحة الأميركية للسعودية بلغت ما قيمته 112 مليار دولار (41).



الملك سلمان بن عبدالعزيز والرئيس أوباما خلال زيارة للولايات المتحدة



بدايةً، دعم أوباما المملكة في حربها ضد الحوثيين المدعومين من إيران عام 2015؛ لمنع الإطاحة بالحكومة اليمنية، لكنه لم يلبث أن قام بتعليق بيع أسلحة للجيش السعودي بنحو 390 مليون دولار (42).

مرحلة إدارة الرئيس ترمب:

يمكن وصف العلاقات السعودية - الأميركية خلال فترة رئاسة ترمب، بأنها تمثل العصر الذهبي للعلاقات التاريخية بين البلدين، رغم التصريحات «الاستفزازية»، التي كان يُدلي بها بين الحين والآخر، (لكن تلك التصريحات لم تكن تستثني دولاً غربية حليفة كألمانيا وفرنسا، ودولاً حليفة في آسيا ككوريا الجنوبية واليابان). وكانت المؤشرات الأولى لذلك جعلَ ترمب السعودية أول محطة له في زيارته الخارجية مايو 2017. وقد لقي استقبلاً حاراً، ودعا خلال الزيارة إلى «عزل» إيران؛ لإجباط نفوذها المتنامي في الشرق الأوسط.

وقال سمو الأمير محمد بن سلمان في لقاء بثته وكالة بلومبيرغ تعقيباً على تصريحات ترمب: «منذ بدء التحالف بين السعودية والولايات المتحدة اشترينا كل شيء ودفعنا المال مقابلته».



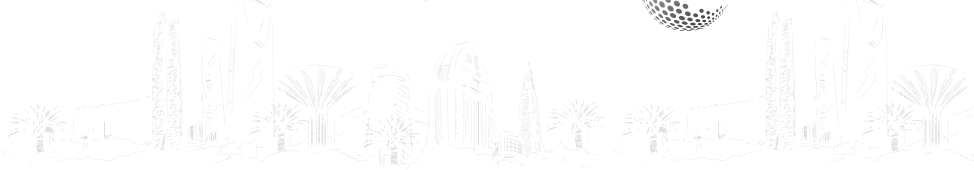
الملك سلمان بن عبدالعزيز والرئيس الأميركي دونالد ترمب

وقد أعلنت الرياض وواشنطن عن عقود عسكرية ضخمة تتجاوز قيمتها 380 مليار دولار، بينها 110 مليارات لبيع أسلحة أميركية إلى الرياض؛ لمواجهة «التحديات الإيرانية» ومحاربة الإسلاميين المتطرفين» (43).

وفي 20 مارس 2018، استقبل الرئيس دونالد ترمب ولي العهد سمو الأمير محمد بن سلمان في البيت الأبيض، وأشاد «بالصداقة الرائعة» التي تجمع البلدين.



سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان يصافح الرئيس الأميركي دونالد ترمب في قمة زعماء مجموعة العشرين في أوساكا باليابان



وإذا عُدنا إلى تصريحات ترمب الاستفزازية سنجد أنها تبدو كأن الرئيس الأميركي ليس لديه معلومات تاريخية كافية عن أكبر خدمة قدّمها دولة غير غربية للولايات المتحدة (المملكة العربية السعودية)، التي لا تُقدَّر بثمن عندما قدمت السعودية أكبر مساهمة في التصدي للنفوذ الشيوعي في المنطقة، ما أدى إلى هزيمة الاتحاد السوفييتي، وانسحابه من أفغانستان، وتفكّكه بداية تسعينيات القرن الماضي.

والواقع أن هذا الدعم لم يكن مع الغزو السوفييتي لأفغانستان عام 1979، وإنما بدأ منذ خمسينيات القرن الماضي، كما أنه لم يأت من أجل سواد عيون أميركا، وإنما لأن الشيوعية والصهيونية شكلتا العدو الرئيس للمملكة، وعلى الأخص جلاله الفيصل - رحمه الله - بمعنى أن هذا الموقف السعودي وُلد من منطلق دفاعي وأمني، وليس لدواعٍ سياسية أو تحالفية.

ويقول الباحث الأميركي بروس ناردوللي حول هذه النقطة: «في الوقت الذي كان الفكر العربي القومي ينتشر في غالبية الأقطار العربية، ويتداعى فيه النفوذ البريطاني بالمنطقة بداية خمسينيات القرن الماضي، كانت الولايات المتحدة تعمل على احتواء النفوذ السوفييتي في المنطقة بمساعدة المملكة العربية السعودية، واستمر هذا التعاون طيلة فترة الحرب الباردة (44)».





**سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان يزور الرئيسين الأسبقين
بوش الأب وجورج بوش الابن ووزير الخارجية جيمس بيكر**

وانطوت زيارة سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان للولايات المتحدة في أبريل 2018 على أهمية استثنائية لعدة أسباب، من أهمها الفترة التي استغرقتها (ثلاثة أسابيع)، والحفاوة البالغة التي قوبل بها، وما ترتب عليها من نتائج مهمة؛ حيث وصفت «العين الإخبارية» في رصدها المفصل للزيارة ونتائجها، بأن تلك النتائج جاءت «فوق التوقعات»، بما ترتب عليها من اتفاقيات في شتى المجالات وهو «ما عُدَّ تطبيقاً مباشراً لرؤية السعودية 2030». ولعل ما لفت الانتباه في تلك الزيارة، أنها شملت لقاء سموه كثيراً من كبار المسؤولين الأميركيين السابقين والحاليين؛ إذ كان الحدث الأكبر في هذا الشأن لقاء سموه بالرئيسين الأميركيين الأسبقين الرئيس بوش الأب والرئيس بوش الابن، ووزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر في منزل الرئيس دونالد ترمب، ولقاء سموه بعدد من قيادات وأعضاء الكونجرس، مثل: دان سوليفان، وتوم كوتون، وجو مانتشن، وليندزي جراهام، ورئيس مجلس النواب بول ريان،



وزعيم الأغلبية بالمجلس كيفن مكارثي، ونائب زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ، ورؤساء لجان العلاقات الخارجية والأمن الداخلي في مجلس الشيوخ، ورؤساء لجان الشؤون الخارجية والأمن الداخلي والاستخبارات في مجلس النواب، وكبار الديمقراطيين في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، ولجنة الاستخبارات بمجلس النواب.



الملك عبد العزيز والرئيس روزفلت

في النهاية يمكن اختصار تطور العلاقات السعودية - الأميركية - رغم ما شابها من توترات خلال مسيرتها التاريخية الطويلة- بأنها بدأت تجارية، وتطورت نفطياً، وتعمقت دبلوماسياً، وترسخت عبر الشراكة الإستراتيجية، وإن انطلاقتها الحقيقية بدأت عام 1945 على إثر القمة التاريخية التي جمعت القائد المؤسس الملك عبد العزيز والرئيس روزفلت على ظهر الطراد كوينسي في البحيرات المرة بالقرب من الإسمايلية بعد مؤتمر يالطا، وأن جلالته - رحمه الله - وضع أسس العلاقة بين البلدين.



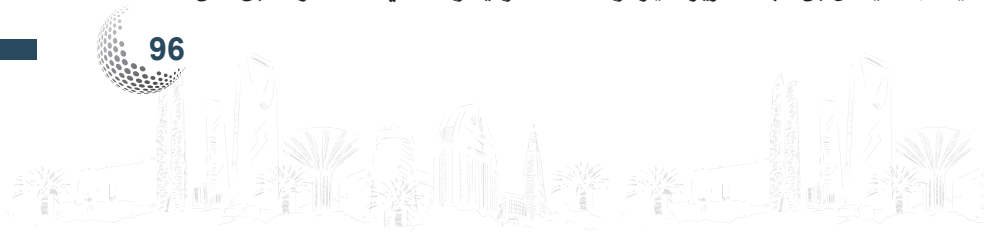


الملك عبد العزيز والرئيس روزفلت



هوامش الفصل الثالث

- 1- خيرية قاسمية، أميركا والعرب، تطوّر السياسة الأميركية في الشرق الأوسط في فترة ما بين الحربين، مجلة المستقبل العربي العدد 29، يوليو 1981.
- 2- العثمان، مصدر سابق، ص 330-331.
- 3- الدكتور محمد النيرب، العلاقات الأميركية - السعودية، ص 187.
- 4- الدكتور السماري، مصدر سابق.
- 5- المصدر نفسه.
- 6- الدكتور إبراهيم فؤاد عباس، مصدر سابق، ص 191.
- 7- الدكتور الأشعل، ص 19.
- 8- فلسطين والسياسة الخارجية السعودية - ثوابت وتوازن (1 - 3)، القضية الفلسطينية نقطة ارتكاز في سياسة المملكة إقليمياً ودولياً، «الرياض»، 2021/09/12.
- 9- النيرب، مصدر سابق، ص 194.
- 10- النيرب، نفس الصفحة.
- 11- نفسه، ص 195.
- 12- Saudi Arabia - Relations with the United States , <http://countrystudies.us > saudi-arabia>
- 13- المصدر السابق، ص 38.
- 14- أبو علي، المملكة العربية السعودية وفلسطين، مصدر سابق، ص 65.
- 15- Saudi Arabia - Relations with the United States , <http://countrystudies.us > saudi-arabia>
- 16- محطة بي.بي.سي، العلاقات السعودية - الأميركية: تحالف دائم واختلافات. طارئة، 2017/05/22.
- 17- د. إبراهيم فؤاد عباس، مصدر سابق، انظر ص 193 وما بعدها.
- 18- المصدر السابق، ص 126.
- 19- الدكتور إبراهيم فؤاد عباس، مصدر سابق، ص 102.
- 20- وثائق أميركية، الملك عبد الله جسد الدعم السعودي لفلسطين بالقول والفعل، العين. الإخبارية، 2018/05/21.
- 21- الأمير محمد الفيصل يتذكر، ص 140.
- 22- المصدر السابق، نفس الصفحة.
- 23- المصدر نفسه، ص 141.
- 24- أ. غازي بن أحمد بن علي الفقيه، شواهد الموقف السعودي الرسمي تجاه القضية الفلسطينية في عهد فيصل بن عبد العزيز أميراً وملكاً، السعودية وفلسطين، مصدر سابق، ص 149.



- 25- المصدر السابق، ص149 .
- 26- رجل المهمات الصعبة، سعود الفيصل مهندس السياسة الخارجية السعودية، «البيان»، 2015/04/30.
- 27- المؤلف، مستجدات العلاقات السعودية - الأميركية في حقبة ما بعد 11 سبتمبر، «المدينة»، 2003/09/11.
- 28- المصدر السابق.
- 29- المؤلف، الإرهاب- الظاهرة - المواجهة - المعالجة، 213-214.
- 30- المصدر السابق، ص214.
- 31- نفسه.
- 32- نفسه.
- 33- حمد العامر، قانون «جاستا» الخيار الأميركي الصعب للعلاقات السعودية - الأميركية، «الأيام»، 2016/09/27.
- 34- ذي أونز ريفيو، «جاستا» يفتح العديد من الأبواب على أميركا (2/1)، إبراهيم عباس- الترجمة، «المدينة»، 2016/10/15.
- 35- قانون جاستا الأميركي: السعودية تحذر الكونجرس «عواقب وخيمة وخطيرة»، 2016/10/03 (35(5)).
- 36- ذكرى 11 سبتمبر: إف بي أي ترفع السرية عن وثائق عن علاقة السعودية بالهجمات، بي.بي. سي نيوز، 12 سبتمبر/ أيلول 2021.
- 37- إبراهيم فؤاد عباس، الإرهاب، مصدر سابق، 279 .
- 38- الأمير تركي الفيصل: زيارة الملك عبد الله للولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر عالجت الشرخ بين الدولتين وسهلت مهمتي كسفير، «الرياض»، 2010/03/30.
- 39- الدكتور إبراهيم فؤاد عباس، الإرهاب- الظاهرة- المواجهة - المعالجة، ص296.
- 40- «مونت كارلو الدولية»، 2018/10/20 .
- 41- How Saudi Arabia became America's ally, The Week, November 10, 2018.
- 42- Ibid.
- 43- مونت كارلو الدولية، 2018/10/20.
- 44- Bruce R. Nardulli, Dance of Swords, U.S.Military Assistance from the abstact, iii), Ohio State(1964-To Saudi Arabia, 1942 University, 2002



الآن فهمت القضية الفلسطينية

الرئيس ديجول بعد لقائه التاريخي
بالفيصل - رحمه الله - عام 1967





الفصل الرابع

العلاقات السعودية - الفرنسية

البدايات

- 1- العلاقات السعودية -
الفرنسية والقضية الجزائرية
- 2- تطوُّر العلاقات السعودية -
الفرنسية في نقاط
- 3- كيف أقنع جلالة الفيصل
الرئيس ديغول بعدالة القضية
الفلسطينية





الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود خلال اجتماعه بالزعيم
الفرنسي شارل ديغول خلال زيارته إلى فرنسا في يونيو 1967م



كانت فرنسا سباقة بالاعتراف بحكم جلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها عبد العزيز آل سعود- رحمه الله- خلال عام 1345هـ/1926م، وأرسلت فرنسا قنصلًا مكلفًا بالأعمال الفرنسية لدى المملكة عام 1348هـ/1929م، ثم عقدت معاهدة «الجزيرة» بينهما خلال عام 1350هـ / 1931م، وعقب إعلان توحيد المملكة عام 1351هـ / 1932م كانت فرنسا من أولى الدول، التي أقامت علاقات دبلوماسية مع السعودية، وأنشأت أول بعثة دبلوماسية في مدينة جدة عام 1355هـ/ 1936م (1).

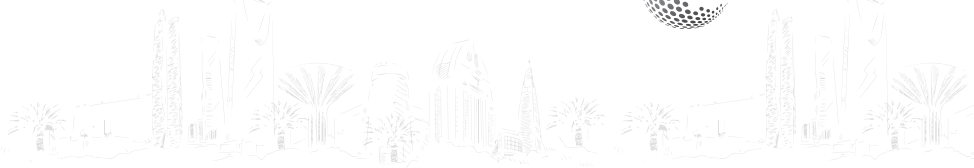
وبهذا «كسبت الدولة الناشئة، وفي ظل ظروف بالغة الصعوبة عالمياً في مختلف المجالات، دولة لها ثقلها العالمي سياسياً، ونافذة ثقافية مؤثرة، فقد كانت باريس محطة للسياسيين، وقبلة للسائحين، ومنارة للمثقفين» (2).

البدايات:

اشتدت المنافسة الاستعمارية بين بريطانيا وفرنسا في منطقة الخليج في عهد نابليون بونابرت، وكان القلق يستبد ببريطانيا عند التفكير في احتمال أن يصل بونابرت إلى الهند. وكانت فرنسا ترى أهمية أن يكون لها نفوذ ودور مؤثر في هذه المنطقة، «ليس فقط للأغراض التجارية، وإنما أيضاً بوصفه وسيلة من وسائل حصار الإنجليز ومقاومة ضغط بريطانيا، خاصة بداية القرن التاسع عشر لانتزاع فرنسا من المحيط الهادي» (3).

وفي الواقع، فإن بريطانيا ظلت واصلت رغبتها في عدم ظهور أي منافس لها في منطقة الخليج، تحديداً الروس الذين كانوا يتطلعون إلى السيطرة على إيران، والفرنسيين الذين كانوا يتطلعون إلى السيطرة على عمان، والسعوديين بعد وصولهم إلى شواطئ الخليج في عهد الدولة السعودية الأولى، لكن بريطانيا كانت ترى أن فرنسا تشكل الخطر الأكبر على مصالحها في الخليج، وأن الوجود الفرنسي في الخليج «يُعدُّ تهديداً مباشراً للهند» (4).

ففي سنة ١٨٠٣م، كلف قنصله في بغداد أوليفيه دي كورانسيز بالتحدث مع الأمير سعود بن عبد العزيز (سعود الكبير)، وبعد ذلك أرسل عدداً من العملاء السريين في مهمات إلى المنطقة، ومنهم علي بك العباسي خصوصاً (باديا الإسباني الذي كان - وفق ما ذكره أمين الريحاني في كتابه تاريخ نجد الحديث (ص13) - جاسوساً لنابليون الأول). وهناك كتابات أخرى تشهد على اهتمام الفرنسيين بالدولة السعودية الأولى، ولا سيما كتابات فتح الله الصايغ وجوزيف روسو أول من رسم خريطة معروفة للدرعية عاصمة الدولة السعودية (5).



كما (ذكر بيلين أن الإمام سعود الكبير هُزم في مكة، وليس ذلك صحيحًا أثبتة- المؤلف).

وقد عَدَّ البعض أن حملة نابليون أطلقت بذور المعرفة الحديثة للغرب عن العرب؛ حيث أشاروا إلى أنها أول خطوة منهجية لدولة أوروبية للتواصل مع العرب، وبالأخص مع الجزيرة العربية. ففي عام 1795، أنشئ المعهد الوطني للغات والحضارات الشرقية. وكما هو معروف اصطحب نابليون معه في حملته كوكبة من علماء فرنسا؛ لإجراء البحوث والدراسات أينما حَلَّتْ جيوشه. وكان من الطبيعي أن تلفت الجزيرة العربية انتباه نابليون، إذ كانت دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب والدولة السعودية الأولى في أوج قوتها. وعَدَّ البعض اللقاء الذي تم في الدرعية عام 1899 بين المدعو رينو والإمام عبد العزيز بن محمد بن سعود؛ لضمان سلامة الطريق بين البصرة وحلب دليلًا واضحًا على مدى انتشار سيادة آل سعود بين العراق وسورية (6).



نابليون بونابرت

وعبَّر نابليون عن اهتمامه بالجزيرة العربية بشكل أكبر عندما أرسل إلى الدرعية موفدًا عنه اسمه جول تيدور لاسكاريس لمقابلة الإمام سعود بن عبد العزيز بن محمد بن سعود (سعود الكبير) في الدرعية؛ حيث أجرى معه محادثات تمحورت حول مساعدة نابليون ضد البريطانيين؛ كي تتمكن فرنسا من الوصول إلى الهند، وضُرب النفوذ البريطاني فيها.

وقد أظهر الإمام سعود، الذي لم يكن يخفي إعجابه بشخصية نابليون (أبونار أو بونار كما كان



يسمى في جزيرة العرب آنذاك) وموهبته العسكرية، ترحيبه البالغ بالبعثة. ويؤكد لامارتين (الأديب والشاعر الفرنسي المشهور) في كتابه (رحلة إلى الشرق)، أن الإمام سعود، أو ابنه الإمام عبد الله، كان مستعداً لقبول العرض الفرنسي لمحاربة النفوذ البريطاني. وعندما أحسّت بريطانيا بنية الفرنسيين التقرب من السعوديين، أرسلت بدورها بعثة إلى الدرعية، وعرضت على الإمام سعود اعتراف الباب العالي بالاستقلال السعودي، شريطة ألا يقوم بمهاجمة أملاك الدولة العثمانية خارج الجزيرة العربية وبخاصة ولاية الشام. وتؤكد المصادر التاريخية أن الإمام سعود (الكبير) فضّل الانضمام إلى الفرنسيين، فهاجم ولاية الشام واقترب من دمشق، ولكن فشل نابليون في غزو روسيا عام 1812 أدى إلى إنهاء التحالف السعودي - الفرنسي (7).

وهناك إشارة لأمين الريحاني إلى رحلة بلجريف لنجد عام 1868 في عهد نابليون الثالث، ورحلة علي بك (باديا الإسباني) التي سبقتها بخمسين عاماً (في عهد نابليون الأول)، فقد كان ظاهرهما في الحالتين - الاستكشاف، بينما كان للثنتين «غرض سياسي يتقدم الغرض العلمي» (8).

وكتب الرحالة الفرنسيون في تلك الحقبة عديد الكتب عن الجزيرة العربية ودعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وكل هؤلاء دونوا رحلاتهم، وقد نُشر بعض الكتب، والبعض الآخر لا يزال مدوناً. ويذكر الكاتب الفرنسي جان جاك بيربي في كتابه (جزيرة العرب)، أن الملك عبد العزيز أشار إلى تبادل الرسائل بين جده (الإمام سعود) ونابليون الأول أثناء حملته على مصر. ويُعدُّ لويس ألكسندر أوليفيه دي كورانسيز، الذي رافق البعثة العلمية لنابليون من أبرز الرحالة الفرنسيين الذين كتبوا عن هذا الموضوع (9).

كان للغزو الفرنسي للجزائر عام 1830، ثم تونس والمغرب بالغ الأثر في العلاقة بين الطرفين، خاصة لطول الفترة الزمنية التي استغرقها الاحتلال. وعلى الرغم من قيام علاقات دبلوماسية بين السعودية واليمن - وكانتا الدولتين المستقلتين في الجزيرة العربية آنذاك - وفرنسا، إلا أن الشعور الوطني المتنامي لدى المواطن العربي دفع بالحكومات العربية إلى تبني دعوة استقلال هذه الشعوب. ورغم ذلك كان الملك عبد العزيز يسعى إلى مدِّ جسور الصداقة مع باريس لعدة أسباب، يأتي في مقدمتها - بطبيعة الحال - التدخل لدى فرنسا؛ لإنهاء احتلالها لدول المغرب العربي، كما أنه كان يدرك أهمية فرنسا؛ كونها تُمثِّلُ بلاداً إسلامية كثيرة (سورية ولبنان بجانب المغرب العربي). وقد تُمثِّلُ ذلك في عَقْدِ المملكة عديداً من الاتفاقيات والمعاهدات مع فرنسا، باسم لبنان وسورية، ونيابة عنهما (10).

وفي شرح اللبنة الأولى لبناء العلاقات السعودية - الفرنسية من خلال الوثائق التاريخية، أوضح الباحث المنذر بن عبد اللطيف سوقير من مكتبة الملك فهد الوطنية، أن فرنسا بعد أن نجحت في التوقيع مع حكومة مملكة الحجاز وسلطنة نجد وملحقاتها على معاهدة حُسْن الجوار باسم سورية في 19 مارس 1926، صدر تقرير سري عن دائرة الاستعلامات التابعة لهيئة الأركان الحربية الفرنسية عام 1927، ينتقد «انعدام محاولات التقارب والتفاوض الفرنسي مع الملك عبد العزيز آل سعود»، ويرى كاتب التقرير أن ذلك ليس من مصلحة فرنسا وآلاف المسلمين من رعاياها؛ (حيث كانت فرنسا تُروِّج لنفسها بأنها القوة الإسلامية العظمى)، ويخلص إلى القول: «إن الجولات التي تنفذها بانتظام سفن الفرقة البحرية الفرنسية في المشرق، تمثل فرصة الاحتكاك الوحيدة لفرنسا في موانئ البحر الأحمر، إلا أن زيارات المجاملة هذه لم تؤدِّ بعد إلى تحقيق نتيجة تذكر» (11).

وأضاف الباحث سوقير: «لتفادي تلك النقائص، عيّنت وزارة الخارجية الفرنسية جاك روجيه ميغريه ممثلاً لها في جدة، بعد أن أثبت كفاءته المهنية طيلة السنوات السبع التي قضاها قنصلاً لفرنسا في بغداد، ثم وكيلاً للتصلية في جدة، ثم مندوباً فوق العادة ووزيراً مفوضاً، فوزيراً مقيماً، وذلك قبل أن يشغل وظيفة مندوب حكومة فرنسا الحرة في جدة خلال السنوات من 1942 إلى 1945. وقد عمل هذا الدبلوماسي المحنك بجدة، في أداء مهامه؛ لضمان علاقات جيدة بين بلاده والسعودية، وكتب ميغريه عام 1943 بتكليف من اللجنة الوطنية الفرنسية تقريراً لخص فيه نتائج خبرته المهنية وسنوات عمله الطويلة في المملكة، مسلطاً الضوء على كثير من المسائل التاريخية والموضوعية، التي تعود إلى تاريخ الدولة السعودية الأولى» (12).

العلاقات السعودية - الفرنسية والقضية الجزائرية:

لم يكن العدوان الثلاثي على مصر السبب الوحيد، الذي دفع المملكة العربية السعودية إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا، وإنما كان أيضاً احتجاجاً على الاحتلال الفرنسي للجزائر، ودعماً للثورة الجزائرية، وهو ما عبّر عنه جلالة الملك سعود بن عبد العزيز - رحمه الله - في خطابه التاريخي، الذي ألقاه في الإذاعة، وقال فيه: «إن المملكة العربية السعودية لن تُعيد علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا إلا بعد استقلال الجزائر»، وتأكيداً أنه «سيبقى دائماً السند المتين للثورة الجزائرية».



ولم يتوقف الدعم السعودي عند حدود تقديم المال وقطع العلاقات مع المحتل الفرنسي فقط، بل امتد إلى الحراكين السياسي والدبلوماسي لتدويل قضية الشعب الجزائري الشقيق؛ إذ لعبت السعودية دورًا كبيرًا في جعل الثورة الجزائرية عالمية، ثورة شعب ضد محتل غاشم، وليس مجرد تمرد على الدولة الفرنسية.

تلك الحقائق تكشفها بعض الكتابات الجزائرية التوثيقية للدعم السعودي لبلد المليون شهيد إبان الثورة؛ إذ يقول جميل الجيلان، الأمين السابق لمجلس التعاون الخليجي، موثقًا الجهد السعودي بقيادة الملك فيصل - رحمه الله - في تدويل القضية في المحافل العالمية: «وعندما انتفض الشعب الجزائري انتفاضته الكبرى مطلع نوفمبر عام 1954م (1374هـ)، بادرت المملكة العربية السعودية بعد شهرين فقط من انطلاق هذه الثورة؛ لتجعل من هذه القضية قضية دولية، لا يمكن للعالم أن يغمض عينيه عنها. وانطلق فيصل يستجمع القوى والأنصار في المحافل الدولية؛ فحوّلها إلى قضية من قضايا مجلس الأمن، ثم انتقل بها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تبنتها واحتضنتها، وتحولت ثورة الجزائر في العالم من تمرد يقوم به العصاة على النظام كما طاب لفرنسا أن تقول، إلى قضية شعب مُستعمر مهوّر، يطالب بحريته وكرامته» (13).



ثورة الجزائر

وهو ما أكدّه أيضاً أحمد طالب الإبراهيمي، نجل المناضل الشهير الشيخ الإبراهيمي، بقوله: «من جانبي أكدت له - أي الملك فيصل - أننا في الجزائر لا ننسى أن الأمير فيصل بن عبد العزيز أول من طالب بتسجيل القضية الجزائرية في مجلس الأمن برسالة مؤرخة في 5 / 1 / 1955م (12 / 5 / 1374هـ). وهناك أيضاً شهادة المناضل «المدني» رئيس الوفد الجزائري في وقت الاحتلال، وهو يخاطب الملك سعود: «وإننا لا ننسى ولا تنسى الجزائر المجاهدة أبداً، في حاضرها ومستقبلها، أن يد جلالكم الكريمة كانت أول يد امتدت إليها بالمساعدة المالية أولاً، وباحتضان قضيتها ثانياً أمام هيئة الأمم المتحدة» (14).

ولم يتوقف الدعم السعودي الصادق للجزائر عند هذا الحد، بل استمر بعد أن اشتبّت الجزائر نسيم الحرية، فأرسل الملك سعود تبرعاً ضخماً بقيمة مليار فرنك للحكومة المستقلة، واضعاً أولى لبنات الاستقرار في الدولة الجزائرية الحديثة، وهو ما أشار إليه «توفيق المدني» في مذكراته بقوله: «أقام جلالة الملك سعود حفل عشاء فاخراً ممتازاً لكل المشاركين في جلسة الجامعة. وعند تناول القهوة أمسك بيدي، وكان يحيط بي عدد من رجال الوفود، وهنأني تهنئة فائقة بهذه النتيجة التي أوصلنا إليها الجهاد والاستشهاد، وقال بصوت مرتفع: كما كنت أول متبرع للجزائر المجاهدة، سأكون أول متبرع للجزائر المستقلة. لقد أصدرت أمري بوضع مليار فرنك حالاً في حسابكم، وأرجو أن يقتدي بذلك بقية الإخوان». وقال الشيخ محمد البشير الإبراهيمي موجهاً الشكر للملك فيصل والسعودية على دورها التاريخي: «ونحن على كل حال نشكر جلالكم باسم الأمة الجزائرية السلفية المجاهدة، ونهنئها بما هيا الله لها من اهتمام جلالكم بها وبقضاياها، ونعدُّ هذا الاهتمام مفتاح سعادتها وخيرها، وآية عناية الله بها، وأولى الخطوات لتحريرها. أيّدكم الله بنصره، وتولاكم برعايته، ونصر بكم الحق، كما نصر بكم التوحيد، وجعلنا من جنوده في الحق» (15).

ولقد حملت كل تلك المعطيات حقيقة ساطعة، وهي أن المملكة في علاقاتها مع الدول الكبرى تعطي مصالح أمتها العربية والإسلامية وقضاياها أولوية في التعامل مع تلك الدول، ولا تُفَرِّط ولا تتنازل في موافقتها عن التأكيد والحرص على التمسك بمبادئها؛ تأصيلاً لعروبيتها، ودفاعاً عن أمتها. ولنا أن نتذكر كيف وقف الملك عبد العزيز بصلافة وأصر على موقفه في أن يكون الدكتور رشاد فرعون سفيراً له في فرنسا. فعندما عُيِّن الدكتور رشاد سفيراً في باريس، رفضت فرنسا قبول أوراق اعتماده بوصفه من السوريين، الذين تمردوا على الاحتلال الفرنسي لسورية، فهرب منهم والتجأ إلى الملك عبد العزيز مستجيراً، وهو موقف تكرر كثيراً: رشيد عالي الكيلاني، وعبد القادر الحسيني، وسلطان الأطرش، كلهم لجأوا إلى المملكة مستجيرين بعبد العزيز، فأجابهم

وأكرمهم، ما جعل الحكومتين البريطانية والفرنسية تفرض عليهم حكمًا بالسجن، وبناءً على ذلك رفضت فرنسا قبول فرعون سفيراً عندها، وقد أعاد الملك عبد العزيز أوراق اعتماد الدكتور فرعون، مؤكداً أن لفرنسا أن تقبل أحد الخيارين: إما القبول بفرعون سفيراً، أو ألا يأتيها سفير منه إلى الأبد. وقد وافقت فرنسا على القبول بفرعون سفيراً للمملكة لديها بعد إصرار الملك عبد العزيز، وظل سفيراً فيها سنوات، إلى أن تولى منصب وزير الصحة (16).

تطوّر العلاقات السعودية - الفرنسية في نقاط:

ينبغي الإشارة أولاً إلى أن الزيارة المهمة، التي قام بها جلالة الفيصل - رحمه الله - ولقاءه التاريخي بالرئيس شارل ديغول عام 1967 تُعدُّ نقطة تحوُّل مهمة، ليس على صعيد العلاقات السعودية - الفرنسية فحسب، وإنما على صعيد العلاقات العربية - الفرنسية؛ لما ترتَّب عليها من تحوُّل دراماتيكي في العلاقات الفرنسية مع كل من العرب وإسرائيل، عندما تخلَّت فرنسا عن سياستها السابقة المنحازة لإسرائيل، واختارت سياسة أكثر تفهُّماً لعدالة القضية الفلسطينية.



هوارى بومدين والملك فيصل...رحمهما الله

ونشرت صحيفة «آراب نيوز» في 2020/07/13 تسلسلاً لتاريخ العلاقات السعودية - الفرنسية على النحو الآتي:

- 1839: فرنسا تفتح أول قنصلية لها في جدة.
- 1919: الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود، الذي سيصبح فيما بعد ملكاً، أول فرد في العائلة المالكة السعودية يزور فرنسا رسمياً.
- 1926: أصبحت فرنسا من أولى الدول، التي تعترف بمملكة الحجاز ونجد، عندها أقامت علاقات دبلوماسية كاملة.
- 1932: بصفته وزير خارجية لبلاده، الأمير (الملك فيما بعد) فيصل بن عبد العزيز يزور فرنسا، بعد أن أصبحت من أولى الدول التي اعترفت بالمملكة.



صورة أرشيفية، الأمير فيصل بن عبدالعزيز (الملك لاحقاً)
في صورة جماعية بمطار لوبورجيه في مارس عام 1939م

1945: إعلان المملكة الحرب على ألمانيا وحليفاتها اليابان في الحرب العالمية الثانية بعد اتخاذها موقف الحياد منذ اندلاع الحرب، التي كانت تزود خلالها الحلفاء بالنفط.

1956: بعد العدوان الثلاثي على مصر وقطاع غزة، الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود يقطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا، ويفرض حظرًا نفطيًا عليهما.

1962: استعادة العلاقات السعودية - الفرنسية.

1963: فرنسا والمملكة توقعان اتفاقية تعاون ثقافي وتقني.

1966: افتتاح المدرسة الفرنسية العالمية في جدة بصفتها أول مدرسة في سلسلة المدارس الفرنسية التي افتتحت في السعودية.

1967: فرنسا تدين العدوان الإسرائيلي، والملك فيصل يزور فرنسا رسميًا للمرة الأولى بوصفه ملكًا للسعودية ولقاؤه التاريخي المهم مع الرئيس الفرنسي شارل ديغول، (وقد نجم عن زيارة الفيصل في ذلك العام ترسيخ العلاقات بين البلدين على أساس الاحترام المتبادل والتعاون المشترك في كل المجالات).

الملك فيصل والرئيس شارل ديغول

- 1972: المملكة وفرنسا توقعان على اتفاقية المساعدة العسكرية.
- 1973: زيارة الملك فيصل لفرنسا، ولقاؤه الرئيس جورج بومبيدو.
- 1977: خطاب للرئيس فاليري جيسكار ديستان في أول زيارة يقوم بها رئيس فرنسي إلى المملكة، ويُحيي المملكة بوصفها دولة نفطية عالمية.
- 1977: صدور الإرادة الملكية من قبل الملك خالد بن سعود بالترخيص لإنشاء البنك السعودي - الفرنسي.
- 1978: زيارة الملك خالد لباريس بوصفها أول زيارة رسمية لفرنسا.



1979: إرسال فرنسا أجهزة ومستشارين عسكريين لمساعدة القوات السعودية الخاصة على إنهاء

الملك خالد في فرنسا

حصار الحرم المكي.

1980: الزيارة الثانية للرئيس ديستان للرياض.

1981: الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران يزور الرياض للمرة الأولى منذ انتخابه.

1948: خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز يقوم بأول زيارة رسمية له لفرنسا بوصفه ملكاً.



1996: التوصل إلى اتفاق بين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود خلال زيارة فرنسا

1997: زيارة سمو أمير منطقة الرياض وملك المملكة العربية السعودية فيما بعد لباريس، يلتقي الرئيس الفرنسي جاك شيراك، ويوقعان معاً ميثاق التعاون والصداقة بين الرياض وباريس.

2001: تأسيس مجلس الأعمال السعودي - الفرنسي.

2005: سمو ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود يزور باريس رسمياً.

2006: الرئيس جاك شيراك يُلقي خطاباً في مجلس الشورى خلال زيارته للمملكة في سابقة هي الأولى بوصفه أول زعيم غربي يخاطب المجلس منذ إنشائه.

2006: فرنسا والمملكة توقعان اتفاقية تعاون دفاعي.

2007: زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لفرنسا ولقاءه الرئيس نيكولا ساركوزي.



الملك عبد الله بن عبدالعزيز والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي



المعدنية.

2011: افتتاح مؤسسة أليانس فرانسيس،
المكرسة لتعليم الفرنسية بوصفها لغة
ثانية، مكاتب لها في السعودية.

2012: زيارة الرئيس الفرنسي المنتخب
فرانسوا هولاند خادم الحرمين الشريفين
الملك عبد الله بن عبد العزيز؛ لمناقشة
القضايا الإقليمية، ومواصلة التعاون بين
البلدين.

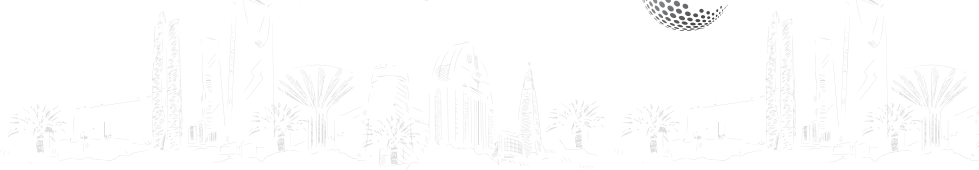
2013: لقاء الرئيس هولاند، برفقة وفد
من رجال الأعمال الفرنسيين، الملك عبد
الله في الرياض، في زيارة استغرقت يومين؛
لمناقشة التعاون التجاري، وتعهد الجانبين
بالعمل معاً من أجل السلام والأمن
والاستقرار في الشرق الأوسط.

2014: زيارة سمو ولي العهد والعاقل
السعودي فيما بعد الملك سلمان بن عبد
العزيز لفرنسا.

2015: الرئيس هولاند يلتقي الملك سلمان
في الرياض، ويلقي كلمة - في سابقة هي
الأولى من نوعها لرئيس أجنبي - في قمة
مجلس التعاون الخليجي، متعهداً «بالعمل
بكل قوتي لتعميق هذه العلاقة والشراكة
الاستراتيجية، مع دولكم الأعضاء
ومنظمتكم، على جميع المستويات».



الملك سلمان بن عبد العزيز عندما كان ولياً
للعهد والرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند



يونيو 2015: لقاء سمو ولي العهد ووزير الدفاع محمد بن سلمان بالرئيس هولاند في باريس، وتوقيع فرنسا والسعودية اتفاقيات تجارية بقيمة 12 مليار دولار.



ولي العهد محمد بن سلمان والرئيس هولاند

2016: وفد من لجنة الصداقة البرلمانية السعودية - الفرنسية المنبثقة عن مجلس الشورى، يلتقي وزير الخارجية جان مارك أيرولت في وزارة الخارجية الفرنسية بباريس؛ لبحث سُبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين.

2017: الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يقوم بزيارة مفاجئة إلى المملكة للقاء ولي العهد سمو الأمير محمد بن سلمان، في أعقاب هجوم صاروخي تدعمه إيران على الرياض، ويتعهد «بالعمل مع المملكة من أجل ضمان الاستقرار في المنطقة ومكافحة الإرهاب».



2018: ولي العهد الأمير محمد بن سلمان ضيفاً على مأدبة عشاء في قصر الإليزيه في زيارة لمدة ثلاثة أيام إلى باريس؛ للقاء الرئيس إيمانويل ماكرون، وتأمين عقود بين الشركات الفرنسية والسعودية بقيمة 18 مليار دولار.



سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في قصر الإليزيه

2018: عَقْدُ لقاء في باريس، ضم سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، والأمير بدر بن عبد الله بن فرحان آل سعود، محافظ الهيئة الملكية لمحافظة العلا، وجان إيف لودريان وزير الخارجية الفرنسي؛ لتوقيع اتفاقية حكومية دولية للتعاون في تطوير العلا بوصفها وجهة ثقافية وسياحية رئيسة في المملكة.



2018: الهيئة الملكية للعلا توقع اتفاقية مع «كامبس فرانس»: لتدريب السعوديين، الذين سيعملون في حقل الضيافة في العلا.

2018: باريس تشهد تأسيس الوكالة الفرنسية لتطوير العلا (أفالولا).

2019: أُطلق مشروع العلا السياحي مع خُطَطَ لمنتجع فاخر، صمّمه المهندس المعماري الفرنسي الحائز على جائزة بريتز كر جان نوفيل، ومن المقرر افتتاحه بحلول عام 2023.

2019: معرض «العلا .. عجائب الجزيرة العربية» في معهد العالم العربي في باريس، يسلط الضوء على الكنز الثقافي للمملكة.



مشروع العلا السياحي

مارس 2020: كان الشيف الفرنسي

افتراضياً استثنائياً لمجموعة العشرين، الذي ترأسته المملكة بشأن جائحة كوفيد-19.

يونيو 2020: فرنسا تدين هجوم مليشيا الحوثي اليمني بالصواريخ والطائرات المسييرة على الرياض.



اجتماع مجموعة العشرين

كيف أقنع جلالة الفيصل الرئيس ديجول بعدالة القضية الفلسطينية؟

كان الفيصل - رحمه الله - يدرك جيداً قبل لقائه التاريخي الشهير بالجنرال ديجول في ربيع 1967، أن سلاح الطيران الإسرائيلي كان فرنسياً (ميراج وميستير)، وأن مفاعل ديمونا الإسرائيلي في النقب كان من بناء فرنسا، وأن فرنسا أسهمت في بناء الجيش الإسرائيلي بعد حرب 56، وأن ديجول من أكثر قادة الغرب تعاطفاً وتأيداً لإسرائيل، ولكنه كان يدرك أيضاً أن الوضع الانتخابي في فرنسا يختلف عن نظيره الأمريكي؛ حيث لا لوبي إسرائيلي في فرنسا، إلى جانب أنه كان يُبدي سياسة لا تُحبذ الدوران في فلك التبعية - كما بريطانيا- لواشنطن، بل إنه استنّ للجمهورية الخامسة سياسة مستقلة تماماً، حتى بالنسبة للنااتو، مفضلاً التقارب مع ألمانيا بعيداً عن المحور الأمريكي - البريطاني. كان الفيصل يدرك جيداً كل هذه الأمور قبل اللقاء مع بطل تحرير فرنسا وعملاتها صاحب المقولة الشهيرة «أنا فرنسا».

كان اللقاء بين الفيصل وديجول في باريس قبل الخامس من يونيو 1967 في قصر الإليزيه، وكان مع الملك فيصل الأمير سلطان والدكتور رشاد فرعون، ولا يوجد معهما سوى مترجم فرنسي. قال ديجول: يتحدث الناس بلهجة عالية، أنكم يا جلالة الملك تريدون أن تقذفوا بإسرائيل إلى البحر. إسرائيل هذه أصبحت أمراً واقعاً، ولا يقبل أحد في العالم رفع هذا الأمر الواقع. فأجابه فيصل: يا فخامة الرئيس،

الملك فيصل

أنا أستغرب كلامك أن هتلر احتل باريس، وأصبح احتلاله أمراً واقعاً، وكل فرنسا استسلمت إلا أنت! فانسحبت مع الجيش الإنجليزي، وبقيت تعمل لمقاومة الأمر الواقع حتى تغلبت عليه، وألمانيا تتنهر الفرصة من وقت لآخر لخلافها معكم على منطقة الألزاس.

كلما احتلتها وقف الشعب الفرنسي ينتظر حرباً عالمية ليستعيدها، فلا أنت رضخت للأمر الواقع ولا شعبك رضخ، فأنا أستغرب منك الآن أن تطلب مني أن أرضى بالأمر الواقع. والويل عندئذ يا فخامة الرئيس للضعيف من القوي إذا احتلّه القوي. وراح يطالب بالقاعدة الذهبية للجنرال ديغول، أن الاحتلال إذا أصبح واقعاً فقد أصبح مشروعاً. فدُهِش ديغول من سرعة البديهة، والخلاصة المركزة بهذا الشكل، وكان ديغول لم يستسلم ويتراجع، وإنما غيّر لهجته متأثراً بما سمع، وقال: يا جلالة الملك، لا تتس أن هؤلاء اليهود يقولون: إن فلسطين وطنهم الأصلي، وجدهم الأعلى إسرائيل وُلِدَ هناك. قال فيصل: فخامة الرئيس أنا من الأشخاص الذين يُعجبون بك ويحترمونك؛ لأنك رجل متدين مؤمن بدينك، وأنا يسُرُّني أن ألتقي مَنْ يُخلص لدينه، وأنت بلا شك تقرأ الكتاب المقدس، أما قرأت أن اليهود جاءوا من مصر غزاةً فاتحين، حرقوا المدن، وقتلوا الرجال والنساء والأطفال، ما تركوا مدينة إلا أحرقوها، فكيف تقول إن فلسطين بلدهم، وهي للكنعانيين العرب، واليهود مستعمرون، وأنت تريد أن تُعيد الاستعمار الذي حققته إسرائيل منذ أربعة آلاف سنة، فلماذا لا تُعيد استعمار روما لفرنسا، الذي كان قبل ثلاثة آلاف سنة؟ أنصّلح خريطة العالم لمصلحة اليهود، ولا نصلحها لمصلحة روما عندما كانت تحتل فرنسا والبحر الأبيض كله وإنجلترا أيضاً؟ ونحن العرب أمضينا 200 سنة في جنوب فرنسا، في حين لم يمكث اليهود في فلسطين سوى 70 سنة ثم نُفوا بعدها. وهذا مثال تاريخي أيضاً. قال ديغول: ولكنهم يقولون: في فلسطين وُلِدَ أبوههم. قال فيصل: غريب!! عندك الآن 150 دولة لها سفراء في باريس، وأكثر السفراء يولد لهم أولاد في باريس، أفلو رجع هؤلاء السفراء إلى بلادهم، ثم جاءت ظروف صار فيها هؤلاء السفراء رؤساء دول، وجاءوا يطالبونك باسم حق الولادة في باريس، فمسيكينة باريس، لا أدري لمن ستكون؟! هناك، سكت ديغول، وضرب الجرس مستدعيّاً بومبيدو، وكان جالساً مع الأمير سلطان والدكتور رشاد فرعون في الخارج، وقال له: الآن فهمت القضية الفلسطينية، وأوقفوا السلاح المصدّر لإسرائيل. وهكذا قُطِع السلاح الفرنسي عن إسرائيل منذ ذلك اليوم من عام 1967..» (17).

وتلقّت المملكة كثيرًا من شهادات الإشادة من قبل عديد من كبار المسؤولين الفرنسيين، ومن الأمثلة على ذلك ما جاء على لسان وزيرة الدفاع الفرنسية في 2006/09/03 خلال استقبال خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لها في قصر السلام بجدة، بتأكيدا على أن مكانة المملكة وأهميتها وتأثيرها أساسية لسلام العالم واستقراره (18).

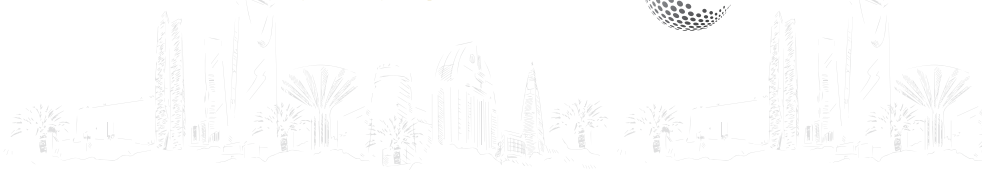


الملك عبدالله بن عبدالعزيز والرئيس الفرنسي
نيكولا ساركوزي

وعلى إثر إلقاء القبض يوم الأحد الثالث من شوال 1428هـ / 2007/10/14م على المدعو عبد الله ساير المحمدي المطلوب الرابع والأخير في قضية مقتل المقيمين الفرنسيين الأربعة في صفر 1428هـ (فبراير 2007) بالقرب من المدينة المنورة، أشادت السفارة الفرنسية بالرياض عبر سكرتيرها الثاني بهذا الإنجاز الأمني الكبير، وأصدرت في اليوم التالي بياناً وصفت اعتقال المتهمين بقتل الفرنسيين الأربعة بأنه «يُظهر فعالية ومهنية قوات الأمن السعودية» (19).

هوامش الفصل الرابع

- 1- العلاقات السعودية - الفرنسية، ويكيبيديا (الموسوعة الحرة).
- 2- بدر الخريف، فرنسا والسعودية.. علاقات تاريخية مبنية على المصالح والصداقة «الشرق الأوسط»، 2015/06/24 .
- 3- الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، العلاقة العمانية - الفرنسية (-1715 1905)، ص 7 ط (4)، الشارقة، 2013 .
- 4- الدكتور منيرة عبد الله العرينان، علاقات نجد بالقوى المحيطة، ص 21.
- 5- الدكتور لويس بيلين، فرنسا والدولة السعودية الأولى، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
- 6- المؤلف، المملكة وفرنسا، علاقات تاريخية تمتد جذورها إلى الدولة السعودية الأولى.
- 7- المصدر السابق.
- 8- الريحاني، مصدر سابق، ص 97.
- 9- الريحاني، مصدر سابق، ص 97.
- 10- المؤلف، المملكة وفرنسا، مصدر سابق.
- 11- المصدر السابق.
- 12- فرنسا والسعودية.. علاقات تاريخية مبنية على المصالح والصداقة، «الشرق الأوسط»، 2015/06/24 .
- 13- المصدر السابق.
- 14- ياسر نجدي، «ضريبة الدم والمال».. وقفة سعود وفیصل التاريخية تشهد على دعم السعودية للشورة الجزائرية، صحيفة سبق الإلكترونية، 2018/12/03 .
- 15- المصدر السابق نفسه.
- 16- الدكتور إبراهيم فؤاد عباس، المملكة وفرنسا- علاقات تاريخية تمتد في جذورها إلى الدولة السعودية الأولى، «المدینة»، 2007/06/20 .
- 17- الدكتور عبد الله محمد السهلي، الملك فیصل والقضية الفلسطينية، «الاقتصادية»، 2009/01/12 .
- 18- شهادة نعتز بها، رأي المدینة (بقلم المؤلف)، 2006/09/05 .
- 19- الدكتور إبراهيم فؤاد عباس، الإرهاب، مصدر سابق، ص 301 .



أهم المصادر

المصادر العربية

- ١- سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ملامح إنسانية من سيرة الملك عبد العزيز، دار الملك عبد العزيز، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
- ٢- خير الدين الزركلي، الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز، دار العلم. للملايين، ط (٧)، بيروت، ١٩٩٩.
- ٣- خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، دار العلم. للملايين، بيروت، ١٩٩٩.
- ٤- محيي الدين القابسي، المصحف والسيوف، ط (٤)، دار الصحراء السعودية للنشر والتوزيع، الرياض ١٤١٩هـ.
- ٥- الدكتور إبراهيم فؤاد عباس، المملكة وفلسطين، بانوراما تاريخية لمسيرة الدعم السعودي للقضية الفلسطينية (١٣٤٨هـ/١٩٢٩م - ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م)، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦.
- ٦- الدكتور إبراهيم فؤاد عباس، الإرهاب- الظاهرة - المواجهة - المعالجة، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- ٧- الدكتور علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج(٦).
- ٨- أحمد عبد الغفور عطار، ابن سعود والقضية الفلسطينية، التاريخ- المؤامرة- القضية، مكة المكرمة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- ٩- الدكتور سعد العرابي الحارثي، الملك عبد العزيز- رؤية عالمية، الرياض، دار القمم للأعلام، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- ١٠- الدكتور محمد النيرب، العلاقات الأميركية - السعودية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٤.
- ١١- الدكتورة منيرة عبد الله العرينان، علاقات نجد بالقوى المحيطة (١٣١٩-١٣٣٢هـ / ١٩٠٢-١٩١٤م)، الكويت ١٩٩٠م.
- ١٢- الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، العلاقة العمانية - الفرنسية (١٧١٥-١٩٠٥)، ط (٤)، الشارقة، ٢٠١٣.
- ١٣- الدكتور بكر عمر العمري، والدكتور وحيد حمزة هاشم، السياسة الخارجية السعودية بين النظرية والتطبيق، مكتبة مصباح، جدة، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.



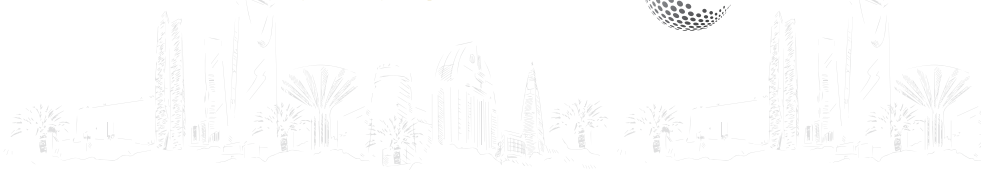
- ١٤- الدكتور فؤاد عبد السلام الفارسي، الأصالة والمعاصرة- المعادلة السعودية، الرياض.
- ١٥- المملكة العربية السعودية بحوث ودراسات، بحوث ندوة المملكة العربية السعودية وفلسطين التي نظمتها دار الملك عبد العزيز (٢٧-٢٩ محرم ١٤٢٢هـ الموافق ٢١-٢٣ أبريل ٢٠٠١م، دار الملك عبد العزيز، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- ١٦- محمد جلال كشك، السعوديون والحل الإسلام .
- ١٧- الدكتور منير العجلاني، تاريخ البلاد العربية السعودية، الرياض، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- ١٨- عبد الله محمد بن خميس، الدرعية العاصمة الأولى، الرياض، ١٤٠٢هـ.
- ١٩- عبد الفتاح أبو علي، محاضرات في تاريخ الدولة السعودية الأولى.
- ٢٠- عبد الرحمن بن عبد العزيز العثمان، عبقرية التجربة السعودية، دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- ٢١- الدكتور عبد الرحمن صالح الشبيلي، إنجازات الملك فيصل، ص ٢٠. (هدية مجلة"الفصل، مع العدد ٢٣٨)

المصادر الإنجليزية

- 1- Tuson& Burdett, Records of Saudi Arabia
- 2- Saudi Arabia - Relations with the United States
<http://countrystudies.us/saudi-arabia>
- 3- Bruce R. Nardulli, Dance of Swords, U.S.Military Assistance To Saudi Arabia, 1964-1942, from the abstract, 2002, iii), Ohio State University
- 4- A history of Saudi-French relations, Arab News 2020 July 13

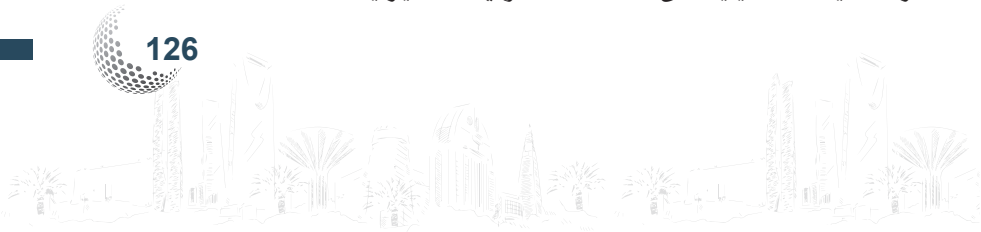
الصحف والمجلات

الشرق الأوسط- الاقتصادية- المدينة - البيان- الأيام - مجلة الدارة (العدد الرابع، السنة الحادية عشرة، رجب ١٤٠٦ / مارس ١٩٨٦)، مجلة المنهل (العدد ٥٥- المجلد ٦٠- العام ٦٤- شوال ١٤١٩هـ- يناير / فبراير ١٩٩٩م).



فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	13
الفصل الأول- تطوُّر السياسة الخارجية السعودية	18
1- مراحل تطوُّر السياسة الخارجية السعودية	22
2- دور الفيصل والأمير سعود الفيصل في البناء الهيكلي للسياسة الخارجية السعودية	24
3- تطورات السياسة السعودية في عهد الملك سلمان وولي العهد الأمير محمد بن سلمان	26
الفصل الثاني- العلاقات السعودية - البريطانية	32
1- الجذور	35
2- العلاقات السعودية - البريطانية في عهد الملك عبد العزيز	41
3- موجات الجزر في العلاقات السعودية - البريطانية	46
4- الملك عبد العزيز وعلاقته بفيلى	54
5- العلاقات السعودية - البريطانية بعد الملك عبد العزيز	56
6- أصداء نجاح التجربة السعودية في مكافحة الإرهاب في الأوساط السياسية والإعلامية البريطانية	61
الفصل الثالث- العلاقات السعودية - الأميركية	68
توطئة	71
1- 1945: التدشين العملي للعلاقات السعودية - الأميركية	73
2- أثر القضية الفلسطينية على العلاقات السعودية - الأميركية	78



82	3- الملك فيصل وكيسنجر
86	4- أثر هجمات 11 سبتمبر الإرهابية على العلاقات السعودية - الأمريكية
89	5- قانون "جاستا"
91	6- العلاقات السعودية - الأمريكية بعد هجمات 11 سبتمبر
104	الفصل الرابع - العلاقات السعودية - الفرنسية
107	البدايات
110	1- العلاقات السعودية - الفرنسية والقضية الجزائرية
113	2- تطوُّر العلاقات السعودية - الفرنسية في نقاط
124	3- كيف أفتع جلالة الفيصل الرئيس ديجول بعدالة القضية الفلسطينية؟
128	أهم المصادر
130	الفهرس





مؤسسة اليمامة الصحفية
AL YAMAMAH PRESS EST



RCPSS

مركز الرياض للدراسات السياسية والاستراتيجية
AL RIYADH CENTER FOR POLITICAL & STRATEGIC STUDIES

”

إن علينا للدول الأجنبية المحترمة حقوقًا، ولنا عليها حقوق. لهم علينا أن نفيّ لهم بجميع ما يكون بيننا وبينهم من العهود (إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا)، والمسلم العربي يشين دينه وشرفه أن يخفر عهدًا أو ينقض عهدًا. والصدق أهم ما نحافظ عليه. علينا أن نحافظ على مصالح الأجانب ومصالح رعاياهم المشروعة، محافظتنا على أنفسنا ورعايانا، بشرط ألا تكون تلك المصالح ماسة باستقلال البلاد الديني أو الدنيوي. تلك حقوق يجب علينا مراعاتها واحترامها، وسنحافظ عليها ما حيينا إن شاء الله تعالى

“

الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود

الطبعة الأولى
1444هـ - 2022م

نسعد بتواصلكم



Tel. 011 299 6245 - 011 299 6751 - 011 299 6527
riyadhcpss.com | contact@riyadhcpss.com

رقم الإيداع: 1444/3575
ردمك: 978-603-8104-39-2